

المشاكل القومية

الدكتور حامد عبد الله ربيع
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

مصر

تدخل عصر النفائات الذرية

حول تحليل عملية صنع القرار العائلي القوي

بالاشتراك مع

الدكتورة نعيمة أحمد فؤاد

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي



المشاكل القومية .

مصر

تدخل عصر النفائات الذرية

حول تحليل عملية صنع القرار العائى القومى

تأليف

الدكتور حامد عبد الله ربيع
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

بالاشتراك مع

الدكتورة نعمان الكرنول

مستند الطبع والنشر
دار الفكر العربى

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى الْفَرْجُ لِلطَّيِّبِينَ

لصاحبها: محمد عبد الرزاق
١٩ كنيسة الأرمن ش. الجديش.
تليمنو ٩٨-٩٢٤

تصدير

حقيقتان لا يستطيع أى مهتم بالمشاكل العامة أن يشكك فى صحة أى منهما : التدهور الفكرى الذى تعيشه الأمة العربية من جانب ، ومسئولية القيادات المثقفة المصرية عن هذا التدهور من جانب آخر فلنترك الأسباب ولنضع التغييرات الحقيقية التى أدت الى هذا الوضع الذى تعيشه الأمة العربية والذى لم تعرفه تلك الأمة فى تاريخها الطويل • ان أى مؤرخ محايد لا يستطيع أن ينكر أنه حتى فى عصور الظلام القائم برزت العقليات الخلاقة ولو فى حدود قدراتها واستطاعت أن تنير الطريق ولو باشعاع محدود • ايضا عقب التدهور الاسلامى فى العصور العباسية المتأخرة خرجت نماذج تدعو وتفكر وتترك خيطا متصلا لمن يعقبها • الحضارة العثمانية بكل ما تمتلئ من نقائص قدمت لنا نماذج عديدة فى القدرة على التأمل ومعاناة مشاكل العصر • ولكن منذ بداية هذا القرن وبصفة خاصة منذ الحرب العالمية الثانية اصاب العقل العربى نوع من الترهل الخفيف : لا هو قادر على أن يتابع سيرة آباءه ولو بجمود وتحجر ولا هو صالح لان يستقبل الذى أضفينا على الفكر الأوربى ، شرقيا وشيوعيا كان أم عربيا وراسماليا ، بل هو غير مستطيع أن يفكر مشاكله الحقيقية بلغة الفطرة البدائية • فلماذا ؟

سؤال آن الأوان لأن نطرحه • المقدرة العربية تاريخ لا يستطيع احد ان يشكك فى قاعليتها ، والطبيعة وهبتنا الامكانيات ، وعالم

الربع الأخير من القرن العشرين يفتح الباب واسعا لكل موهبه ولكل لون • والمرحلة التي تجتازها المنطقة تفرض الجدية والشعور بفداحة المشاكل التي يجب أن نواجهها : ليس فقط علينا أن تلحق الركب الحضارى الذى تخطانا منذ فترة غير قصيرة بل وعلينا أن نواجه احتمالات الاستئصال الحضارى من عدو يقف منا موقف التربص •

وليكن قصدنا واضحا •

نحن لا نتحدث عن قدرات خالقة ، وليس موضوع هذه الدراسة خلق فلسفة متكاملة للحركة والوجود الانسانى • نحن أول من يعلم أن هذا ليس موضعها ، وأن الخروج عن الجمود والتخلف لا يتم طفرة واحدة • ولكن ما يعنيننا هو مجرد التفكير فى مشاكلنا : طرح العقبات التى تصادفنا ومحاولة علاجها بأبسط المفاهيم واقصر الطرق •

فليسمع الحاكم منا هذه الكلمة التى لم نقصد منها سوى أن نقول كلمة الحقيقة • أن جميع الحكومات العربية وبلا استثناء قد خرجت عن الطريق الذى كان يجب أن نسلكه • ونحن نعلم جيدا على وجه اليقين بحسن النية والصدق مع الذات ولكننا نعرف أيضا أن ذلك لا قيمة له أمام محكمة التاريخ • ونحن نعترف مقدما أن الطبقة التى ننتمى اليها وهى الطبقة المثقفة قد خانت أمانتها ونسيت واجبها وما علمه لها أبأؤها واصبح كل ما يعنيها هو وجبة طعام وكاس به شراب أصفر • ولكن لندع الماضى بالآله ولنترك ذلك للأجيال القادمة نقول فيه كلمتها ولنبدأ من جديد • فلنترك الحديث عن الأخطاء ولننتحدث عن كيف يجب تجنب الأخطاء •

أول ما يجب أن نتعلمه هو أن علينا أفرادا وشعبا أن نتعلم كيف نفكر قبل أن نتصرف . لقد علمنا آباؤنا أن الفكر سابق على الحركة ، والتأمل مقدمة للتعامل . ولكننا فى عالمنا المعاصر أصبحنا وقد قلبنا المنطق فاذا بنا نتصرف ثم نحاول أن نفسر لماذا تصرفنا ، وهكذا دخلت المهاترة والغوغائية فى عالمنا الفكرى والسياسى . تعلمنا المدرسة السلوكية بأن الحيوان فقط هو الذى تحكمه غرائزه ولكن الانسان المتمددين لا يعبر عن الاستجابة الا بعد ان يستوعب الموقف ويحدد طبيعة وخصائص ومسارات رد فعله .

فلماذا ؟

فقط من هذا المنطلق وتحت تأثير هذه الحاجة نبعت الفكرة من هذه المجموعة من الدراسات التى نقدمها اليوم . انها دعوة الفكر لأن يقوم بواجبه ودعوة العقل لأن يعمل ، ودعوة القيادات الثقافية لأن تخرج عن عزلتها وتنطلق فى التعامل مع الواقع ، لا بالتوجيه ، ولكن على الأقل بطرح المشاكل وخلق التقاليد .

فهل هناك من مستمع !

منذ عدة أعوام ونحن نسعى الى تحقيق هذا الهدف . وعلى وجه التحديد منذ هزيمة يونية ١٩٦٧ أى منذ عشرة أعوام ونحن نعانى ونسعى للخروج من التمزق دون أن نجد وسيلة لذلك . مرة أخرى لا نريد الحديث عن الماضى ولكن الأمر الذى لا شك فيه أن مناخ الحرية الذى تعيشه مصر فى هذه اللحظة وسواء كان ذلك عن قصد أو مرده طبيعة التطور الذى فرضته أحداث مارس عام ١٩٦٨ وعقب

الهزيمة النكراء ، كان اللبنة الأساسية التي مكنتنا من ان نحقق الهدف • على ان هناك عامل آخر سهل هذه المهمة وهو التحول الحقيقي الذي يلمسه كل من يتعامل مع الجيل الجديد • ان من يتصور جهود العالم العربي يرتكب خطأ حقيقيا • هناك قوى خفيه بدأت تتحرك لمسها كاتب هذه الأسطر من خلال رحلاته العديدة في جميع انحاء العالم العربي • حتى في تلك المناطق القاحلة في أقصى الصحارى الجرداء بدأ العقل العربي يتساءل • وان لم نقدم له اجابة على تساؤلاته فسوف ينفجر • وهنا تبرز قدسية الواجب الذي يجب ان نؤديه والذي ليس لصالح جيلنا والأجيال القادمة فحسب بل هو أيضا لصالح الحاكم الذي يتعين علينا نحن القيادات المثقفة ان ننير له الطريق • فهل قدمت لنا القيادات السياسية يدها تشد أزرننا وتساند جهودنا ؟ ان قصة هضبة الأهرام لا تزال تغمر الادهان : فجرتها قوة مؤمنة لم تكن نعرفها بعد المنطقة وهي قوة المرأة العربية واستجابت لها القيادات السياسية عندما وجدت الطريق واضحا لا يحتمل الشك • بل ولعلنا نتساءل ترى لو أنها كانت قد عرفت الخفيات الحقيقية لتلك المأساة أما كانت القيادة قد تصرفت بمعنى آخر منذ البداية ؟

فلنتترك الماضي ونتحدث عن المستقبل •

موضوع هذه الصفحات هو مشكله رغم ذلك قد طواها التاريخ • مشكله دفن النفائات في الصحراء الشرقية قد انتهت ولو مؤقتا حيث ان مشروع الانتاج الذرى للطاقة عندما طرح على الراى العام النمساوى

انتهى بالرفض الأمر الذى فرض على الحكومة النمساوية ان تتخلى عن المشروع بأكمله بما فى ذلك الجزء المرتبط بدفن النفايات فى الأرض المصرية وعلى الرغم من ذلك فإن المعانى التى يجب ان نستخلصها عديدة وهى تدور جميعها حول عملية صنع القرار السياسى عندما يكون موضوعه حيث لا يستطيع ان يقول الكلمة النهائية بخصوصه الا العالم المخصص . وتتضاعف الخطورة ازاء هذا القرار اذا اصطبغ بالصبغة القومية من حيث مداه او نتائجه . كيف نتجنب احتمالات الخطأ بهذا الخصوص فى المستقبل ؟ انها مشعب خطيرة تطرحها جميع الدول أيضا المتقدمة نفسها ودون استثناء . وعلى الإرادة المصرية بدورها ان تواجهها فى محاولة وضع قواعد واضحة ومقننة تتفق مع واقعنا وحقيقة المرحلة التى تجنازها الأمة العربية فى هذه اللحظة . فمصر قد شاء قدرها خلال الربع الأخير من القرن العشرين أن تتأطح وتتعامل مع قوى كبرى وان ترسب وترسخ معالم القيادة الجماعية الشعبية للأمة العربية وأن تفرض ارادتها على التغيرات الدولية المتحركة فى منطقة الشرق الأوسط . فهل ان الآواي لأن نثير هذه المشكلة ، مشكلة صنع « القرار العلمى القومى » ولو من منطلق التساؤلات وفرض علامات الاستفهام ؟

ليس من صالح أحد ، حاكما أو محكوما ، ان تظل هذه العلامات معلقة . ومن هنا يتحتم الجواب ، الذى هو مسئولية المتقنين بعامة ، والمنخصصين بخاصة :

انه نداء ضمير أمة .

القاهرة فى ٢٥/١٢/١٩٧٨

حامد ربيع

مقدمة عامة

نحن والقِيادة

خلاصة :

مفهوم الأمن القومى وقواعد الشرعية السياسية – التطور
المعاصر للمجتمع السياسى وتعقيد مفهوم الأمن القومى – التقدم
العلمى والمخاطر التى تواجهها الإنسانية المعاصرة – أدوات ضبط
عملية صنع القرار السياسى : القاضى والعالم وخير السلطة –
مشروع دفن النفايات الذرية فى صحراء مصر الشرقية والمسئولية
الأدبية لطبقة العلماء فى مصر .

١ - مفهوم الأمن القومى وقواعد الشرعية السياسية :

للسلطة علينا حق الطاعة : [يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم] .

ولكن من حقنا أيضا على السلطة أن تحترم التزاماتها . ورغم أن الواقع يجعل الحاكم أيا كانت ثقافته والمحكوم أيا كان عليه وقد فصلت بينهما هوة سحيقة حيث الأول يملك القدرة والثانى لا يملك إلا نفسه إن قبل أن يغامر بها ، إلا أن هناك رابطة خفية تخلق وتفرض العلاقات الثابتة بين الحاكم والمحكوم فإذا بالحاكم يصير محكوما وإذا بالمحكوم ينقلب إلى حاكم : الأمن القومى والمصالح القومية (١) .

مفهوم الأمن القومى كلمة غامضة تطلق بمناسبة وبدون مناسبة . ولكن اصطلاح المصالح القومية يعكس تقليدا ثابتا يعود إلى بداية وجود المجتمع السياسى المنظم . بل إن الفارق الحقيقى بين النظام السياسى بمعناه المدنى والوجود الاجتماعى كحقيقة فطرية وهمجية ، هو وجود قسط من المدركات والمفاهيم يرتفع عن مستوى الفرد

(١)

أيا كان ليصير ناموسا ثابتا يربط الماضي بالحاضر بالمستقبل ويقيد الحاكم قبل أن يفرض وجوده على المحكوم . والمصالح القومية بهذا المعنى تمثل دائرة واسعة من المدركات والأهداف ولكنها تدور وتنبع من حقيقة أساسية : مصالح الجماعة ليست مصالح الأفراد لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان ولا من حيث الموضوع . فصالح الجماعة تتجرد فإذا بها لا تتحدد بجيل واحد على عكس مصالح الأفراد وهي تمثل نوعا أو درجة معينة من الرقي الأخلاقي والمثالي التي قد يتقبلها بعض المواطنين وقد يرفضها البعض الآخر ثم هي ليست مجرد تجميع لمجموعة مصالح أفراد ، إنها تستقل وتتميز . قد تختلف التفاصيل المتعلقة بتحديد مدلول المصالح القومية وقد تتنوع التفسيرات ولكن حول عناصر أربعة لا موضع للنقاش : تحقيق الوظيفة الحضارية للجماعة بما يعنيه ذلك وينطوي تحته من قيم ومثاليات ، رفع المستوى المعيشي والفكري للجماعة ، تمكين كل مواطن من حماية ذاته وإيناع مدركاته ثم وبصفة خاصة ضمان البقاء والاستمرارية . والواقع أن هذا العنصر الأخير أى حماية الكيان الذاتى للجماعة وتمكينها من الاستمرارية والبقاء وعدم تعريض وجودها للفناء هو القنطرة التي تربط مفهوم المصالح القومية بنظرية الأمن

القومى (١) .

لا نريد أن نلقى بأنفسنا فى متاهات أو تجريدات تخرج بنا عن هدفنا من هذه الدراسة ولكن نقطة أساسية يجب أن تكون واضحة منذ البداية : أن واجب الدولة نحو حماية الكيان الذاتى وعدم تعريضه لأى مخاطر مما كانت بعيدة الاحتمال هى حقيقة تمثل المحور الأساسى للشرعية السياسية . إن السلطة فى أى بلد من العالم ، التى تتخذ قرارا يتضمن أى نوع من هذه المخاطر ، إنما تخل بأهم التزاماتها وهو حماية الوطن وسلامة مستقبل أراضيه . ومن ثم تفقد أساس وجودها وشرعيته ويتعين على كل مواطن أن يناقشها الحساب .

٢ - التطور المعاصر للمجتمع السياسى وتعقد مفهوم الأمن القومى :

فى المجتمعات القديمة لم يكن تعريض الكيان الذاتى للمخاطر يأخذ إلا صورة الاعتداءات الأجنبية . يزيد من تبسيط هذه الحقيقة

(١) حول تطور المفهوم والعلاقات المتبادلة مع نظرية السياسة الخارجية انظر :

Rosenau, The National Interest, in Barber, Smith, The nature of Foreign Policy : a Reader, 1974, p. 186.

أن المجتمع البشرى حتى القرن التاسع عشر كانت تغلب عليه الطبيعة الانغلاقية . المجتمع السياسى مقفل ونظامه الحضارى متميز وعلاقاته الخارجية محدودة . ومن ثم فإن المخاطر التى كان يمكن أن تثار ، دلائها ضيقة وتقييمها واضح : من لم يكن معى فهو عدوى ومن هو عدوى فيجب أن آخذ منه موقت الحذر وكل ما يصدر عنه هو مرفوض مسبقا . هذه الصرامة فى المنطق والجهود فى التفكير كان له فضل إيضاح المواقف وتبسيط المعادلات . المجتمع المعاصر انتقل إلى حالة من التعقيد التى لم تعرفها البشرية من قبل .

ومنذ القاء القنباتين المشعرتين على اليابان برزت ، واضحة ، حقيقة التطورات التى يقف أزاءها العالم مشدوها لا يصدق نفسه .

ولنتذكر على وجه الخصوص ما يعنيه ذلك :

أولا : العلاقة بين القيادة السياسية وطبقة العلماء يجب أن تخضع لنوع من التقنين .

ثانيا : المخاطر التى قد تعرض المصالح القومية قد تأتى أيضا من الداخل .

ثالثا : الوعى الجماعى يجب أن يرتفع ويستقل عن وظيفة القيادة السياسية .

القنابل الذرية التي ألقيت على اليابان والتي أثارت الكثير من العلماء حتى أن مجموعة من هؤلاء قدموا تقريراً مشهوراً باسم «تقرير فرانك» أبرز بوضوح كيف أن التقدم العلمي الذي سمح بما يسميه الخبراء اليوم حرب الأضرار بحيث يصبح عالم واحد قادراً على أن يتحكم من معمله في مصير معارك كاملة ، لم يرتبط به أو يتبعه تقدم مماثل في إطار العمل السياسي^(١) . لا يزال رجل السلطة هو صاحب الامتيازات ولم يستطع العالم أن يكتسب أدوات للضغط على السياسي أو بعبارة أخرى لا يزال الإعلام للقرار السياسي — بمعنى تقديم المعلومات — قاصراً عن أن يتحكم في صياغة القرار السياسي^(٢) . السياسي يرفض أن يتنازل عن سلطاته وهو يعلم أنه غير قادر على أن يبلغ ما بلغه العلماء من آفاق ونوعية تفكير وتقدير للمخاطر في عصر غدا فيه العلم سلاحاً ذا حدين .

(١) أورده :

Born, La responsabilité du savant, 1967, p. 31.

معلومات دون أن تستطيع أن تخلق من قدرتها أحد عناصر صنع القرار
(٢) أو بعبارة أخرى لاتزال وظيفة للعالم قاصرة على ان تقدم

انظر ملاحظات :

Schooler, Science, Scientists and Public Policy, 1971, p. 258.

يروى أن العالم المشهور النووى « بوهر » عندما أراد أن يهاجم مشروع إنتاج القنبلة الذرية « وفى محاولة يائسة عقب أن فشل فى إقناع روزفلت بإيقاف المضى فى ذلك المشروع وذهب للقاء رئيس الحكومة البريطانية ونستون تشرشل ، ظل يستمع إليه هذا الأخير قرابة نصف ساعة ولم يلبث أن التفت إلى اللورد « شرويل » مستشاره العلمى مقاطعاً العالم الأشهر بقوله « عم يتحدث ؟ هل يتحدث عن السياسة أم عن الطبيعة ؟ . إن هذه الواقعة تعكس الحقيقة الثابتة وهى أن هناك فجوة بين السياسة والعلم وبين رجال السياسة ورجال العلم . كل من الجانبين يتكلم لغة لا يفهمها الفريق الآخر .

٣ - التقدم العلمى والمخاطر التى تواجهها الإنسانية المعاصرة :

كذلك فإن التطوير الذى تعيشه الإنسانية المعاصرة خلق مخاطر جديدة ما كان يستطيع إلى عدة أعوام مضت ، أن يتصورها أكثر الناس تشاؤماً . والمخاطر جميعها تتبع من ذلك التقدم العلمى الذى مكن المتخصصين من إطلاق قوى الطبيعة ولكن دون أن ترتفع مقدرة العقل البشرى على أن تتحكم فى تلك القوى . يقول عالم الذرة الألمانى الأصل « بورن » وحامل جائزة نوبل : « لقد ظلت الإنسانية تعيش على بركان أبت الطبيعة إلا أن تحيطه بسياج قوى

وجاء الإنسان ليحفر في ذلك السياج فاذا بوحش يطلق من عقاله
قادر على أن يتخطاها بل قادر على أن يحطم الكرة الأرضية والوجود
الإنساني في عدة دقائق . . وأخطر ما يعنيه ذلك أن الضحية لن تكون
فقط الإنسانية المعاصرة بل كل ما يمكن أن يتصوره المستقبل من
وجود لأي معالم للحياة . ويضيف نفس العالم بصدد أبنائه الذين
ساهموا في التقدم الذري الذي تملكه القوى العظمى : « كم كنت
أتمنى أن يكون طلبتي أقل ذكاء وأكثر حكمة ! مما لاشك فيه أنه
خطأ من جانبي أنني علمتهم فقط مناهج للبحث ولا شيء سوى ذلك .
واليوم نتيجة لذلك فإن الإنسانية تجد نفسها في حالة تكاد تكون
ميتوساً منها . . »

هذه الحقيقة لا بد وأن تفرض على الفكر السياسي تساؤلاً
آخر : إذا كان رجل السلطة غير واع بمخاطر العلم ورجل العلم غير
قادر على نقل مفاهيمه لرجل السلطة فكيف يمكن خلق الضبط
والرقابة من منطلق الوعي الجماعي إزاء القيادة السياسية ؟

إن رجل السلطة لا يجوز له أن ينفرد بالكلمة النهائية في كل
ما له صلة بالمصالح القومية . لقد أضحت المصالح القومية تدور
أساساً حول مشاكل عالمية لا يستطيع السياسي وحده أن يفصل فيها

بكلمة نهائية . وقد تطرق العلم في تقدمه إلى متاهات لا يمكن تصورها .
وانتصور كيف أن علماء اليرم أصبحوا قادرين على التحكم في جنس
الطفل وهو في بطن أمه . بل وعلى خصائصه العضوية . ولنتذكر
كيف أن علماء الملوكة يتحدثون اليوم عن قدرتهم في الغد القريب
لوضع حد لأي نوع من أنواع الاجرام !

٤ - أدوات ضبط عملية صنع القرار السياسي : القاضي والعالم وخبير السلطة :

في مثل هذا الاطار العام العلمي والاجتماعي كيف يمكن خلق
الأدوات الصالحة لمساندة الحاكم في اتخاذ القرار ؟ أو بعبارة أخرى
ماهي الأدوات القادرة على بلورة الوعي الجماعي كقوة مستقلة
تساند وتراقب وتوجه السياسي في صنع قراره ؟

. بما لا شك فيه أن هناك أدوات ثمة يجب أن تستعيد وضعها
وأن تنقل الإدارة الجماعية من حالة الفوضى والاضطراب إلى وضع
مؤسسي ينصم لها بالقاعلية : القاضي والعالم ثم خبير السلطة . القضاء
أولا هو السلطة التقليدية التي كانت ولا تزال هي الأداة التي تسمح
بخلق نوع من التوازن بين اندفاعات الجماهير واستقرار الأوضاع
الاجتماعية . ولكن آن الأوان لأن نقف إلى جوار تلك السلطة ،

مؤسسة أخرى تضم العلماء . العلم بمعناه الضيق يجب أن يتبلور في شكل أداة ذات فاعلية قادرة على أن تتحمل مسئوليتها وتقول كلمتها الصريحة الواضحة في كل ما يتصل بمشاكل الأمن القومى وحيث يكون اختصاصها موضع الاعتبار . ثم يأتى فيكمل ذلك ما أسميناه خبير السلطة أى العالم المتخصص فى نطاق التحليل السياسى .

هذه الحقائق المختلفة التى طرحتها بأبسط المفاهيم تثار فى ذهن المفكر وهو يتابع خلال الأعوام الأخيرة التى نعيشها ومنذ ما لا يقل عن ربع قرن ، مجموعة متتالية من القرارات اتخذتها القيادة السياسية دون أن تشرك بخصوصها طبقة العلماء . مما لا شك فيه أن على العلماء أيضاً أن يستخدموا حقوقهم ولا يوجد حق يمنح ولكن يجب أيضاً أن ينتزع . على كل فنحن لسنا بصدد تحديد المسئولية وإنما نرصد الوقائع ونقف إزاءها بالتساؤل .

ولتذكر على سبيل المثال مشروع هضبة الأهرام^(١) .

(١) انظر أيضاً نغمات أحمد فؤاد ، هضبة الأهرام ، عالم الكتب ،

٥. مشروع دفن النفايات الذرية فى صحراء مصر الشرقية
والمسئولية الأدبية لطبقة العلماء فى مصر :

على أن هذا الاختلال فى العلاقة بين الممارسة السياسية .
والمسئولية الأدبية للعلماء لم تبلغ ذروتها إلا عندما خرجت علينا
الصحافة اليومية تحدثنا عن « مشروع دفن النفايات الذرية فى صحراء
مصر الشرقية » . لم يقتصر الأمر على أن يقف العلماء من ذلك الموضوع
موقف السلبية المخيفة : بل وصلت الصحافة اليومية إلى حد تدليس
الحقائق والكذب الإعلامى دون أن يجروا أو يشعروا بواجبه أى عالم
أو مسئول علمى فى أن يصحح مسارات ذلك التلاعب الإخبارى .
حدثتنا مجلة أكتوبر على سبيل المثال عن أن هذه النفايات سوف
تسمح لنا بالدخول فى عصر الذرة ورسبت فى ذهن القارئ
أننا نستطيع فيما بعد أن نستخدم هذه النفايات لصالحنا . وذلك على
الرغم من أن مجرد الاطلاع على نصوص تلك الاتفاقيات يسمح
أيضاً لغير المتخصص أن يدرك كيف أن الطرف المتساوى اشترط
علينا حقه فى استرداد تلك النفايات فى أى لحظة كانت أو بعبارة
أخرى حرم السلطات المصرية من القدرة على أى تعامل لصالحها
مع تلك النفايات . بغض النظر عن النواحي العلمية الأخرى

التي فصلناها في موضعها فإن هذه الاتفاقية تجعل من مصر فقط مستودع لما نستطيع أن نسميه « الزبالة اللندنية » فهل يمكن أن تتصور موضوعاً أكثر من هذا خطورة بما يعنيه ذلك من احتمالات مخيفة على مستقبل لا مصر فحسب بل المنطقة العربية المحيطة بمصر ويقف إزاءه العلماء بهذا الصمت المخيف ؟ في هذه اللحظة التي تتور فيها احتمالات التعامل المباشر بين مصر وإسرائيل يصير واجباً علينا أن ننبه القيادات المسؤولة إلى حقيقة المشاكل وأسلوب معالجتها وما تفرضه من إعادة النظر في تقاليد بالية لم تعد صالحة لا مع حقيقة العصر ولا مع المخاطر التي سوف نواجهها سياسياً واقتصادياً.

ولعل أخطر ما يفرضه هذا الموضوع من تساؤلات ينبع من الأحداث التي ارتبطت به عقب أن وقع الطرف المصري على البروتوكول . لقد ثار الرأي العام النموى وتبنت المعارضة حملة رفض هذا الموضوع . وعندما طرح مشروع الطاقة النووية برمته وعلى الرغم من جعل أحد عناصره الأساسية هو ما تضمنته البرنامج من فكرة دفن النفايات — وهي مكن الخطورة الحقيقية في المشروع — في خروج الأراضي الأوربية على الرأي العام النمساوى ، فإن نتيجة الاستفتاء جاءت برفض المشروع برمته .

والتساؤلات التي نطرحها وليس لنا من منطلق بهذا الخصوص سوى الصالح القومي فقط : ترى لو كان هذا المشروع قد حصل على الموافقة — وهو أمر كان متوقعا حتى أن الفارق بين أصوات المعارضين والمؤيدين لم تتجاوز نسبته ٢٪ — وبصفة خاصة بسبب ما تضمنه البرنامج كعنصر أساسي من إمكانية التخلص من النفايات في « المزبلة » المصرية التي استطاع المستشار التساوى كرايسكي أن يحصل عليها بفضل تعاون الوزير المصري د. أحمد سلطان وأعوانه، أما كان معنى ذلك مرور الموضوع في القاهرة دون أن يشعر به أحد أو على الأقل دون أي تقييم حقيقي ؟

ويقودنا هذا التساؤل إلى استفهام آخر : كيف يمكن ضمان عدم تجديد مثل هذه التعهدات الخطيرة دون أن تسبق ذلك دراسات جادة تسمح للعلماء الحقيقيين والمخلصين الذين يرتفعون عن مستوى الشبهات ، ومعنى الارتفاع عن مستوى الشبهات عدم الارتباط بالسلطة أو رجال السلطة ، أن يقولوا كلمتهم بنزاهة وبحرية وصراحة ودون خوف ؟

نحن لا تعيننا الديمقراطية فكم ارتكب باسم الديمقراطية من

جرائم . ولندع جانباً رفع الشعارات الجوفاء باسم حكم القانون فهذه مسئولية الحاكم ألام التاريخ . ولكن الذى نطلبه وسوف نحارب فى سبيله بجميع إمكانياتنا هو مبدأ فاعلية الدولة . نريد دولة تعرف كيف تكون واعية فى تصرفاتها ومسئولة مسئولية حقيقية عما تقدم عليه من التزامات .

عندما وقف روبسبير يخطب فى أعنف أيام الثورة الفرنسية قال كلمته المشهورة : لا تعينى أن تكون الدولة حمراء أو بيضاء يمينية أو يسارية . ولكنى أريد الدولة القوية التى تعرف كيف تقدر الصالح العام وكيف تحترم مصلحة الجماعة . هذه هى أيضاً تقاليدنا منذ الفراعنة وهى نفسها التقاليد التى خلقت عظمة نظمنا الإسلامية .

فلنبداً بأمر نعالج نصوص تلك الاتفاقيات المتعلقة بدفن النفايات الذرية فى مصر محاولين بحياء مطلق ودون أى عاطفة أن نناقش جدواها ونتائجها المحتملة والمتوقعة . ونحن فى هذا إنما نستجيب إلى نفس البروتوكول الذى يفترض إجراء دراسات بهذا الخصوص ترشد وتوجه الحاكم فى اتخاذ القرار ونحن نتصدى لذلك بموضوعية البحث ، ومسئولية الباحث ، وأمانة المواطن .

ثم تتبع لذلك بدراسة عامة عن حقيقة العلاقة بين العالم والسلطة في التعامل مع المشاكل القومية التي تفرض مساهمة الخبراء والمتخصصين . وهذا نموذج يطرح ويفرض تحليل هذه الناحية التي سوف تصادف إدارتنا الحاكمة في المستقبل في كثير من المواقف والمشاكل وبصفة خاصة خلال مرحلة كما سبق وذكرنا أنه سوف يتعين علينا أن نتعامل فيها مع عدو الأمل بما هو عليه من خبرة ودراية لا يستطيع أحد أن يقلل من شأنها^(١) .

نقرد لكل موضوع بابا مستقلا .

(٢) قارن كذلك |

Frankel, National Interest, 1970, p. 42.

الباب الأول

النفائات الذرية وحرارة الشرق

٦ - مشكلة النفايات الخرية وأهميتها بخصوص مشروع
الاستغلال البترولي في تول أوروبا الغربية :

مشكلة النفايات الذرية مشكلة عويضة أضحت من الأهمية
بحيث يتوقف عليها البرنامج الضخم لتطوير مصادر الطاقة في أوروبا
الغربية .

برزت المشكلة أول ما برزت في كل من الاتحاد السوفيتي
والولايات المتحدة . وذلك أن المادة التي تستخدم في التعامل مع
الذرة سواء في الأغراض العسكرية أو المدنية لم يستطيع ، بعد ،
العلم الانتفاع بها كلية بمعنى أن هذه المادة يظل جزء منها هام غير
صالح للانتفاع به على الرغم من أنه يحمل قوة إشعاعية معينة قد
تكون قوية أو متوسطة أو ضعيفة . ومن ثم يتعين التخلص منها -
الممارسة التي نعرفها عن الاتحاد السوفيتي هو دفن النفايات في بعض
مناطق سيبيريا الشاسعة غير المطروقة . كذلك فإن الولايات المتحدة
اتبعت أسلوباً من اثنين : إما دفنها في قاع المحيطات أو في الصحارى
البعيدة عن المناطق الآهلة بالسكان . وعلى الرغم من ذلك فإن كلا الحليين
أثار العديد من المشاكل والاحتجاجات . فبالنسبة لدفنها في قاع المحيطات
أثيرت إمكانيات التأثير على الحياة البيولوجية والسمكية بل لوحظت

فعلا بعض النتائج سواء في المحيط الأطلسى أو المحيط الهادى . كذلك بصدد دفنها تحت الأرض في الصحارى البعيدة عن المناطق الآهلة بالسكان فإن الأمر أثير في بعض مناطق الولايات المتحدة ، حيث وعمل الأمر إلى القضاء بسبب ما ترتب على ذلك من انتشار حالات سرطانية عديدة (١) .

وعلى الرغم من ذلك فإن الموضوع فى كلا الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة محدود الأهمية لسببين : أولها لأن كم النفايات ليس بتلك الضخامة حيث الإنتاج الذرى يتم أساساً لأهداف عسكرية ومن ثم فإن الاستخدام الذرى والنووى محدود من حيث الكم . أضف إلى ذلك أن اتساع الأقليم فى كلا الدولتين يسمح بتحديد حجم المخاطر فضلاً عن أن النشاط الذرى والنووى إنما يتم فى داخل الأراضى القومية ومن الطبيعى أن تتحمل الدولة صاحبة الشأن المخاطر المترتبة على ذلك .

(١) International Atomic Energy Agency, Tech-nology of radioactive waste management avoiding environmental disposal, 1964, p. 109 ; Id., Treatment and storage of high-level radioactive wastes, 1963. (Proceedings of the symposium on treatment and storage of high-level radioactive wastes held by the International Atomic Energy Agency, Vienna, October, 8.12.1962).

على العكس فإن المشكلة تأخذ أبعاداً أخرى في دول السوق المشتركة . فالأتجاه الأوروبى هو فى القضاء على التبعية البترولية من خلال إنشاء محطات نووية ضخمة تتولى تموين محطات فرعية منتشرة فى أنحاء القارة تصير بمثابة مخازن للطاقة الكهربائية التى تسمح بتقليص التبعية للطاقة البترولية (١) . وعلى الرغم من أن التفاصيل المتعلقة بهذا المشروع الضخم لم تتسرب ، بعد ، إلا أن الإطار العام قد بدأت تتضح أبعاده . وأساسه إنشاء عدد من تلك المحطات الضخمة فى بعض المناطق الجبلية كالنمسا وجنوب ألمانيا الغربية وسويسرا حيث يتم الاستخدام الممتد للطاقة الذرية على نطاق واسع ومنها يمكن تموين باقى أجزاء أوروبا . المشكلة الحقيقية التى تصادف هذا المشروع هى التخلص من النفايات الذرية لجميع مناطق أوروبا مأهولة بالسكان من جانب ، ومن جانب آخر فإن الإنتاج سوف يتم على نطاق واسع الأمر الذى يعنى أن النفايات سوف تمثل كماً ضخماً لم يعهده العالم من قبل ، ومن جانب ثالث فإن الأحزاب اليسارية سواء من منطلق إنسانى أو منطلق المصالح السوفيتية التى

(١) انظر رغم قسمة نسبياً :

Odell, Oil and World Power, 1974, pp. 98, 165.

ترى إلى خلق التبعية للبترولية لأوروبا الغربية إزاء الإنتاج الروسى
لا بد وأن تقف من هذا المشروع موقف المعارضة^(١) .

فكيف يمكن حل هذه المشكلة؟

هنا تقدم وزير الكهرباء المصرى السابق السيد أحمد سلطان بكرم
وسنخاء يطرح رغبة مصر غير الراجية فى تحمل هذه المسئولية .

لماذا؟

فلندع النصوص تتحدث قبل أن نتساءل عن النتائج المحتملة .

(١) قارن كذلك :

Rocks, Runyon, The Energy Crisis, 1972, p. 81.

الفصل الأول

قراءة النصوص الدولية بين البروتوكول ومشروع الاتفاقية

خلاصة :

المواثيق الدولية للتفاوض المصري النمساوي : البروتوكول ،
الاتفاقية الأساسية ، الاتفاقية التنفيذية - مظاهر السذاجة المصرية
والنصوص الدولية - المهندس أحمد سلطان والتعاون بين مصر والنمسا
بخصوص دفن النفايات الذرية - تأجير الأراضي المصرية للطرف
النمساوي - خلاصة الاتفاقية - الاتفاقية المقترحة والأمن القومي
المصري - التوازن الاقتصادي في الاتفاقية واختلاله لصالح الطرف
النمساوي - طبيعة الاتفاقية : عقد تأجير من جانب مصر لجزء من
أرضها - القواعد المنصوص عليها في الاتفاقية - التزامات الأطراف
المتعاملة - الاتفاقية التنفيذية والمبادئ التي تسودها .

٧ - الميثاق للدولية للتفاوض المصري النمساوى ، البروتوكول
الاتفاقية الأساسية ، الاتفاقية التنفيذية :

الوثائق الأساسية في هذا الموضوع إثنان : بروتوكول وقع عليه فعلا من كلا الجانبين المصري والنمساوى ، ثم مشروع اتفاقية أعدت فعلا ولم يتم بعد التوقيع عليها ولكن كان ينتظر أن يتم ذلك في شهر ديسمبر^(١) . هذه الاتفاقية التي سوف نطلق عليها اصطلاح « الاتفاقية الأساسية » والتي تمثل صلب التعامل الدولي بين الطرفين تفرض بدورها اتفاقية تنفيذية سوف يتم إعدادها عقب ذلك التوقيع وباستقلال عنه^(٢) . وهكذا فإن تحليل مضمون التفاوض المصري النمساوى يجب أن يتم في ضوء ميثاق دولية ثلاثة : بروتوكول ، مشروع اتفاقية أساسية ثم ذلك الذي أسمته هذه النصوص الاتفاقية التنفيذية . وعلى الرغم من أن هذه الأخيرة ، أى الاتفاقية التنفيذية لم يتم بعد إعدادها إلا أن المبادئ التي يدور

(١) انظر النصوص أوردها في ملحق للكتاب رقم ٢ ، ٣ .

(٢) The Implementation of this Agreement

انظر كذلك المادة السابعة . ولاحظ كيف أن مشروع الاتفاقية

يتحدث أيضا عما أسماه The Implementation Agreements.

أى عملية تنفيذ هذه الاتفاقية وهو يقصد بذلك لا الاتفاقات التنفيذية التي لم تتم بعد صياغتها ولكن عملية تنفيذ الاتفاقية الأساسية .

انظر على سبيل المثال المادة الخامسة فقرة أولى . وهو أمر بحوره

يثير الخط وكان من المستحسن استخدام اصطلاح آخر .

حولها ذلك النص قد تضمنتها المواد المدرجة في الاتفاقية الأساسية^(١) .
إن فهم حقيقة الأوضاع التي سوف تترتب على هذا التعامل الدولي
لا يمكن أن يكون أمرا واضحا وكاملا دون أن نتعرض ولو من
منطلق المبادئ العامة أيضا لهيكل تلك الاتفاقية التنفيذية التي لا تزال
لم يقدر لها الاعداد بعد .

٨ - مظاهر السذاجة المصرية والنصوص الدبلوماسية

قبل أن ننطلق في هذه الدراسة نود أن نسرع فنلفت النظر إلى
ماتثيره هذه المجموعة من النصوص بوضوح والذي نستطيع أن نصفه
بكلمة «السذاجة المصرية» . ظاهرة يلحسها كل من تعرض للاتفاقيات
والتيبيرات الصادرة من الجانب المصرى . فالاندفاع من جانب
وغموض الاصطلاحات لصالح الطرف الآخر من جانب ثان
وتنازلات بلا مقابل وقد غلفت بعبارات عاطفية من جانب ثالث
دون الحديث عن عبارات قابلة للتأويل وإثارة الخلافات بسبب
عدم بعد الرؤية والتسرع واختفاء الحنكة ليست سوى بعض الظواهر
المتكررة التي تجعلنا نشك في إجدارة وصلاحيه المتفاوض المصرى .
وإذا كنا لا نريد أن نستخدم عبارات أقسى من ذلك ولا نريد أن

(١) انظر بصفة خاصة المادة السابعة بفقراتها الثلاث .

(٣ - مصر)

فشكك في أمانة الطرف المصرى فليس أقل من ضرورة الإعداد
المهني وإعادة النظر في التثقيف العلمى للطرف المتفاوض من جانب
الدبلوماسية المصرية .

لقد رأينا في اتفاقيات تعاون بين مصر والجزائر كيف كان
وضع المصرى المعار إلى الدولة الشقيقة إذ يجد نفسه في موضع أقل
من حيث الحقوق وأضخم من حيث الالتزامات من زميله الجزائرى
مخالفين بذلك جميع المبادئ والاتفاقيات الدولية المتداولة .

على أن السذاجة وصلت في هذه الاتفاقية حدا يدعو حقيقة
للشك في قدرة المتفاوض المصرى على فهم معنى ودلالة الألفاظ
المستخدمة وما تعنيه من ارتباطات ، بل ويجب أن ينطبق عليه على
الأقل وصف « السفه » الذى عرفته تقاليدنا الشرعية وجعلت منه
سبباً لإبطال أهليته للتعاين (١) .

فلنتابع النصوص. قبال أن نقيم حوهر هذه الاتفاقية .

(١) انظر على سبيل المثال نص المادة الثانية للفقرة التاسعة .

٩ - المهندس أحمد سلطان والتعاون بين مصر والنمسا بخصوص
دفن النفايات الذرية فى الاراضى المصرية :

البروتوكول الذى وقع عليه كلا الطرفين وقد تمثّل فى المهندس
أحمد سلطان من الجانب المصرى والدكتور جوزيف ستاريياخ من
الجانب النمساوى ينص على أن الجانب المصرى يتعهد تأكيداً لإقامة
علاقات تعاون^(١) بين النمسا والدولة المصرية بدفن وإيداع المواد
المشعة المترتبة على استخدام الطاقة النووية فى المحطات المشغلة فى كل
من النمسا ومصر فى الصحراء الشرقية وذلك عقب دراسات
تسمح بالتأكد من أن تلك المناطق صالحة لدفن مثل تلك النفايات
دون أن تعرض البشرية لأى مخاطر .

وانطلاقاً من هذه المفاهيم فإن الطرفين قررا إرسال مجموعة من
الخبراء النمساويين إلى مصر يبدأون من الأسبوع الأول من يوليو
١٩٧٨ فى عمليات تفاوض مع الطرف المصرى بقصد الوصول إلى
اتفاق يغطى المشاكل المتعلقة بالدراسات اللازمة بذلك الشأن والمتعلقة
بالتخطيط والإدارة لتنفيذ الهدف من ذلك الاتفاق وبصفة خاصة

(١) بل ان ديباجة البروتوكول أكثر مدعاة للسخرية حيث تنص
« in their desire to deep en the cooperation between
their two countries... » .

لمناقشة مدى المشاركة التي سوف تطلب من الجانبين المصرى والنمساوى لمساهمة المؤسسة الدولية للطاقة الذرية فى مجموعة العمليات المرتبطة بهذا الموضوع . وينص البروتوكول أيضاً على تعهد تلك الحكومتين بدفع هذه الإجراءات بأكبر قسط ممكن من السرعة بحيث تنتهى فى نهاية العام الحالى وبحيث عندما تنتهى تلك المقدمات يتم التوقيع على اتفاقية بين مصر والنمسا خلال شهر من ذلك التاريخ أى من تاريخ انتهاء تلك الدراسات .

١٠ - الروح العامة للتعامل بين مصر والنمسا : تاجير الأراضى المصرية للطرف النمساوى :

البروتوكول فى حقيقة الأمر على الرغم من أنه لا يفرض على الحكومة المصرية أية التزامات قانونية إلا أنه يعكس الروح العامة لهذا التعامل فهو ينص فى ديباجته على أن التكوين الجيولوجى للأراضى المصرية ابتداء من المعلومات المتوفرة حالياً يجعل من تلك الأراضى موضعاً صالحاً لبناء مخازن تحت الأرض لتخزين أو إيداع مخلفات المواد المشعة المستخدمة فى عمليات إنتاج الطاقة . وهنا علينا أن نلاحظ فى الصياغة ما يأتى :

أولاً : استخدمت فى الفقرة الثانية كلمة « التعاون الوثيق » بين

مصر والنسباً بخصوص عملية تخزين هذه المواد المشعة^(١). ومن
المعلوم أن التعاون الذي أضحي موضحة العصر له مفهوم محدد
يدور حول نقطة أساسية. التزام من كلا الجانبين لتقديم قسط من
الخبرة إلى الجانب الآخر حيث أن هذا الجانب الأخير لا يملكها.
وهكذا اتفاق التعاون يعنى الالتزام بأداء عمل معين في شكل خبرة
يقدمها أحد الطرفين إلى الجانب الآخر فهل هذا هو مضمون تلك
الاتفاقات؟ أم أن جوهر هذه الاتفاقيات هو إنشاء مخازن تصبح
تدفن المخلفات وبعبارة أكثر صراحة « الزبالة » النووية مقابل قسط
من المال؟

إن هذه الاتفاقية لا تعدو أن تكون تأجيلاً لبعض الأراضي
المصرية لصالح الطرف المتساوي ومن الخطأ الفنى استخدام كلمة
التعاون للتعبير عن مثل هذا الاتفاق. وسوف نتأكد هذه الملاحظة
عندما نعود إلى هذه الاتفاقية وبصفة خاصة على ضوء الملاحظة
الثانية.

ثانيًا - أضف إلى ذلك أن الفقرة الأولى من البروتوكول تتحدث عن تخزين وإيداع. استخدام لفظ الضممة تريناً بحرف أو اللام يبدو لأول وهلة بمعنى التخصيص إنما يستلزم أهدافاً أخرى سوف تبرز في الاتفاقية حيث سوف نجد النص صريحاً واضحاً في حق التمسك لتجنب تلك المواد مرة أخرى.

وهذا يعني أن الحماية لا تبدو أن تكون تأجيراً وإيداعاً وأن الجانب المصري ليس له أية حقوق إزاء تلك المواد بأي معنى من المعاني.

ثالثاً - كذلك علينا أن نلاحظ أن البروتوكول يعلن بلغة تبدو لأول وهلة تحمل الكثير من الشك في صلاحية التكوينات الجيولوجية للأراضي المصرية حيث يستخدم العبارة التالية: «حيث أنه يبدو أن مصر تملك تكوينات جيولوجية يمكن أن تؤخذ في الاعتبار تبعاً للمعلومات الجيولوجية المتوافرة حالياً على أنها صالحة» وهكذا الظرف التساوي جريص على أن يعلن أن المعلومات المتوافرة ليست قاطعة^(١) وعلى أنها تحمل على الاعتقاد بل ويؤكد بأن ذلك

(١) يقول النص :

■ since it appears that Egypt has geological formations which can be considered according to the presently available geological information as "suitable..."

خاص بالمعلومات المتوفرة حاليا . ومع ذلك فهو يعود في الفقرة التالية ويتحدث عن دراسات نستطيع أن تجيب على ذلك الإستفهام خلال فترة لا تتجاوز الستة أشهر ، فهو ينص على أن تبدأ تلك الدراسات في الأسبوع الأول من يولييه عام ١٩٧٨ وهو ينص على أن الاتفاقية سوف يتم التوقيع عليها في نهاية العام بل ينص بصراحة على أن ذلك التوقيع سوف يتم خلال شهر من انتهاء تلك الدراسات وهو يعلن بصراحة قاطعة في الفقرة الرابعة : « هذه الدراسات سوف تنتهي في نهاية هذا العام » ويعود في الفقرة الخامسة فيضيف : « اتفاق بين الحكومتين المصرية والتساوية سوف يتم خلال شهر من ذلك التاريخ » .

هذه الملاحظات العامة التي تفصح عن حقيقة الروح السائدة من الجانب المصري في التعاون ومن الجانب التساوي في التلاعب بالطرف المصري سوف تبرز أكثر وضوحا من خلال متابعة نصوص الاتفاق المعد للتوقيع . وعلى الرغم من ذلك وقبل أن تنطلق في تحليل الاتفاق فإن إعداده منذ شهر يولييه الماضي يعكس النية الواضحة في أن الاتفاق قد أعد دون اهتمام بتلك الدراسات التي يفترض القيام بها وأن تلك الدراسات ليست إلا تمثيلية مقنعة .

١١ - خلاصة الاتفاقية : تأجير بعض الأراضي المصرية لاقامة
مخازن لدفن النفايات النووية وحق النمسا في استرداد النفايات في
الوقت الذي تريده .

مشروع المعاهدة التي سبق أن وصفناها بالمعاهدة الأساسية
يتكون من ثمانية مواد وملحق . تحليل هذه المواد الثمانية يمكن أن
نوجزه في كلمات قليلة قبل أن نتعرض لجزئياته : التزام مصر بتأجير
بعض أراضيها لدفن النفايات الذرية المنخفضة والمتوسطة الإشعاع
على أن تتحمل النمسا نفقات نقل تلك المواد إلى الأراضي المصرية
وذلك في مقابل التزامين من الجانب المصري ، أحدهما بإعفاء
الجانب النمساوي من الضرائب والرسوم المتعلقة بإدخال المواد
والأحوات اللازمة وعلى أن تلتزم مصر أيضا بتمكين النمسا من
سحب تلك المواد المشعة لو أرادت الحكومة النمساوية ذلك
وعندما تريد . وفي مقابل هذه الالتزامات من جانب الحكومة
المصرية فإن الحكومة النمساوية تتعهد بأن تقدم لمصر مبلغ مليار
شلن لبناء مستشفى لعلاج الحالات الخطرة التي يمكن أن تنشأ عن
العمليات الإشعاعية .

قبل أن نعلق على هذه الاتفاقية لنا كيدليس السذاجة والاستهتار

من الجانب المصرى فحسب وكيف قلبت حقائق التعامل الدولى وكيف استطاع الطرف النعساوى أن يصوغ اتفاقية هي نموذج واضح للتعقيد والغموض ، فلنترك جانبا جميع المصالح القومية والمخاطر والتي سوف تتعرض لها فى المبحث التالى ولنتناول هذه الاتفاقية من منطلق المبادئ العامة للتفاوض وبصفة خاصة عند ما تتعرض الاتفاقيات لمشاكل الأمن القومى .

وهناك منطلقان أساسيان يجب أن نجعل منها المسارات المنطقية لفهم وتحليل هذه الاتفاقية .

أولا : هذه الاتفاقية تتعلق بالأمن القومى المصرى بما يعنيه ذلك من تعرضها لبعض أبعاد السيادة المصرية على أراضيها .

ثانيا : هذه الاتفاقية تتضمن تعاملات تجارية حيث أن التأجير لبناء المخازن للدفن إنما يتم لقاء مقابل نقدى .

تتابع هاتين الناحيتين بشيء من التفصيل .

١٢ - الاتفاقية المقترحة والأمن القومي المصري :

هذه الاتفاقية ورغم أنها تعنى فقط تأجير بعض الأراضى المصرية دون أن تتضمن أى تنازل عن السيادة المصرية إلا أنها ترتبط بالأمن القومى المصرى فهى ليست مجرد عمل تفاوضى خارجى ولكنها تعنى خلق وضع معين يجعل الأمن المصرى فى أكثر من بعد واحد موضع المخاطرة .

(أ) فهذه الاتفاقية تتضمن إدخال مواد مشعة فى الأراضى المصرية وتنص كما سوف نرى فيما بعد على أن عمليات نقل المواد المشعة سوف تخضع لرقابة من جانب إحدى الهيئات الدولية لضمان تحقق المواصفات التى تمنع المخاطر وهذا يعنى خلق نوع من أنواع التبعية من قبل الجانب المصرى لغير الإزادة المصرية .

(ب) بل وتزداد هذه التبعية وضوحا عند ما نعود إلى الفقرة ٩-ب من المادة الثالثة التى تنص على أنه شرطا مسبقا لذلك إزالة المتفجرات والألغام العسكرية وهو مسئولية الجانب المصرى ، وهذا يعنى ليس فقط أن هناك مخاطر معينة كنتيجة لأن هذه المنطقة بها مثل هذه المتفجرات ولكن أيضاً فى المستقبل لأنه لا نستطيع فى

مناطق دفن تلك النفايات أن نقيم أية عوائق دفاعية لو فرضت
علينا الظروف ذلك. إن ذلك يعنى تخلياً عن اعتبارات الأمن القومى
وتزداد الحقيقة خطورة عند ما تذكر أن منطقة الدفن المحتملة تقع
حول القاهرة شرقاً وحول السويس غرباً .

(ج) ويأتى فيؤكد هذه المخاطر ما تنص عليه المادة الخامسة
فى فقرتها الأولى وهو إنشاء لجنة تتولى الإشراف على تنفيذ هذه
الاتفاقية وتتقابل مرة كل عام بطريقة دورية بين مصر والنمسا على
أن يرأس هذه اللجنة من يمثل الدولة التى يتم داخلها الاجتماع .

وتنص الفقرة الثالثة على إمكانية عقد اجتماع غير عادى إذا
طلبت ذلك إحدى الدولتين المتعاملتين . مشاكل إجرائية ولكنها
تعكس حقيقة واضحة وهى أنها تجعل الطرف النمساوى يقف من
الطرف المصرى موقف التكافؤ رغم أن الأرض المصرية سوف
تتحمل جميع المخاطر . يبدو تعارض هذه المفاهيم مع مشاكل الأمن
القومى عند ما ننتقل للفقرة الرابعة من المادة الخامسة ونقارنها
بالفقرة الثالثة من المادة السابعة . فالفقرة الأولى تحدد تواريخ
انعقاد هذه اللقاءات وتكوين أعضائها على أن يتم خلال مفاوضات
ويجب أن يتم الانعقاد عقب ثمانية أسابيع من تاريخ الإعلان بها

على الأقل . هذا يعنى أنه من الممكن إثارة مشاكل مصطنعة تمنع من الانعقاد لهذه اللجنة أو تؤجل ذلك الانعقاد .

الفقرة الأخرى تعلن بصراحة : « في حالة ظهور موقف يتضمن مخاطر أو أضرار بالنسبة للأمن القومى المصرى أو حيث الإطار الطبيعى يصير معرضا لإشعاعات مبالغ فيها كنتيجة لعملية التخزين والإيداع للمواد المشعة فإن الحكومتين عليهما أن يتشاورا فى الحال بقصد اتخاذ القرار المتعلق باتخاذ الإجراءات الصالحة والسريعة لمواجهة الموقف » . أى استهتار وبله بلى به المتفاوض المصرى لينص على أنه فى حالة تعريض الأمن القومى المصرى مخاطر من هذا النوع يتعين عليه أن يبدأ باستشارة الحكومة النمساوية ليحدد الإجراءات الواجب اتخاذها ؟ أنه بمثابة حق ارتفاق على السيادة المصرية . ولعل الأخطر من ذلك أنه يجعل ذلك الحق من الجانب المصرى قاصرا فقط على حالة الإشعاعات المبالغ فيها وتقول المادة بصراحة « excessive radiation » . وهو منطلق لإثارة الكثير من التساؤلات سواء حول معنى هذه الكلمة أو حول إمكانية الشك فى مضمونها من الجانب النمساوى أو التساؤل الآخر عن لماذا فقط فى حالة الإشعاعات المبالغ فيها ؟

١٣ - التوازن الاقتصادى فى الاتفاقية واختلاله لصالح الطرف
النمساوى :

المنطلق الثانى هو الذى أساسه أن أى اتفاقية دولية يجب أن
تتضمن توازنا بين المنفق والعائد . وقد سبق أن ذكرنا ذلك
بخصوص قواعد التفاوض فى أبسط التعاملات الدولية وهو ما يعبر
عنه « cost-benefit analysis » فما هى عناصر هذا التوازن
فى الاتفاقية ؟

(أ) مصر تقدم أرضها للتخزين وهو مانص عليه صراحة فى
جميع نصوص الاتفاقية وتعرض أهلها للإشعاع الذرى ودون
الحديث عن النتائج المختلفة وما يحمله هذا الإشعاع من مخاطر
بيولوجية وإيكولوجية فإن المادة السابعة تنص أيضاً على احتمالات
تهديد الأمن القومى وعلى احتمالات تعريض حياة أبنائها لمخاطر هى
فى حقيقة الأمر لا يمكن حسابها .

(ب) كذلك مصر تعلن فى نص المادة السادسة بأن : « جميع
الضرائب والرسوم المترتبة على تنفيذ هذه الاتفاقية فى مصر سوف
تتحملها الحكومة المصرية » .

(ج) وفى مقابل ذلك فإن الحكومة النمساوية تتعهد بأن تقدم

لمصر بليون شلن تمساوى سوف يقدم لإنشاء مستشفى ؟ مصر يحدد موقعها فيما بعد بالاتفاق بين الطرفين (الملحق الأول للاتفاقية) .

أين التوازن بين المنفق والعائد ؟ حتى أجر تأجير الأراضي المصرية بما تضمنه من تنازلات عن السيادة لا موضع له ؟

فلتتابع قراءة نصوص الاتفاقية .

١٤ — طبيعة الاتفاقية : هل هي اتفاقية تعاون فنى بين مصر والنمسا ام عقد تأجير من جانب مصر لجزء من ارضها ؟

أول مايلفت النظر فى هذه الاتفاقية هو جعل تلك الاتفاقية تنطلق من مبدأ التعاون بين الحكومتين المصرية والنمساوية .

صدر الاتفاقية يعلن رغبة الحكومتين فى التعاون فى نطاق دفن وإيداع المواد المشعة ثم يعود فى الفقرة الثانية من ديباجة الاتفاقية فيعلن أن الحكومتين وقد اتفقت رغباتهما على : تعميق التعاون بين الدولتين . وينتهي صدر تلك الاتفاقية بتكرار المفهوم حيث تنص الفقرة الأخيرة : « الحكومتان تتفقان على التعاون فى نطاق دفن وإيداع المواد المشعة الناتجة مباشرة أو بالتبعية عن محطات الطاقة النووية » .

وتبدو السذاجة الواضحة إلى جانب ما سبق وذكراؤه عند ما نعود إلى الفقرتين الثالثة والرابعة من ديباجة الاتفاقية . فهما تعلنان أن المتفاوضين وهما على وعى بالمسؤولية الخطيرة التي ترتبط بدفن النفايات الذرية وعلى وعى بضرورة الاهتمام بالمرحلة المقبلة للتطور الاقتصادي والتكنولوجي للعالم حيث إنتاج الطاقة الكهربائية سوف يستند أساساً إلى الطاقة الذرية ، بحريان تلك الاتفاقية . يكمل فهم هذه الفقرات الدلالة غير المباشرة من الفقرة ب/١ من المادة الثالثة والتي تنص على أن الدفن بالنسبة للنمسا يتم بخصوص النفايات المترسبة من محطة « زفندورف » ، النمساوية بينما بالنسبة لمصر فلا تذكر الاتفاقية سوى الكلمات التالية المعبرة عن حقيقة موقف الطرفين المصري « محطة نووية في حدود ما يعنى الطرف المصري » .

وهنا علينا أن نطرح التساؤلات التالية :

أولاً : هل مصر وهي تنتمي إلى العالم العربي في حاجة إلى
الالتجاء للطاقة النووية للاستغناء عن البترول على الأقل في الأمد
القريب ؟ أم أن هذا هو وضع النمسا ودول أوروبا الغربية ؟

ثانياً . هل مخاطر دفن النفايات تنصب على مصر أم تنصب على

النمسا التي سوف تتخلص من تلك الانفايلت ؟ بل وتسرع في التخلص
منها وهي تعلم بإمكانية استخدامها مرة ثانية في المستقبل ؟

ثالثا : وهل يصير هذا تعاونا ومصر ليس لديها بعد كما يفهم
من المادة بوضوح محطة نووية بهذا المعنى ؟

الأسئلة تتزاحم ولكن هل هناك من هو على قسط من الشجاعة
ليجيب على تلك الاستفهامات ؟

١٥ - القواعد المنصوص عليها في الاتفاقية : حق الطرف
النمساوى فى سحب المواد المدفونة ونقلها الى خارج الاقليم
المصرى :

إذا انتقلنا إلى مضمون الاتفاقية من حيث عناصرها المختلفة
نلاحظ أن المادة الأولى تنص بصراحة على مجموعة من القواعد أيا
منها فى منتهى الخطورة :

(١) القاعدة الأولى وقد وردت فى الفقرة الثالثة تعلن بأن
من حق الطرف النمساوى أن يسحب المواد المشعة المستخلصة من
محطاته النووية من أماكن التخزين وأن ينقلها خارج الإقليم القومى
المصرى .. وهكذا يعنى النص أن مصر لا تملك التصرف أو التعامل

بأى شكل كان مع تلك المواد المشعة الواردة من الجانب النمساوى^(١).

(ب) كذلك تنص الفقرة الأولى على أن الحكومة المصرية

تتعهد بقبول تخزين وإيداع المواد المشعة ذات الاشعاع المتوسط

والبسيط والمترسبة من عمليات محطات الطاقة النووية . ثم تضيف

عقب ذلك بالجمع مستخدمة في الفقرة الأولى « و » بأن الأطراف

المعنية سوف تناقش في اتفاقيات لاحقة مشكلات دفن المواد المشعة

ذات الاشعاع البسيط والمتوسط والعالي المستخلصة من إعادة

المعالجة للمخلفات الذرية^(٢) .

أن هذه الناحية الثانية في غاية الخطورة ليس فقط لأنها

تعرض للبراد العالية الاشعاع وكل متخصص يعلم مدى ما تمثله

هذه من مخاطر بل وأيضا تعرض للمخلفات التي خضعت لإعادة

(١) يعلن النص بصراحة مطلقة :

« entitle the Austrian partner to withdraw the radioactive materials derived from its power stations from the storage facilities and to transport them outside the national territory of Egypt... ».

« low, medium and high-level radioactive material resulting from the reprocessing of spent fuel elements... ».

(٤ - مصر)

المعالجة . ومعنى ذلك أنه من الممكن تصور دفن مواد في مصر ثم سحبها لإعادة معالجتها مرة أخرى ثم إعادة دفن ماتبقى منها مرة ثانية . وهكذا تصير مصر « مزبلة خيرية » للدولة النمساوية

(ج) . كذلك نلاحظ على جميع فقرات هذه المادة وهو أمر سوف يرد في جميع نصوص الاتفاقية أن الدفن والتخزين أو كلاهما لا يتجه ، فقط ، إلى المادة المترسبة مباشرة من استخدام الطاقة الذرية بل وكذلك وينص العبارة إلى المادة المشعة المترتبة أيضاً بطريق التبعية « resulting directly or subsequently » إن حرف العطف « أو » يعنى التمييز فما الذى يقصد بكلمة بطريق التبعية ؟ هل فقط تلك المترتبة على إعادة المعالجة ؟ غموض واضح ورغم ذلك فحتى ذلك الغموض مدعاة للقلق .

١٦ - التزامات الأطراف المتعاملة : تدخل الوكالة الخيرية ، دراسات الجدوى ، امكانيات توسيع التعاون ، وتحول مصر الضرائب والرسوم الجمركية :

المواد الخمس التالية للمادة الأولى تنص على مجموعة من الالتزامات نستطيع أن نجعلها في العناصر التالية :

(١) . المادة الثانية تحدد اتفاق الحكومتين على أن تلجأ إلى

الوكالة الدولية للطاقة النووية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان
الحماية ليس بالنسبة لبناء أما كن التخزين وعمليات التخزين والنقل
فحسب وكذلك وكما تعلنه بصراحة الفقرة الأولى من تلك المادة
بخصوص « عدم استخدام المواد المشعة لأهداف عسكرية » .

وهنا يتعين علينا أن نتساءل : ما معنى ودلالة العبارة الواردة
في الفقرة الأولى من المادة الثانية بخصوص عدم استخدام المواد
المشعة في الأهداف العسكرية ؟ هذا التساؤل مرده أن الاتفاقية
في المادة الأولى نصت على حق الحكومة المتساوية في سحب المواد
المشعة المدفونة من جانبها ومعنى ذلك أن مصر لا تملك بخصوصها
سوى التزامات إيداع وليس حقوق التصرف . ثم تأتي الفقرة
الأولى من المادة الثانية وتتحدث عن ذلك انتهى يودع من جانب
مصر أو النمسا وعن التزام الطرفين بأن يخضعا لإشراف الوكالة
الدولية للطاقة النووية في عدم الاستخدام العسكري للمواد
المشعة .

ألا يعنى هذا التزاماً مصرياً بعدم الاستخدام العسكرى للنفايات
التي قد تنتج من معاملاتها الذرية لو قدر لها ذلك .
(ب) المادة الثالثة تذكرنا بأن الدراسات المتعلقة بحدوى تلك

العمليات يجب أن تتضمن النواحي القانونية والصحية والفنية والاقتصادية والسياسية دون الحديث عن مشاكل الأمن القومى والسلام . على أن هذه المادة فى فقرتها الأولى تثير نوعاً من التساؤل . إنها فى الوقت الذى تجعل القوة الكهربائية للمفاعل النمساوى تصل إلى ٧٣٠ WM فانها تقصرها بالنسبة للمفاعل المصرى المحتمل الإنشاء على ٦٦٠ وحدة فقط . كذلك تنص هذه المادة على أن تبدأ عمليات الدفن فى عام ١٩٨٥ . وعلى أن الحكومة النمساوية إعلاناً منها عن حسن نواياها سوف تقدم ذلك المبلغ الذى سبق وذكرناه على ثلاثة أقساط سنوية بقصد بناء المستشفى . وهنا نلاحظ نوعاً من التلاعب فى صياغة هذه المادة لو قورنت بالملحق السابق ذكره فبينما الفقرة التاسعة فى شطرها الأول تذكرنا بأن الحكومة النمساوية تعهد فى مقابل الخدمات التى تقدمها مصر بدفع مبلغ بليون شلن تنص فى نهاية الفقرة على أن التفاصيل المتعلقة باستخدام ذلك المبلغ سوف يحدده المنح الأول والملحق الأول بقصر استخدام هذا المبلغ على إنشاء المستشفى . وهكذا فمن حيث الواقع نستطيع القول بأن مصر لم تحصل على أى مقابل لتأجير أرضها لدفن « الزبالة » الذرية .

(ج) كذلك فإن المادة الرابعة والفقرة الثالثة من المادة الثالثة تشير إلى إمكانية توسيع التعاون بهذا الخصوص سواء من جانب

مصر بصدد عمليات الدفن والإيداع . دلالة الفقرة الثالثة تسمح بالاعتقاد بأن توسيع التعاون بين مصر والنمسا يدور حول أنواع الدفن ومصادره على عكس المادة الرابعة التي يجب أن تفهم على أنها تعنى إمكانية إدخال دول أخرى في هذا النشاط المتعلق بدفن النفايات في مصر .

(د) المادة السادسة تذكر بأن جميع الأدوات والتسهيلات التي سوف تقدم بخصوص إنشاء هذه المخازن سوف تصير ملكا لمصر . وهي تقرن ذلك بتحمل مصر للضرائب والرسوم الجمركية . وهنا علينا أن نلاحظ كيف أن هذا النص يكاد يصير لامي معنى له حيث أن الفقرة التاسعة من المادة الثالثة في شرطها الأول تنص بصراحة على أن الحكومة النمساوية سوف تقدم بليون شلن كمقابل للخدمات والأدوات المستخدمة وتفيد مصر في مقابل ذلك باستخدام ذلك المبلغ لبناء المستشفى ، بعبارة أخرى فإن مجموعة النصوص يمكن أن تفهم بالمعنى التالي : الحكومة النمساوية تفتح لمصر اعتماداً بمبلغ بليون شلن مقابل الخدمات والمواد التي سوف تتعهد الحكومة النمساوية بتقديمها لبناء المخازن والمستودعات . ولكن من حيث الواقع فإن الحكومة المصرية سوف تستورد ما يماثل قيمة هذا المبلغ أو أقل وذلك لبناء تلك المستودعات . ما يتبقى من المبلغ إن وجد

مضافا إليه ما يكمل قيمة البليون شلن أو تلك القيمة كاملة يتعين على مصر أن تنفقها لإنشاء المستشفى . وهنا يبرز التلاعب الحقيقى بعقلية المتفاوض المصرى إذ أنه من حيث الواقع يعنى أن مصر سوف تحمل مبلغ البليون شلن لبناء المستشفى^(١) .

١٧ - الاتفاقية التنفيذية والمبادئ التى سوف تسودها

سبق أن ذكرنا أن الإطار العام للتعامل يتضمن أيضاً ما أسميناه بالاتفاقية التنفيذية . هذه الاتفاقية رغم أنها لم تعلن بعد إلا أن المبادئ العامة التى تسودها وردت فى المادة السابعة من مشروع الاتفاقية الأساسية .

فقد نصت الفقرة الأولى من هذه المادة على أن الاتفاقية التنفيذية

(١) انظر حول مفهوم التعاون من منطلق التنظير السياسى :
Touscoz, Les accords bilatéraux de coopération scientifique et technique, in Annuaire Français de Droit International, 1968, p. 682.

كذلك جدير بالاهتمام المؤلف المشهور الذى أثار المسئولية الدولية بخصوص الاستخدام الذرى فى القطار العسكرى ورغم مقدمه نسبيا حيث يطرح طبيعة القطار السياسى الذى تعيشه الاسرة الدولية :

Jaspers, La bombe atomique et l'avenir de l'homme, 1963.

سوف تحدد الكميات القابلة للتخزين وكذلك شروط ومقابل ما أسمته « نفقات التأجير » . الفقرة الثانية من تلك المادة أضافت بأن المشاكل القانونية والتعاقدية المتعلقة بفترة الاتفاقية وكيفية إنهاء الاتفاقية وكذلك مراجعة هذه الاتفاقية وتنظيم حالات الطوارئ وفرض الخصومات سوف تخضع لمفاوضات لاحقة تتناولها الاتفاقية التنفيذية ، كذلك يمكن أن نضيف إلى هذه النواحي المختلفة أنه سوف يكون موضع مفاوضات لاحقة ماسبق وذكرناه بخصوص معالجة النفايات الذرية الواردة في الفقرة الرابعة من المادة الأولى إلى جوار بعض تفصيلات أخرى .

وهنا يجب علينا أن نلاحظ أن معاهدة من هذا النوع كان يجب أن يتم الاتفاق عليها عقب أن تحدد جزئياتها لأن مفهوم التوازن بين المنفق والعائد يجب أن يتم على ضوء الجزئيات وهو أمر قد تجاهله تماما الجانب المصري في صياغته لهذه الاتفاقية .

على أننا لو تركنا جانبا التفصيلات والجزئيات وحاولنا أن نكتشف الفلسفة العامة التي تربط هذه النصوص لمكان علينا أن نلاحظ بعض المبادئ التي تحكمت في تلك الصياغة التي لا بد وأن تخلق الكثير من القلق :

أولاً : أول ملاحظة لابد وأن تلفت الانتباه هي كيف أن مجموعة هذه النصوص بما في ذلك المادة السابعة التي تتضمن مبادئ الاتفاقية التنفيذية لم تحاول أن تخلق أية أداة محلية مصرية قادرة على تقديم الخدمات التي يفترضها الاتفاقية وبحيث تصير الإدارة المصرية ليست في تلك الحاجة المستمرة للاعتماد سواء على العنصر النمساوي أو على العنصر الذي تقدمه وكالة الطاقة الندية . ويدخل في هذا المضمار ما يجب أن يلاحظه المتابع للنصوص من عدم إعطاء أى دور أساسى للعلماء المصريين في متابعة تنفيذ الاتفاقية ولعله من الغريب أن نلاحظ كيف أن رئاسة اللجنة المشتركة تكون لعالم نمساوي حين تعقد في الأرض النمساوية رغم أنها لا تتعرض أساساً للمخاطر التي سوف يتعرض لها المواطن المصرى والأرض المصرية .

ثانياً : كذلك فإن الالتزامات المالية الواقعة على عاتق النمسا ليست واضحة ومحددة ، يحيطها الغموض بل ويمكن القول بصفة عامة أنه غموض متعمد يكاد يأخذ باليسار ما يقدمه باليمين . صحيح أن هناك نصاً صريحاً يفترض اتفاقية تنفيذية لاحقة وكما ورد في الفقرة الأولى من المادة السابعة والتي سبق وذكرناها والتي تحدد نفقات التأجير إلا أن النص غامض من جانب بحيث يمكن أن يفهم على ضوء

الفقرة التاسعة من المادة الثالثة ومن جانب آخر فكان يجب أن يحدد ابتداء من هذه الاتفاقية أنه المحور الحقيقي لجميع هذه العمليات . فقد رأينا أنه من حق النمسا سحب جميع هذه النفايات الأمر الذى يجعل جوهر هذه الاتفاقيات عملية تأجير مقنعة . فكيف يمكن عقد تأجير لجزء من الأرض المصرية دون النص الصريح الواضح على مقابل تلك الإجارة . حتى لو تركنا جانبا كل ما يعنيه ذلك من مخاطر حول الأمن القومى المصرى وما يفرضه من اعتداء على حقوق السيادة ؟

الفصل الثاني .

دفن النفايات الذرية وآثارها المتوقعة

خلاصة :

الأبعاد الإقليمية لموضوع دفن النفايات النووية ونتائجها على
تطور المنطقة — التعريف بالنفايات الذرية وكيفية التخلص منها =
تساؤلات — الحقائق المتعلقة بالنفايات الذرية — أخطار دفن النفايات
للذرية — كيف يمكن التخلص من النفايات الذرية ومخاطرها .

★ هذا الفصل قامت بكتابته الاستاذة للدكتورة نعمات أحمد
فؤاد وقد تولى جمع المعلومات الميدانية غريق من طلبة كلية الاقتصاد
وبصفة خاصة فينان طاهر ، منى صلاح الدين .

١٨ - الأبعاد الإقليمية لموضوع دفن النفايات النووية ونتائجها
على تطور المنطقة :

العرض السابق لنصوص الاتفاقيات الدولية بين مصر والنمسا
سواء المتعلقة بالبروتوكول أو بمشروع الاتفاقية يؤكد بصفة عامة
ما نريد أن نطرحه من خلال هذه التساؤلات :

موضوع دفن النفايات الذرية ليس مجرد مشكلة سياسية داخلية
فحسب بل أنها تتعلق بمختلف أبعاد سياسة مصر الخارجية لا من
حيث التعامل بين مصر والنمسا فقط بل بين مصر وأغلب دول أوروبا
الغربية . سبق أن رأينا أن نصوص مشروع الاتفاقية تسمح بتوسيع
نطاق تطبيق تلك الاتفاقية . أضف إلى ذلك أن النمسا بدورها
مرتبطة في مشروع الاستغلال الأوروبي للطاقة بجميع دول السوق
الأوروبية المشتركة . والذي نعلمه أن الطاقة التي سوف تتولد عن
الاستخدام الذري في النمسا لن تكون قاصرة فقط على النمسا بل
سوف تنقل منها إلى أجزاء أخرى في المناطق المحيطة بها . لقد سبق
أن ذكرنا أن مشروع الاستغلال الأوروبي في الطاقة من خلال
استخدام الذرة أساسه إنشاء محطات ضخمة قليلة العدد تتولى تموين
محطات صغيرة منتشرة في مختلف أجزاء القارة الأوروبية . وعلى

كل فعلينا أن نصيف بأنه لم يرد في تلك المعاهدة ما ينص على منع النمسا أو تقييد جريتها في بيع أو نقل الطاقة الكهربائية المستخرجة من مفاعلاتها الذرية والذي نعلمه من الاعلام المتخصص أن هذه المفاعلات الضخمة سوف يتم بناؤها في كل من النمسا وألمانيا الغربية وسويسرا بسبب الخصائص الجغرافية لمناطق تلك الدول الثلاث . كذلك هي ليست مشكلة سياسية مصرية فقط ، أنها ترتبط بالسياسة الإقليمية العربية فتتأج هذا الاستقبال للنفايات الذرية من حيث الإشعاعات المبينة وانتشارها ومن حيث التلوث وتقلباته لن تقتصر على الإقليم المصرى بل سوف تتعدى ذلك إلى جميع أجزاء المنطقة المحيطة بمصر وبصفة خاصة المطلة على البحر الأحمر .

أضف إلى ذلك أن هذه المشكلة ليست مجرد تقديم بعض تسهيلات إلى دولة أجنبية قد توصف بأنها صديقة ولكنها تتعلق بإحدى جزئيات ومقومات الأمن القومى المصرى .

تحليل هذه النواحي المختلفة يبرز بشكل أكثر وضوحاً من خلال متابعة النتائج المختلفة المتوقعة من أى خطأ فى تغليف النفايات أو دقنها . وبما لا شك فيه أن خير من يقول الكلمة النهائية فى هذا الخصوص هم أولئك الذين يمكن أن يوصفوا بأنهم المتخصصون وهم علماء الذرة والمشتغلون بذلك النوع من أنواع الأبحاث العلمية

في بلادنا . ونحن لذلك لم نتردد في أن نسأل كل من استطعنا أن
نصل إليه طالبين منه أن يقدم معلوماته بحرية وصراحة . ولكن
ما اكتشفناه كان مخيفاً في أكثر من بعد واحد . فمن جانب : هناك
تهيب من جانب العلماء في الإدلاء بكلمة الحق كالوكان هذا الموضوع
هو نوع من أنواع الأسرار القومية التي لا يجوز التعرض لها .
لقد عانينا في استخلاص الحقيقة من جانب أولئك العلماء
الذين كان يتحتم عليهم أن يتصدوا لذكر الحقيقة وأن ينشروها
بكل الوسائل ولو على حساب حياتهم .

والملاحظة الثانية وهي أننا قد اكتشفنا حتى هذه اللحظة أنه لم يتم
إعداد ما يسمى بدواسة الجدوى من الجانب المصري . .

تري ماذا كان يمكن أن يحدث لو لم يرفض الشعب النمساوي
الاتفاقية ودعيت مصر للتوقيع على المعاهدة طبقاً لما التزمت به في
البروتوكول ؟ هل كانت توقع دون دراسة جادة سابقة ؟

ثم اكتشفنا ثالثاً وفي نهاية الأمر أنه ليس هناك من يجرؤ على
أن يجاهر بالشك في المخاطر المخيفة التي لابد وأن يتحملها المواطن
المصري إلى أجيال متعددة لو قدر لهذه النقابات أن تدفن في تلك
المنطقة .

والسؤال الذى دار فى كل ذهن وعلى كل لسان فى محاولة هروب من المواجهة : حيث توجد هذه المخاطر فما هى المنافع ؟ مشروع المعاهدة صريح كما سبق ورأينا فى أنه لا يعود بأية منافع على مصر سوى ذلك المبلغ الذى سوف ينخصص لبناء مستشفى حيث يصير المصرى حقلا للتجارب مثلاً يحدث مع الفئران والقطط والكلاب فى أكثر من بقعة من بقاع العالم .

فلنتابع خلاصة سريعة للانطباعات التى تجمعت من خلال هذه المناقشات التى استغرقت قرابة شهر كامل ودارت مع حوالى عشرين متخصصاً فى الطاقة النووية يعملون فى الأجهزة المشعولة ولا يمكن أن يرقى الشك إلى كفاءة وقدرة أى منهم من الناحية العلمية.

١٩ - التعريف بالنفايات الذرية وكيفية التخلص منها .
التساؤلات :

أول تساؤل يفرض نفسه : ما المقصود بكلمة النفايات الذرية ؟ وماهى الاستفهامات التى تثار بخصوص عملية دفنها ونتائج ذلك على الإطار الاجتماعى والإيكولوجى والصحى الذى يحيط بمواقع دفن تلك النفايات ؟

فلنحاول أن نبسط المفاهيم .

أول تساؤل : هل من الممكن التحكم فى نتائج دفن النفايات
النارية فى مكان معين ؟

هل دفن النفايات فى الصحارى ، هو خير أسلوب ؟ وما هى
ضماناته ؟ وما الذى يضمن لمصر تطبيقاً دقيقاً تاماً لهذه الضمانات ؟
وحق التطبيق الكامل - إذا تحقق - هل يعصم من خطورة
النفايات على طول المدى ؟

- ما قيمة الضمانات إذا كانت النظائر المعشة من الممكن أو المحتمل
أن تتولد بعضها من بعض ؟

- هل هناك ضمانات محلية لو تحققت الضمانات السابق ذكرها ؟
- إذا جاز الدفن فى صحراء مقفرة ظاهراً وباطناً ، هل يجوز
الدفن فى صحراء مصر الشرقية والغربية بثرواتها المؤكدة علمياً ،
وبحتمية الخروج السكانى إليهما فى المستقبل القريب أمام الضغط
الضاغط على الشريط الضيق الأخضر وهو الوادى ؟

- الأجزاء الحالية من الصحراوات المصرية ، لا تبعد كثيراً عن
المناطق الأهلة بالسكان فهل أجريت على هذه الصحراوات
دراسات جيولوجية مكثفة تصل إلى حد الجزم القاطع بأهميتها
للدفن النارى ؟

وكيف يتفق هذا مع النص في الاتفاقية المبدئية على إنشاء مستشفى يتكلف بليون شلن نمساوى ؟

ألا يرسم هذا النص علامة استفهام كبيرة ؟

— هل يقابل الأخطار المؤكدة ، والمحتملة والمبهمة ، إمكان دخولنا بهذه النفايات عصر الذرة ؟

وكيف يتوأم هذا (التسويغ) الملوح به مع ما ورد في الاتفاقية من النص على حق النمسا في استرداد هذه النفايات إذا توصل العلم إلى الاستفادة بها مستقبلا ؟

— هل يتوقف الأمر عند قبول دفن نفايات النمسا ، أم يمتد مبدأ القبول بداهة وبمقتضى الوثام السياسى ، فتصبح مصر مقبلا نوويا للعالم ؟ وقد سارعت فرنسا وألمانيا إلى إستغلال الوضع فطلبت إلى مصر قبول دفن نفاياتها أيضا ؟

— هل هناك دراسة شاملة لإبعاد الصحراء من حيث إمكان تأثرها في وقت من الأوقات بالزلازل والبراكين ، وكذلك مستقبل إمكانية التنقيب عن المناجم وثروات باطن الأرض ؟

— هل درست مشاكل المياه الجوفية وبياراتها وتغيراتها ومنابعها ومصايبها ونوع التربة ومدى ثباتها جيولوجيا ، وتأثر هذا كله بالدفن النووي ؟

— هل هناك دراسات حقيقية وجادة للبرضوع يحشد لها خبراء متعدّدو الاختصاصات من أطباء ، وكيميائيين ، وجيولوجيين ، وبيولوجيين ، واجتماعيين ، واقتصاديين وقانونيين ، وأساتذة علوم سياسية ... علوم صنع القرار وشرعيته ؛ وأساتذة علوم العلاقات الدولية ؟

— هل درست الاتفاقيات السابقة المزعومة مثل اتفاقية الأردن وإتفاقية إيران ؟

— هل هناك دراسات معمّدية وتجريبية إلى جانب الدراسات العلمية والنظرية ؟

— كيف تتحقق مصر من نوع المواد المطلوب دفنها ؟

— كيف تتحقق مصر من الاحتياطات المتعلقة بالتغليف ؟ إذا كان هذا سيتم في النمسا ؟

إن التحقق من نوع المواد المدفونة ، والاحتياطات المتعلقة بالتغليف يتطلب حتميا إشراف علماء متخصصين مصريين وهنا يطل سؤال : هل لدينا علماء قادرون على الاضطلاع بهذه المسؤولية ؟

— هل نملك نحن حياة هذه الأجيال ومصيرها لنقرره مقابل مبلغ من المال أو مقايضات أخرى ؟

— إذا تجاوزنا الاعتبارات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؛ هل هذا العمل د قيعة ، حضارية ؟ هل هو قيمة إنسانية ؟ لقد عارضته المعارضة الاشتراكية في النمسا ذاتها واعتبرته عملاً لا أخلاقياً ولا إنسانياً !!

— ما دلالة أن تدفع النمسا صاحبة النفقات (ثمننا) خارج أرضها ؟ والنمسا مساحتها ٨٣٧٥٠ كيلو مربع ؛ وعدد سكانها ثمانية ملايين أى بمعدل ٨٩ شخصاً للكيلومتر المربع بينما نجد مساحة الوادى أو الشريط الأخضر الذى تعيش عليه إذا استثنينا الصحراوين الشرقية والغربية ٣٥٠٠ كيلو متر مربع أى بكثافة ٧٣١ شخصاً للكيلومتر المربع . فتستطيع النمسا وهى أقل كثافة ، الاستغناء عن قطعة من الأرض بغرض حماية بقية الأرض وأهلها . ثم إن هذه مشكلتها لا مشكلتنا . إن الذى ينشئ مفاعلاً نووياً يتحمل وحده تبعته وما ينجم عنه .

وأخيراً وهو أولاً لا آخراً :

فى البداية نسأل : هل قرار فى مثل هذا الحجم ، تصنعه السياسة وحدها ؛ أو بضعة خبراء محدودون ؛ يحتمل رأيهم الصواب والخطأ ؛ إذا افترضنا انتفاء المؤثرات من أى نوع وحجم ؛ أم مثل

هذا القرار تصنعه الأمة ببيتاتها العلمية والطبية ؛ والقانونية والاقتصادية ؛ والنيابية ؛ وجامعاتها مجتمعة ؟ ثم طرح هذا كله على الرأى العام ؟ كما فعلت النمسا المستفيدة من الاتفاقية لا المعرضة لأخطار ساحقة ماحقة ؟

أسئلة تطرح نفسها على الضمير المصرى أمام هذا الموضوع .
ولكى نواجه المشكلة فى تحديد ، وتقنين ، وتقييم علمى ،
خرجنا بها إلى الجهات العلنية فى مختلف التخصصات التى يمتد إليها
بحث (النفايات) فكانت هذه الإجابات .

٢٠ - النفايات الذرية : الحقائق :

يقصد بالنفايات بقايا التفاعلات النووية المستخدمة فى المفاعلات الذرية لأغراض عديدة منها الأبحاث ، وإنتاج نظائر مشعة لاستخدامات سلمية وعلاجية وحرية .

كذلك فهى بقايا العناصر المشعة بعد فقد النشاط الإشعاعى لها
(لكل عنصر مشع فترة نصف حياة يفقد العنصر بعدها نصف نشاطه الإشعاعى) .

طول نصف العمر الإشعاعى للنظير المشع قد يترأوح بين ثوان ودقائق ، وبين آلاف السنين ، حسب العنصر ونوع النظير .

هناك بعض المواد . نصف العمر لها طويلاً جداً ٢٠٠٠ ،
١٦٠٠ سنة مثل Radium .

والنفايات أيضاً بقايا النظائر المشعة المستخدمة في علاج الأمراض
الحديثة بعد فقد صلاحيتها العلاجية ، واستنفاد أغراضها .

وقد تكون النفايات في شكل غازى أو سائلى أو صلب .

وتنتج النفايات عن تشغيل المفاعلات النووية التى يحتوى
وقودها على مادة انشطارية هى يورانيوم - ٢٣٥ . وهذه المادة
هى التى تنشط أو تنقسم داخل المفاعل وتنتقل منها الطاقة . وتكون
نواتج هذا الانقسام ما يسمى بالمخلفات النووية Nuclear Waste .
والأخيرة عبارة عن عناصر جديدة نشأت عن انقسام ذرة
اليورانيوم .

واليورانيوم - ٢٣٥ يوجد فى الطبيعة بنسبة ٧ فى الألف
فقط فى عنصر اليورانيوم . فصادر اليورانيوم محدودة . وقد
وجد العلماء الحل فى استخدام مفاعلات تنتج المواد الانشطارية ؛
وذلك كما يقول الدكتور إبراهيم فتحى حموده ، بتحويل النسبة
الكبيرة من اليورانيوم غير الانشطاري . وهو اليورانيوم - ٢٣٨
إلى مادة انشطارية وهى البلوتونيوم - ٢٣٩ .

والمفاعلات الحرارية المستخدمة حاليا على نطاق واسع تنتج أيضا البلوتونيوم - ٢٣٩ ؛ وهي تنتج حوالي ٦٠ ذرة من هذا العنصر مقابل كل مائة ذرة تحرقها من اليورانيوم - ٢٣٥ ؛ أما المفاعلات المولدة فإنها تنتج من المادة الانشطارية أكثر مما تحرق ، وفائض الإنتاج يمكن أن يمون مفاعلات جديدة بالوقود وتستمر الدورة ليتضاعف رصيد البلوتونيوم كل عشرين سنة تقريبا .

وإذا صحت التقديرات الحالية فإن عدد المفاعلات الولود سوف يصل في الولايات المتحدة إلى خمسمائة مفاعل عام ٢٠٠٠ . تنتج حوالي مائة ألف كيلو جرام من البلوتونيوم سنويا ١١

والبلوتونيوم من أخطر المواد السامة المعروفة للإنسان ، وقد أثبتت التجارب أن الكميات الضئيلة من هذه المادة تسبب سرطان الرئة عند الحيوانات ويجب ألا يتعرض الإنسان إلى ما يزيد على ١.٠٦ ٪ من الميكروجرام من هذه المادة .

كما أن البلوتونيوم يتحد بشراحه مع الأكسوجين وهو من هذه الناحية يمثل خطرا كامنا للحريق ... والكتلة الحرجة من البلوتونيوم ... وهي الكتلة التي إذا تجمعت على شكل خاص يمكن أن تؤدي إلى انفجار نووي ، هي بضعة كيلو جرامات مما يقتضي

عناية كبيرة في التعامل مع البلوتونيوم عند التخزين والنقل لتلافي أى احتمال لتجمع كتلة حرجية هذا بالإضافة إلى الخطر الإشعاعى للبلوتونيوم . فعمر النصف الإشعاعى له هو ٢٤ ألف عام، والتلوث الذى يحدث عنه سوف يكون تلوثا له صفة الدوام .

ويحدث أثناء تشغيل المفاعل نتيجة للانشطار ، أن تتراكم المواد الانشطارية fission product داخل أعمدة الوقود إلى درجة تعوق التشغيل مما يتحتم معه اخراج أعمدة الوقود واستبدالها بوقود جديد .

ونتيجة لتراكم نواتج الانشطار وما فيها من إشعاعية ؛ تصير أعمدة الوقود المحترق شديدة الإشعاع بما يحتم تداولها بوسائل تكنولوجية معقدة .

ويتم تخزين هذه الأعمدة فترة من الزمن حتى تخمد نسبة كبيرة من اشعاعيتها ؛ فتنتقل هذه الأعمدة إلى ما يسمى بمصانع إعادة المعالجة . وذلك لاستخلاص المواد الانشطارية المفيدة الموجودة داخل الوقود ، وأيضا المواد الخصبية وهى المواد التى يمكن أن تتحول إلى مواد انشطارية ؛ ويتم فى هذه المرحلة فصل نواتج

الانشطار المشعة على شكل ما يسمى بالمخلفات أو النفايات النووية .
(قليل منها يستخدم عليا ويفضل التخلص منها) .

ولست المشكلة في حجم النفايات^(١) ولكن في فداحة خطورتها
من أى حجم ونسبة فقد سبقت الإشارة إلى أن بضعة كيلوجرامات
من البلوتونيوم تؤدي إلى انفجار نووى .

والمخلفات النووية التى هى نتيجة انقسام مادة اليورانيوم — ٢٣٥
تتضمن خطورتها فى الذرات المشعة .

وطالما يحدث الانقسام فإن من نتيجته يكون :

٩٠ ٪ من الذرات المتبقية غير مشعة و ١٠ ٪ مشعة .

وهذه الذرات المشعة تبقى عمرها (عمر النصف) . وعمر النصف
هذا بالنسبة لليورانيوم $\frac{1}{4}$ ٤ بليون سنة .

(١) ان محطة قدرتها ألف ميغا وات كهربائى ، اذا استخدمت
هذه المحطة ، الفحم ، وقودا . فانها تستخدم فى السنة ثلاثة ملايين
من اطنان الفحم ، ينتج عنها حوالى ٣٣٠ ألف طن من رماد الفحم
وحوالى خمسة ملايين طن من العوادم الغازية مثل ثانى أكسيد
الكربون . أما بالنسبة لمحطة نووية بنفس القدرة فانها لا تستهلك
سوى طن واحد من المادة الانشطارية ينتج عنها طن واحد من المخلفات
النووية .

من أجل هذا أصبحت إقامة محطات نووية — وهي التي فارق سطح الأرض ويمكن مراقبتها مراقبة دقيقة والإحتياط لها — تلقى مقاومة عنيدة من بعض قطاعات الرأى العام فى أوروبا وأمريكا ، مثل كاليفورنيا التي بادرت إلى اتخاذ قرار منع ازدياد المنشآت النووية.

لقد بلغ حجم النفايات النووية فى دولة واحدة ، فى مرحلة البدايات ، أو مرحلة طفولة التصنيع الذرى ، ٩٤ مليون قدم مكعب !!

٢١ - أخطار دفن النفايات الخرية :

ومن الطبيعى أن نعود إلى نقطة البداية لتسائل : وما هى أخطار دفن تلك النفايات النووية ؟

ومن المعروف علما منذ سنوات طويلة أن الإشعاعات المؤينة مسببة لاضرار كثيرة وذات خطورة على الكائنات البيولوجية ومن أهمها الإنسان .

ويحقق الضرر بالإنسان بإحدى وسيلتين :

الأولى : هى التعرض الخارجى وذلك بسقوط اشعاعات

مؤينة ناتجة عن مصدر اشعاعى بعيد عن سطح الجسم أو على سطح الجسم نفسه .

الأخرى : التعرض الداخلى وهو دخول نظائر مشعة داخل الجسم عن طريق التنفس أو البلع أو عن طريق الجلد فى بعض الحالات .

والتعرض الخارجى والتعرض الداخلى كلاهما مصدر خطر على الإنسان والحيوان والنبات ... ويحدد الدكتور شوقى الخداد أستاذ مساعد الطب النووى هذه الإخطار فى :

(١) نشر السرطان بأنواعه .

(٢) تشوه الجنين .

(٣) تلوث النبات والحيوان .

(٤) تغيرات فى عدسة العين .

وهذه الأضرار الفادحة لا تقف عند جيل واحد بل إنها

(١) اقرأ جريدة La Presse التى تصدر فى مونتريال - عدد الجمعة ١٨ / ٨ / ١٩٧٨ .

ستؤثر في حالة تسرب الإشعاع على الحياة الحاضرة وعلى الحياة المستقبلية للأجيال القادمة..

وتسرب الإشعاع خطر مائل وجامم لسببين :

(أ) أسلوب التخزين في الصحراء لم يستخدم من قبل .

(ب) المعلومات المتاحة عن معدلات الإشعاع تحت ظروف العزل والتخزين سواء في قاع المحيطات أو خلافة أقل من الواقع وتحافظ عليها الدول المتقدمة ، كما يقول الدكتور عبد الرازق عبد الفتاح رئيس جامعة حلوان ، كأحد الأسرار ، وبالتالي يصعب علينا تقدير نتائج المستقبل .

لقد بلا العالم هذه الإشعاعات عندما ابتلت بها هيروشيما وتختلف عنها تشوية الأطفال والكبار .

ان الأضرار العامة للنفايات الناتجة عن المواد المشعة — خاصة العالية — high activity تؤثر على مكونات الدم بل يتأثر بها النخاع الموجود في العظام وتؤثر الإشعاعات كما يقول الدكتور فاروق عبد العزيز^(١) على الانخصاب عند الرجل والمرأة والأوعية الدموية .

(١) رئيس قسم التجميل بمستشفى المعادى وزميل كلية الجراحين بلندن ، وتؤكد نفس النتائج للدكتورة بهية المصرى أستاذة التحاليل بجامعة القاهرة .

ويؤكد الدكتور سمير محمد طلعت استاذ جراحة التجميل أن الإشعاعات الذرية تحدث حروقا شديدة أصعب من الحروق العادية وعلاجها أصعب من الحروق العادية .. وتأثيرها شديد المدى . وتنقلب هذه الحروق إلى مرض غير حميد « خبيث » كالأورام غير الحميدة .

هذا بخلاف التأثير على باقى الجسم : حيث يؤثر على النخاع الشوكى فيقلل من قابلية الجسم للمناعة .. ويحدث عند الإنسان الذى يتعرض للإشعاعات فقر دم .. وهزال .

وبالنسبة للمنطقة المحيطة لأى إشعاع ذرى ، فإنها تعتبر « منطقة إعدام كامل للإنسان ... حيث يصير كالقحم » والبيوت تختفى كما حدث فى هيروشىما .

أما : بالنسبة للمناطق البعيدة عن الإشعاع ، فإن هذا يؤثر على الإنسان ويترك أثره متأخراً فى الزمان ، وتظهر نتيجته بعد أشهر بوقد تكون سنينا ، ففى هيروشىما ظهر أثر الإشعاع على الإنسان بعد ١٥ عاما إذ بدأت بعض الأمراض تظهر ...

ولم يصل العلم بعد إلى كلمة ، فى درء خطر النفايات النووية أو تفاديه فإن تقرير وزارة الطاقة الأمريكية الذى صدر فى أغسطس

سنة ١٩٧٨ يفيد أنه بعد مضي ثلاثين عاما من التصنيع النووي في الولايات المتحدة ، لا يوجد لديها حتى الآن سياسة أو استراتيجية سليمة للتخلص من النفايات الناتجة عن التصنيع النووي ... في الوقت الذي يتسع فيه هذا التصنيع اتساعا موصولا ، وفي بلدان كثيرة من العالم ، مما ينذر بالخطر الدائم حيث أن مشكلة التخلص من النفايات النووية والمخلفات الذرية الناتجة عن التصنيع ما زالت قائمة وبعيدة جدا عن الحل الأمثل . وهيها صعوبات كثيرة تجعلها دون المستوى المطلوب للأمان سواء في الحاضر أو المستقبل .

وهنا يتعين علينا أن نستمع إلى قول بربارا وورد : « في استطاعتنا أن نتأمر على الأخلاقيات ، ونستطيع أن نكذب في السياسة وفي مقدورنا أن نخدع أنفسنا بالأحلام والأساطير ولا يمكننا أن نستطيع أن نعبث بحامض ديزوكسير النووي والأشطار النووي أو آثار الإشعاع بالنسبة للسكانات الحية ... » .

٢٢ - كيف يمكن التخلص من النفايات الذرية ومخاطرها ؟

ومن الطبيعي إزاء هذه المخاطر أن نقسم : كيف يمكن التخلص من النفايات بحيث يتم تقليص حجم مثل هذه المخاطر ؟

في الواقع ، هناك عدة طرق للتخلص من النفايات الذرية :

تركيز المادة المشعة في أصغر حجم ممكن ، ثم تحويلها إلى مواد ثابتة مثل الزجاج ثم تغلف هذه المواد داخل أغلفة من stainless steel والحرسانة تغليفا محكما يمنع تسربها أو تسرب الإشعاعات منها ، ويتم التخلص من هذه الأغلفة بدفنها أما تحت قاع المحيطات في أماكن مناسبة ، وعقب عمل حفر تغطي بعد ذلك بالحرسانة .

ويمكن أيضاً إعداد أماكن مناسبة لتخزين أو التخلص من هذه النفايات فوق سطح الأرض في مواقع جيولوجية مناسبة وبعيدة عن السكان ، أو في طبقات الصخور الجرانيتية أو الملحية . ويتحتم البعد عن أية مياه جوفية ، وعن مواقع البترول أو مناجم أخرى ...

ويفضل التخزين فوق سطح الأرض حيث تقضى مراقبة المواد المخزونة والتحقق من عدم تسرب أية إشعاعات واتخاذ الإجراءات الضرورية الواقية في مرحلة ما قبل إعادة التغليف أو النقل إلى أماكن أخرى إذا اقتضت الضرورة .

وهذه العملية تحتاج إلى إمكانيات تكنولوجية ليست سهلة المثال .

على أن الطريقة الأكثر فاعلية في دفن النفايات النووية هي
إن تدفن بقايا كل عنصر على حدة بعد تغليفه في وعاء رصاصي له
مواصفات خاصة تمنع تسرب أى إشعاع .

ويتفاهم الخطر في حالة تجميع البقايا المختلفة في وعاء واحد
نظراً لاحتمال تفاعلات ذاتية بين العناصر بعضها وبعض وتمتد
وخامة العاقبة إذا نفذت إشعاعات من داخل صخور بتركيبية معينة
يمكن أن تشع هذه الصخور .

وحتى في حالة الدراسة الدقيقة لطبيعة العناصر والصخور فإن
النتائج غير مضمونة .

لهذا يتحتم دفن النفايات في صحراء مكواناتها من عناصر ثقيلة
كافية لمنع تسرب الاشعاعات إذا نفذت من الوعاء الحالة به ...
على أن تكون هذه الصحراء بعيدة كلية عن المناطق المعمورة .
فصحراء سيبيريا شمال الاتحاد السوفيتي منطقة قطبية منعزلة السكان ..
بعيدة بمسافة في البعد وهي بهذا منطقة صالحة للغرض ، ومثلها شمال
كندا .

أما صحراء مصر الشرقية أو الغربية فهي مصدر الثروة المعدنية

فضلا عن أنها لم تكتشف اكتشافا تاملا يحدد الأمل كمن الخالية من الفائدة بل إن التقدم التكنولوجي قد يكشف في المستقبل وعلى أعماق بعيدة منها ، جديداً من المعادن تمد الاقتصاد المصري .

وهناك اعتبار آخر لو افترضنا خلوها من المعادن والمياه الجوفية وهذا عكس الواقع، أين سوف يذهب لتزايد السكاني في المستقبل؟ إن الدراسات التحليلية والتفصيلية التي قام بها معهد التخطيط القومي بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقول : « إن هناك ما يربو على عشرين مليوناً من السكان سيزيدون في العقدين القادمين يحتاجون إلى تدبير فرص عمل ومصادر رزق وخدمات متنوعة وإن البديل المطروح لعلاج ذلك هو حتمية الخروج من وادي النيل ودلتاه إلى الصحراء الشرقية التي تمثل ٢٨ ٪ أو الصحراء الغربية التي تمثل ٦٨ ٪ من مساحة مصر أو الاتجاه لـكـلـتـيـهـما .

وقد أكد العالم الدكتور فاروق الباز استثمار الصحراوي^(١) في الماضي كان الاستعمار السياسي أو الحربي يحمل قطعة من الأرض احتلالاً زائلاً في حينه أو بعد حين .

(١) ١ هـ / ٢٥ / ٧ / ١٩٧٨ • روزاليوسف ٧ / ٨ / ١٩٧٨ .

ولكن الدفن النووي قضاء على الأرض موضع الدفن وما
حولها دائرة كبيرة ، إلى الأبد .

وبعد... إن دفن النفايات النووية مشكلة يجب أن تواجهه على الصعيد
الدولي للاتفاق على طريقة ومكان للتخلص منها بإشراف هيئة عالمية
عالمية . يحترم معها الإنسان في كل مكان فلا يعرض أرضه وأمته للخطر
في أي موطن .

الباب الثاني

القرار القومي
بين العلم والسياسة

٤٣ - العلاقة بين المهنة العلمية والممارسة السياسية :

العلاقة بين السلطة والعلم علاقة معقدة وهي تزداد تعقيداً عندما نضيف إليها ما أسميناه خبير السلطة الذي يمثل بدوره نوعية معينة من المهنة العلمية .

ما معنى العالم ؟ وما المقصود بطبقة العلماء ؟

بمعناه الواسع يفهم من كلمة العالم ليس ذلك المتخصص فى أى مهنة يومية ولكن المفكر الذى كرس حياته للكشف عن الحقيقة . بهذا المعنى العالم إلى جوار كونه يتميز بالتخصص المهنى فهو فى حقيقته مفكر . جوهر حياته لا يزال بعكس الطبيعة الفلاسفية للعلم . السعى نحو اكتشاف الحقيقة بأوسع معانيها فرض عليه إزاء التطور الذى تعيشه الإنسانية التخصص المهنى بما يعنيه ذلك من انغلاق فى التعامل المرتبط بالحياة اليومية والاجتماعية . رغم ذلك فلا يزال العالم هو محور الطبقة المختارة التى بها ومنها تتحكم جميع خصائص التقدم الاقتصادى والتطور الحضارى للمجتمع السياسى^(١) .

(١) Burnham, La rivoluzione dei tecnici, 1947, p. 95.

في مواجهة العلماء نجد السلطة ومن يمارسها - الممارسة السياسية هي إدارة وقيادة : الإدارة هي الفاعلية حيث تستطيع السلطة أن تفرض الاحترام . القيادة هي المصالح العليا التي تفسر وحدتها شرعية الممارسة السياسية . ما يربط الإدارة بالقيادة لتصير السلطة رمزاً له ومعبراً عنه هو مجموعة القيم التي تمثل الإطار الفكري للجماعة السياسية^(١) .

ويأتى خير السلطة فيمثل أحد حلقات الوصل والترابط بين العلم والسياسة . هو عالم ولكن علمه يدور حول ظاهرة السلطة . وهو لا يمارس السلطة ولكنه يوجه ويرشد ويساند من يمارسها وهو مستقل عن صاحب السلطة ولكنه في حاجة إلى رضا الحاكم الذى يتوقف عليه وترتبط وتتحكم به تعاملات خير السلطة مع الظاهرة السياسية^(٢) .

هذا الثالث الذى يمثل محور التعامل بين القوى المتحركة في عصب

(١) قارن :

Bauer, Gergen, The Study of Policy Formation, 1971, p. 298.

(٢) انظر حامد ربيع ، التعريف بعلم السياسة ، دار للنهضة العربية ١٩٧٩ ، ص ٩٨ وما بعدها .

الجهاز الإدارى فى المجتمعات المتقدمة لا بد وأن يثير الكثير من المشاكل ، فالسلطة لا تستوعب العلم ومع ذلك فهى لا تستطيع أن تقود دون العلم وبصفة خاصة دون خير السلطة ، وخير السلطة فى حاجة إلى التعامل مع السياسى ليؤدى وظيفته .

كيف نستطيع أن ننظم العلاقة بين هذه القوى الثلاث ؟

ويزيد من تعقيد هذه المشاكل بعض العناصر الجانبية التى تتضمنها فى المجتمعات المتخلفة : فكلمة العالم وطبقة العلماء لا تعنى كل صاحب مهنة متخصصة . فالمنهـس أو المحامى أو الطبيب فى ذاته لا يمكن أن يوصف أنه ينتمى إلى طبقة العلماء . كيف نميز هؤلاء أى العلماء عن غير العلماء ؟ التقاليد التى بدأت كثير من المجتمعات تتقبلها تربط العالم بالتدريس الجامعى أو الانتماء إلى مراكز البحوث أو ما فى حكمها . بل والبعض يعلق ذلك على مستوى معين فى سلم المهنة العلمية . ولكن هذا التقليد لا يمكن أن يقبل على إطلاقه . كذلك من جانب آخر رأينا خلال الفترة الأخيرة كيف أن التخصص فى الخبرة السياسية أى فى علم السياسة فتح باباً واسعاً للبارسة السياسية . كينسجى فى الولايات المتحدة .

أليشوف في الاتحاد السوفيتي ، ماسيه في فرنسا ، ليست سوى
بعض نماذج وتطبيقات^(١) .

أين تقاليدنا المصرية من هذه المشاكل المختلفة ؟

(١) قارن حامد ربيع ، نظرية للقيم السياسية - محاضرات
كلية الاقتصاد ، ١٩٧٧ ، ص ٣١١ وما بعدها .

الفصل الاول

عملية صنع القرار في تقاليدنا السياسية

خلاصة :

عملية صنع القرار القومي والواقع المصري - مسئولية مصر
القيادية والواقع السياسي في المنطقة العربية - التخييط في عملية
إعداد القرار السياسي ونتائجه - علم التدبير وتقاليدنا القومية -
القرار السياسي القومي ومشاكل إعداده - المبادئ الأساسية لصنع
القرار القومي - العلاقة بين القرار السياسي والحركة القومية الشاملة -
موضع القوى الشعبية من عملية صنع القرار القومي - اختفاء تقاليد
التدبير والواقع المصري

٢٤ - عملية صنع القرار القومى والواقع المصرى المعاصر :

متابعة خبرة الثلاثين عاماً الأخيرة تؤكد حقيقة تدعو إلى الكثير من القلق : الاضطراب فى اتخاذ القرار العام أو المتصل بالمشاكل القومية . فى أكثر من مناسبة واحدة اتخذت قرارات خطيرة على قسط ضخم من المسئولية وسرعان ما عدل عنها بالإلغاء الكلى أو الجزئى . وقد يبدو لأول وهلة أن هذا إعلان عن الاعتراف بالخطأ وأنه تعبير عن إرادة النظام فى عدم الإصرار على المضى فيما أثبتت الوقائع الجديدة عدم موافقته أو صلاحيته . على أن هذا فى الواقع هو الشق الواضح من المشكلة .

هناك مشكلة أخرى أكثر خطورة . التسرع فى اتخاذ القرار وعدم التدبر الكافى والتأنى الذى لا يبلغ حد الجمود قبل اتخاذ قرار معين ترتبط به مصالح معقدة فى حاجة إلى كثير من الدراسة والمعالجة الهادئة غير المتحيزة^(١) . وفى أغلب الأحيان فإن العودة فى القرار قد تتعارض مع حقوق مكتسبة أو على الأقل قد تتضمن اضطرابات متعددة بما يعنيه ذلك من مصالح قد تهدر أو من تعويضات قد

(١) انظر على سبيل المثال :

Dekmejian, Egypt under Nasser, 1971, p. 229.

تضطر الدولة إلى تحملها . ولعله مما لاشك فيه أن اكتشاف الخطأ عقب ارتكابه قد لا يقل خطورة عن الإتيان به . على أنه خير للدولة أن تعد نفسها مسبقا بحيث لا تقع في أخطاء لا موضع لها أو في استطاعتها أن تتجنبها ثم تعود بعد ذلك وتعتقد أنها قد أدت واجبها بإلغاء تلك القرارات .

الأوضاع التي تعيشها مصر قد فرضت عليها مشاكل معقدة لم يقدر لقياداتها أن تعد نفسها لمواجهةها . فصر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن سوى دولة صغيرة تخرج فجأة وبتدرج واضح وبخطى متتدة من مرحلة الاستعمار إلى الاستقلال الكامل . فجأة وفي خلال ما لا يتجاوز عشرة أعوام فإذا بها تنتقل لتصبح صاحبة الحق في تسيير أمورها وتحمل مسئولياتها فحسب بل وتصير مدعوة لأن تؤدي وظيفة قيادية في منطقة متسعة الأرجاء وأن تتعامل مع قوى كبرى لم تتعود بعد أن تقف منها موقف الند والمساولة . وبدلاً من أن تسعى القيادات إلى أن تعمق تقاليد الخبرة التي عاشتها مصر منذ تقاليد محمد علي ، انطلقت في منهاجية غوغائية ما كان يمكن إلا أن تأتي بأسوأ النتائج .

فلنتذكر المتغيرات التي كانت تفرض على القيادات المصرية

المسئولة أن تصقل عناصر الخبرة السياسية لئلا يرى كيف على العكس من ذلك أدخلت عناصر الديماجوجية القيادية فإذا بنا ننتهي إلى ذلك الوضع الملهل الذي تعيشه مصر من هذه الناحية في هذه اللحظة .

٢٥ - مسئولية مصر القيادية والواقع السياسى فى المنطقة العربية :

ماهى الأسباب التى كان يجب أن تفرض على مصر أن ترتفع بمستوى العمل القيادى بمعنى الإعداد للقرار السياسى ومعالجته من منطلق يختلف عما تعودناه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ؟

متغيرات خمس جاءت لتتضافر معاً لتفرض نظرة جديدة فى واقعنا المصرى على مشكلة صنع القرار السياسى :

أولاً : الصراع العربى الإسرائيلى .

ثانياً : مسئولية قيادة العالم العربى .

ثالثاً : التعامل مع القوى الكبرى .

رابعاً : خطورة المشاكل القومية المحلية وبصفة خاصة مشاكل

التتمة .

خامساً : طبيعة القيادة الناصرية .

أول هذه المتغيرات الصراع العربي الإسرائيلي الذي فرض نفسه على المنطقة بصفة عامة وعلى مصر بصفة خاصة منذ الأربعينات (١) . الصراع العربي الإسرائيلي لا يجوز أن تنظر إليه على أنه مرتبط فقط بمجموعة من الأقليات المعزقة التي خضعت لعمليات تعذيب وحشية والتي ذهبت تبحث عن موضع تستطيع أن تعيش فيه بأمان . هذه النظرة ليست إلا تعبيراً عن سذاجة سياسية . كذلك تصور فقط أن الصهيونية هي صراع بين قوميتين إنما يعنى معايشة المشكلة من الخارج دون التطرق إلى متغيراتها الدفينة . إنها أكثر من ذلك . إنها واجهة تستتر خلفها جميع التوازنات الدولية وحقيقة التعامل بين القوى الغربية الأوربية الكاثوليكية الرأسمالية والعالم الشرقى في واقع العربي وإمكانياته الإسلامية . هذه الحقائق غابت عن الكثير من قياداتنا وغم أن البعض منها ظل واعياً بذلك (٢) .

العودة إلى المناقشات التي أثارت بصدد دخول الجيش المصرى

(١) قارن : حامد ربيع ، تأملات فى الصراع العربى الاسرائيلى ،

١٩٧٦ ، ص وما بعدها .

(٢) قارن المصادر التى أوردناها فى حامد ربيع ، من يحكم فى

قل أبيب ، ١٩٧٥ ، ص ٦٣ وما بعدها .

فى فلسطين تثبت حنكة وبعد نظر المسئولين فى مصر . ولكن هذه الحنكة التى كانت مجرد نوع من النبوغ الفردى لم يقدر لها لا النجاح ولا التعمق . النجاح كان يعنى الاستجابة . والتعميق كان يفرض تحويل تلك الجهود الفردية إلى مؤسسات ثابتة . تاريخنا عقب ذلك ليس إلا مجموعة من الانفعالات غير الهادئة وغير المتأنية .

تزداد خطورة هذه الناحية أزاء مصر وقد قدر لها وعهد إليها ولو من خلال الواقع الذى أثبتته الأحداث قيادة العالم العربى .

العالم العربى عالم متخلف ومنذ العصر العباسى الأول دخل مراحل متتابعة من التدهور الفكرى والقيادى . وكان على مصر أن تقود العالم العربى إلى أعلى وأن ترتفع بالقيادات العربية إلى مستوى أكثر وعياً وأكثر قدرة على فهم خصائص التعامل الدوائى من منطلق الحنكة والتدبير . فإذا بالعكس هو الصحيح وإذا بالعالم العربى ينزل بالقيادات المصرية إلى مستوى الغوغائية والعشوائية فى التخطيط والتفاعل ، وبعبارة أخرى راحت تتبارى مصر مع العالم العربى فى الصوت المرتفع والمزايدة الكلامية . أن حرب عام ١٩٦٧ لم تكن الا خاتمة منطقية وطبيعية لهذا التدهور العام فى العمل القيادى .

المتغير الثالث يزيد من ضخامة هذه النقائص . منطقة الشرق الأوسط التي كان ينظر إليها حتى الحرب العالمية الثانية على أن قيمتها الاستراتيجية ليست في ذاتها بقدر كونها حلقة وصل مع مواقع أخرى ذات أهمية خاصة بكل من الامبراطورية البريطانية والاستعمار الفرنسي أضحت فجأة وقد تغيرت مراكز الثقل الدولي لها أهميتها المطلقة في ذاتها . كثيراً ما تلقى القيادات العربية حقيقة ما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليه من نتائج لم نستطع أن نلحسها بوضوح إلا خلال الأعوام الخمسة الأخيرة (١) . القوى الدولية العظمى حتى الحرب الثانية كانت قوى أوربية ، الشرق الأوسط بخصوصها ليس إلا امتداد طبيعي لنفوذها الأقليمي ، وقد تم تنظيم ذلك النفوذ منذ الاتفاق الودي في مشارف القرن العشرين بين لندن وباريس . مراكز الثقل الدولي عقب الحرب العالمية الثانية انتقلت إلى خارج أوروبا : موسكو وواشنطن . وأضحت منطقة الشرق الأوسط بسبب أهميتها الاستراتيجية لهاتين الدولتين وما ارتبط بذلك من تطور خطير في وسائل الاتصال الدولي ثم ما أعقب ذلك من ثورة في التعامل الدولي بسبب الثروة البترولية جعل المنطقة تملك وظيفتها المستقلة . لقد أضحت المحور الذي حوله تتحدد

(١) انظر الموقف العربي . أبريل ١٩٧٨ ، ص ٦٠ وما بعدها .

علاقة التوازن الكلية الشاملة على مستوى الاستراتيجية السكونية بين الدولتين الأعظم . وهذا يعنى أن العالم العربى أضحى عليه أن يتعامل مع دول كبرى لها تقاليدھا الثابتة وإمكانياتھا الضخمة وقد احتلت المنطقة أهمية خاصة ^(٢) فى المصالح القومية لتلك القوتين الأعظم .

وهذا يقودنا إلى المتغير الرابع، تراكم الثروات وما ارتبط بذلك من مشاكل التنمية جعل من الجسد العربى كياناً ضعيفاً عاجزاً غير قادر على مواجهة القوى المتربصة به. فالثروات البترولية والأرصدة المالية جعلت من تلك المنطقة فريسة تملك أغراء معيناً . والمنطقة لا تملك القيادات الواعية القادرة على الفهم الحقيقى لما يحيط بها من أخطار . إذا كانت جميع الدول النامية فى حاجة إلى المعونة وهى تمثل الطرف الضعيف الذى يجب أن يستمد من الطرف القوى مساعدته فعلى العكس من ذلك العالم العربى يملك من مصادر الإغراء ما يجعله صالحاً للانزلاق فى مطبات هو غير قادر على فهم حقيقة أبعادها وما تنطوى عليه من مخاطر . إنه بمثابة المرأة الجميلة الطائشة التى يصير جمالها وبالا عليها وعلى مصيرها .

(٢) لنظر أيضاً :

Churra, The Politics of Defeat, 1977, p. 166.

ثم تأتي قيادة جمال عبد الناصر فتزيد عن تضخيم هذه العناصر القيادة الناصرية كانت أكبر من إمكانياتها الحقيقة : لقد استطاع الزعيم المصري أن يحقق قيادة العالم الثالث وأن يرفع صوت الشعوب الملونة وأن يربط عناصر الرفض السياسى الدولى لا فقط بين أفريقيا وآسيا فحسب بل وكذلك مع أوروبا من خلال تيتو ويوغسلافيا . عبد الناصر هو قيادة تاريخية ارتفع عن مستوى الأحداث اليومية والقيادات المحلية وكان هذا يفرض عليه أن يعد من حوله عناصر قيادية تصلح لتلك المواجهة بما تتضمنه من مخاطر . أحد الأخطاء الحقيقية التى وقع فيها الزعيم المصرى هو أنه لم يخلق من حوله الجهاز السياسى والإدارى الذى يستطيع أن يرتفع إلى هامته . ولنتذكر أننا لا نقصد بذلك أن الزعيم المصرى الراحل لم يوفق فى وضع أسس الديمقراطية السياسية - هذه مشكلة أخرى ولكن الذى يعنينا بهذا الخصوص هو فقط إنشاء الأداة ذات الفاعلية القادرة على أن تساند القيادة الناصرية بالقرار السياسى المدرس والمعد بالحنكة اللازمة^(١) .

ويحضرنا بهذا الخصوص المقارنة بين هتلر ونظامه وجمال عبد الناصر

(١) مشكلة صادفتها وتصادفها أغلب الدول للنامية ، انظر :
Guernier, La dernière chance du tiers monde, 1968, p.
143.

وأعوانه . بينما هتار أخضع الاختيار القيادى والإعداد المهنى والادارى أيضاً فى داخل الحرب النازى لدراسات متأنية لاختيار أفضل العناصر الصالحة للساندة السياسية ، فإن الزعيم الراحل المصرى ترك العشوائية والانطباعات الذاتية والعلاقات الشخصية تحكم فى عملية الاختيار السياسى بجميع أذهانه وتطبيقاته .

٢٦ - التخطيط فى عملية إعداد القرار السياسى ونتائجه ، علم التدبير وتقاليدها للقومية :

نتائج هذه المتغيرات ما كان يمكن إلا أن تبلور حول ذلك التخطيط الذى ميز أغلب إن لم يكن جميع القرارات السياسية القومية . ليس هذا موضع تقييم نظام جمال عبد الناصر فما لا شك فيه أنه يملك العديد من عناصر القوة . ولكن الأمر الذى لا نستطيع أن نتجاهله هو أن إعداد القرار السياسى لم يكن ينبع مما تفرضه مقتضيات العصر وقد تضخمت بسبب العوامل السابقة .

ولنتذكر بعض النماذج .

أولاً : القرار بتأميم قناة السويس .

ثانياً : القرار بإنشاء السد العالى .

ثالثاً : القرار بإنشاء مصانع حلوان بالقرب من القاهرة .

رابعاً : القرار بحرب اليمن .

خامساً : القرار باقتال مضيق إيران .

لا نريد أن نعود إلى تحليل هذه القرارات تنديداً بها أو تأييداً لها. ولكن الذي يعيننا أن نتذكره أن هذه القرارات لم تخضع للدراسة العلمية الوافية التي كان يجب لا أن تعد للقرار فحسب ، بل وأن تعد للآثار الجانبية السيئة والتي كان يمكن شلها بأسلوب أو بآخر .^(١) إن أي قرار سياسي هو في حقيقة الأمر تعبير عن انطلاق في حركة واعية تملك من المزايا بقدر ما تملك من المساوىء . والزعيم الحصيف هو الذي يعرف كيف يضمن المزايا ويشل المساوىء عقب تقييم حقيقي ووزن واقعي لمجموعة العناصر المحيطة بتلك الحركة . سوف نرى كيف أن القرار السياسي يجب أن يخضع لما يسمى بالعلاقة بين الإنفاق والعائد وهذا ما نعبر عنه بلغة اقتصاديات الحركة^(٢) . كل قرار يتضمن جهداً معيناً أي نفقة معينة . وهذه النفقة تفترض أن بذلها يجب أن يعقبها عائد إن لم يكن أكبر منها فعلي الأقل مساوياً لها . هذا هو مفهوم القرار في أبسط معانيه . والقرار بهذا

(١) انظر ملاحظتنا في حامد ربيع ، فلسفة الدعاية الاسرائيلية
بيروت ١٩٧١ ص ١٠٥ ، وما بعدها .
(٢) Economics of Action .

المعنى على مستوى الفرد العادى يجب أن يخضع لتقييم وتدبر . جميع القرارات السابقة لم تخضع لذلك التقييم أو التدبر الأمر الذى كان من الممكن أن يجنب مصر الكثير من المآسى أيضاً مع اتخاذ تلك القرارات . ويضاعف من تلك الحقيقة أن أى قرار خارجى يجب أن تسبقه عملية إعداد منظمة للإطار الدولى بحيث لا يفاجأ بالإطار وقد أضحي حاجزاً يمنع الحركة من الانسياب بحيث يكون رد فعله محسوباً ومتوقعاً . وأعله يكفى بخصوص هذه الملاحظة أن نتذكر ما أعقب سواء القرار بتأميم قناة السويس أو القرار بإقفال مضيق تيران من نتائج خطيرة كانت السياسة المصرية قادرة على أن تتجنبها .

الواقع أن القيادة القومية يجب أن تؤمن بعلم التدبر . وعلم التدبر يتبع من تقاليدنا بل أى متابعة لتاريخ هذه المنطقة سواء على المستوى المصرى الفرعونى أو على المستوى العربى الإسلامى يؤكد مدى ترسب تلك التقاليد فى تعاملنا الحكومى والدولى . فصر الفرعونية أقامت الترع وخططت المصارف وبنيت السدود لتواجه أخطار الفيضانات بما يعنيه ذلك من تضخم فى مياه النيل أو من نقص فى منسوبه غير متوقع . كذلك فإن تقاليدنا العربية تجعل من علم التدبر أحد الخصائص الثابتة للسياسة الإسلامية عندما جاء المعتصم وقدر له أن يحكم فى العصر العباسى الأول وهو ابن تركية

ليست له تقاليد سابقة في التعامل مع العالم العربي لم يتردد في أن يلجأ إلى خير حكاء عصره يكتب له نصائحه في ممارسته لسلطاته في الوثيقة المعروفة باسم « سلوك المالك في تدبير المالك » . فماذا أصابنا ؟

٢٧ - القرار السياسي القومي ومشاكل اعداده :

أحد خصائص الدولة العصرية يقوم على فكرة عليية صنع القرار السياسي . والواقع أن إعداد القرار السياسي وبغض النظر عن شكل الدولة وخصائص الممارسة السياسية يفترض مجموعة من المتغيرات على القيادة أن تكون واعية بها في كل تحركاتها طالما ارتبطت بالصالح القومي .

فلنحاول أن نلخص هذه القواعد دون أن نتطرق إلى تفاصيل عليية ليس هذا موضع التحليل في جزئياتها . أي قرار سياسي قومي يثير مشاكل ثلاث على الأقل :

أولاً : كيف يتم إعداد القرار السياسي ؟ هل هو تعبير فقط عن إرادة الحاكم الأعلى أم أن هناك مجموعة من القواعد التي يجب أن تتبع لضمان تجنب أكبر قدر ممكن من المخاطر إزاء قرار معين ؟

ثانياً : وهذا يقود إلى سؤال آخر : كيف ينظم التعاون بين

رجل الدولة أى السياسى المحترف للعمل السياسى والذى يفترض
فى شخصه أنه لايلم بجميع خفايا المشاكل المرتبطة بأى قرار مهما
ارتفعت قدراته ومواهبه ، والفئة المختارة من العلماء والقيادات
الفكرية فى عملية الإعداد للقرار؟

ثالثاً : ويقودنا هذا بالتبعية إلى موضع السلطة الشعبية من
صنع القرار^(١) .

فلنتابع هذه النواحي المختلفة بكثير من الإيجاز .

٢٨ - المبادئ الأساسية لعملية صنع القرار القومى :

القرار السياسى يخضع فى تقاليد المجتمعات العصرية لتقاليد
واضحة تكون مجموعة من المبادئ التى لم يمد من الممكن أن يناقش
فى صحتها . مبادئ مسلم بها لايجوز لأى حاكم أن يتخطاها أو
يتجاهلها ، وهى مبادئ ليست فقط لصالح المجتمع القومى بل هى
أيضاً لصالح نفس الحاكم الذى يمارس قيادته القومية .

(١) المصادر التفصيلية يجدها القارئ فى :

Rasmussen, The Process of Politics, 1969, p. 207 ; Sid-
janski, Political Decision-making Process, 1973, p.
51.

نستطيع أن نلخص هذه المبادئ في خمسة قواعد أساسية :

أولا . القرار السياسى هو جزئية يجب أن تندرج فى إطار عام أكثر اتساعاً وهو الحركة السياسية أو السياسة القومية .

ثانيا : القرار السياسى هو دائما قرار جماعى سواء من حيث إعداده أو اتخاذه أو تنفيذه .

ثالثا : حيث القرار السياسى يتصف بالصفة القومية أو بالصفة الخلافية فيجب أن يطرح على أكبر قسط ممكن من عناصر المجتمع السياسى المستنير تبعاً للظروف والمتغيرات للمناقشة وخلق المساندة قبل اتخاذه .

رابعا : إعداد القرار يجب أن يكون من صنع مؤسسات الخبرة السياسية المستقلة عن السلطة وذات الطابع المهنى المتخصص (١)
خامسا : عملية الاختيار فى القرار يجب أن تخضع أساسا لعلاقة التوازن بين المنطق والعائد .

متابعة هذه العناصر الخمس بشىء من الإيجاز يسمح بفهم مدى التحقيد الذى يفرضه كل ماله صلة بصنع القرار السياسى القومى .

(١) انظر عرضنا مبسطا. لجميع هذه للنواحي فى :
Rothstein, Planning, Prediction and Policy-making in
Foreign Affairs, 1972, p. 21.

٢٩ - العلاقة بين القرار السياسى والحركة القومية الشاملة :

المبدأ الأول أساسه أن القرار ليس إلا جزئية يجب أن تتبع وأن تندرج فى إطار عام أكثر اتساعا . القرار السياسى على المستوى القومى أو المحلى هو جزء من سياسة كلية شاملة وجميع السياسات بجميع معانيها نوعية كانت أو غير نوعية ، داخلية كانت أم خارجية . كلية كانت أم محلية . إنما تمثل حقيقة واحدة متماسكة . لم يعد من حق رئيس الدولة أو الحاكم أن يتخذ قراراً أياً كانت فرعية نتائجه دون أن يدرج ذلك القرار فى السياسة القومية الشاملة . لماذا ؟

أولاً . لأن أى قرار هو تعبير عن ارتباط بعيد المدى له نتائج التى تتعدى اللحظة والفترة الزمنية التى يتخذ فيها القرار .

تعقيد المجتمع المعاصر وتشابك مختلف عناصر الوجود الإنسانى ، فرض ذلك الترابط الذى يجب أن يكون موضع اعتبار .

أضف إلى ذلك أن الحاكم مؤقت وأنه مهما لقي من شعبية فلا بد وأن ينتهى حكمه بل تثبت المعالجة الاحصائية للقيادات السياسية فى عالمنا المعاصر أن متوسط حكم القائد لم يتجاوز عامين . ومن ثم فإن القرار يجب أن يؤسس على خلفية أكثر اتساعاً من مجرد قناعة

ذلك الحاكم^(١). الدولة العصرية تقوم على مبدأ التخطيط بعيد المدى حيث نظام القيم الكلي والشامل والذي يعبر عنه في بعض الأحيان بكلمة الأمن القومي والمصالح القومية يمثل الإطار الثابت لمفهوم الحركة السياسية القومية. وإذا كان التخطيط القصير المدى قد يكون اقتصاديا أو اجتماعيا فعلى العكس من ذلك فإن التخطيط البعيد المدى محوره الأساسي فقط البعد السياسي. لا يجوز فصل القرار عن إطار الحركة، وإطار الحركة هو الأمن القومي، ومن ثم فإن أى قرار سياسى لا يجوز أى يستند فى شرعيته إلا إلى مفاهيم الأمن القومى وضروراته. وإذا كانت هذه الناحية قد تبدو فى بعض الأحيان ضيقة محدودة المدى غير واضحة، فإنها تصبح مطلقة لا تقبل المناقشة ولا الاستثناء عندما تتعلق بالسياسة الخارجية. أى قرار خارجى لا يجد له إيجابيات مباشرة، وقد تم تأسيسه على المعنى الضيق لمفهوم الأمن القومى لا شرعية له.

٣٠ - جماعية القرار وأهمية ذلك بخصوص المجتمع العربى المعاصر :

جماعية القرار تمثل العنصر الثانى. لم يعد من الممكن تصور

(١) انظر ملاحظات :

Benveniste, The Politics of Expertise, 1973, p. 23 ; Brinkers, Decision-making, 1972, p. 42.

الممارسة القيادية في عالمنا المعاصر على ضوء مفاهيم العصور الوسطى.
والخبرة السابقة على العصر الذى نعيشه .

مجتمع الزبع الأخير من القرن العشرين وبغض النظر عن
مستويات التقدم الاقتصادى ، هو المجتمع الجماهيرى . قد يكون
هذا النموذج من نماذج المجتمعات السياسية موضع نقد أو هجوم من
جانب بعض فلاسفة السياسة ، ولكنه واقع يتعين على الحناكم أن
يختاروه .

القرار السياسى قرار جماعى ولكن هذا لا يعنى أن القرار السياسى
لا بد وأن ينبع من الإرادة الشعبية . إن الفكرة الأساسية التى يتفق
حولها الجميع هى أن القرار السياسى فى إعدادة واتخاذ تنفيذه لا بد
وأن يخضع لعمليات متابعة تقوم بها مجموعة متجانسة من القدرات
الفردية .

الإعداد تتولاه مراكز الاستشارة والخبرة حيث هناك علماء
متخصصون صفتهم المهنية هى الغالبية يمارسون عملهم من مقتضى
التخصص العلمى وليس الممارسة السياسية . ويوصفون بأنهم خبراء

السلطة^(١) . يقومون بعمليات متنوعة بقصد تقديم نماذج لحل المشاكل وبدائل لكل نموذج مع الدراسة الكمية للنتائج الإيجابية سلبية لكل من هذه البدائل .

أيضا اتخاذ القرار يجب أن يكون عملا جماعيا . الحاكم لم يعد فرداً وإنما فئة وحتى لو سيطرت على تلك الفئة شخصية فرد بعينه فإن أعوانه المقربين يمثلون النخبة الحاكمة التي يجب أن تتعاون مع الحاكم في عملية الاختيار . أيضاً هنالك من يمكنه عزل ليتخذ قراره وإنما كان يعزل ليتشاور مع خبرائه ليستطيع أن يتلمس الصحيح من الطالح .

ومن هنا تبرز أهمية ما يسمى بمجلس الأمن القومي وتقاليده . إن مجلس الأمن ليس مجرد مجلس وزراء مصغر ، إنه تجميع لمجموعة من القدرات المعبرة عن مفاصل المجتمع السياسي . وقد درجت التقاليد على أن يكون نصف أعضاء مجلس الأمن القومي لا يمارسون السلطة الفعلية وعلى كل فيفترض من رئيس الدولة أن يترك مجلس الأمن ليناقش المشاكل بحرية كاملة بل وألا يحضر التصويت ورغم

أنه استشارى بخصوص تفضيل قرار على آخر ، هذا التقليد الذى وضعه الرئيس كيندى يوصف بأنه علامة معبرة عن حنكه وبعد نظر الرئيس الأمريكى (١) .

كذلك تنفيذ القرار فى حاجة إلى العمل الجماعى ، إن نقل القرار من حيث الصياغة والاختيار إلى حيز التنفيذ والممارسة هو بمثابة حوار متتابعة للإشباع والتعامل مع الجسد السياسى بمعنى إعادة تطويع الجسد بما يتفق مع مسارات ذلك القرار . إن أى قرار سياسى مهما ضئلت أهميته هو تعديل لمسارات الأوضاع القائمة وهذه عملية تفترض مجموعة متتابعة من الإجراءات لا يمكن أن يتم تنفيذها إلا من خلال الفريق الذى يتولى تطويع الموقف ليصير الجسد أكثر صلاحية لاستقبال القرار .

جماعية القرار أحد خصائص الدولة العصرية ، على أن هذه الحقيقة زداد خطورة فى المجتمع العربى . فرغم قومية الأمة العربية إلا أن هذه الأمة الواحدة ومن حيث الواقع تملك أدوات حكومية

(١) انظر للتفاصيل فى حامد ربيع ، نظرية للسياسة الخارجية
مذكرات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٣، ص ١٢١ وما بعدها .

متعددة وكلا منها حريصة على استقلالها . هذا التعدد الذى لابد وأن يؤدى الى التناقض لا يمكن تخطيه فى القرارات القومية إلا من خلال جماعية صنع القرار .

٣١ - موضع القوى الشعبية من عملية صنع القرار القومى :

وهذا يثير موضوعاً آخر على قسط عظيم من الأهمية . وهو موضع القوى الشعبية فى عملية صنع القرار . فمن المعلوم أن نزول رجل الشارع ليصير قوة سياسية أدى إلى نوع من التناقض بين منطق ذلك التطور السياسى من جانب وخصائص التقدم التكنولوجى العصرى من جانب آخر . لم تعد السياسة التشريعية أو عملية صنع القانون أو القرار بتلك السهولة أو بتلك البساطة التى عرفتها المجتمعات التقليدية . كيف نطرح على سبيل المثال مشكلة فنية للتصويت على رجل الشارع الذى لا يدرك أبعادها وقد لا يستطيع فهمه أن يرتفع إلى مستوى ذلك الإدراك ؟ هذه المشكلة التى أثارت فقهاً متعدد الأبعاد الفكرية انتهت بمحاول مختلفة . أحد هذه الحلول التقاليد الدستورية المعاصرة فى المجتمع الفرنسى والتى أساسها رفع سلطة سن القوانين من الهيئة النيابية ، فلتترك جانباً ما تثيره هذه النواحي من مناقشات . ولكن الجميع يسلم باتفاق كامل حول نقطتين :

الأولى : أنه حيث يتعين اتخاذ قرار يرتبط بمشكلة قومية فلا بد من عرضه للمناقشة بأكبر قدر مستطاع قبل اتخاذه وكلما حدثت مشاركة من القاعدة السياسية فإن هذا أدعى لتأسيس الشرعية . الناحية الثانية أنه فيما يتعلق بالقرارات بصفة خاصة الفنية والتي يثور بخصوصها عدم اتفاق في وجهات النظر أى هي بطبيعتها خلافية ، فيجب أن تتكون موضع مناقشة هادئة متأنية من جانب المتخصصين . يقال فى العادة بهذا الخصوص أن سلطة اتخاذ القرار يجب أن تكون منتشرة بمعنى أن التصور يجب أن ينبع من الصراع الفكرى حول المواقف ولو من جانب فقط المتخصصين بحيث ينتهى القرار فيصير بشكل أو بآخر ، وقد عبر عن حد أدنى من الرضا والقبول .

٣٢ - مؤسسات الخبرة السياسية واساليب التعامل بين رجل الدولة وطبقة العلماء :

هذه الناحية فى حقيقة الأمر تقودنا إلى مشكلتين متشابكتين . من جانب خصائص مؤسسات الخبرة السياسية ومن جانب آخر طبيعة العلاقة واساليب التعامل بين رجل الدولة أى القيادة السياسية والفئات التكنوقراطية أى طبقة العلماء . ما كتب فى هذه الموضوعات

أضحى يمثل فقهاً غزيراً لا حدود له^(١) ، ومستولية العالم تثير الكثير من المناقشات على المستوى القومى والإنسانى . وحوادث الرفض التى وصل فيها بعض العلماء إلى تحدى السلطة السياسية القومية عديدة لا حصر لها . رغم ذلك فالذى يعنينا بهذا الخصوص هو فقط خصائص مؤسسات الخبرة السياسية .

فى المجتمعات القديمة بل والمعاصرة وحتى وقت قريب كانت الاستشارة السياسية تأخذ صورة النصائح التى يقدمها الحكماء . تعود ميكافيللى أن يقول أن على المستشار السياسى ألا يقدم رأيه إلا إذا طلب منه ذلك وأن يصوغ ذلك الرأى بشكل لا يفهم منه على أنه توجيه أو فرض لوجهة نظر معينة على الحاكم . والحاكم ما كان يلجأ إلا إلى أولئك الذين كان يشعر معهم بتجانس فكرى وثقة شخصية . هذه القواعد لم يعد لها وضع فى عالمنا المعاصر . الخبرة السياسية أضحت مستقلة عن شخص الحاكم بل ومستقلة عن طبيعة الحزب الممارس للسلطة الحكومية ، تمثل بمؤسسات لها

(١) انظر أيضاً وعلى سبيل المثال :

Hilsman, The Politics of Policy-making in Defense and Foreign Affairs, 1971, p. 151 ; Boisberranger, Domaine et instruments de la politique étrangère de la France, 1976, p. 44.

طابع الاستقرار والصفة اللاسياسية - إنها مؤسسات عليية قومية لا ينتمى إليها إلا أولئك الذين تنطبق عليهم صفة التخصص المهني حتى في نطاق التحليل السياسى حيث درجت التقاليد المعاصرة على وصفهم بخبراء السلطة يقدمون النصائح دون أن تطلب منهم وباستمرار وبغض النظر عن تغير شخص الحاكم .

عملية إعداد القرار تتم بهذا المعنى فى داخل هذه المؤسسات بأسلوب أساسه مجموعة من المبادئ ، يعنينا منها على وجه الخصوص مبادئ ثلاث : الصفة المتعددة الأبعاد للفريق الذى يعد القرار من جانب ثم من جانب آخر مبدأ التوازن فى تقييم القرار ثم من جانب ثالث العناية بمعالجة الآثار الجانبية لكل قرار على حده . معنى المبدأ الأول أن إعداد القرار يجب أن يتم من جانب فريق متكامل يجمع بين جميع التخصصات العلية فى آن واحد . معنى ذلك بعبارة أخرى أن أى قرار سياسى ومهما تغلب عليه الطابع السياسى يجب أن يشارك فى إعداده المتخصص الاقتصادى والآخر الاجتماعى إلى جانب كل من له ارتباط بذلك القرار من قريب أو بعيد . إن أى قرار مهما كانت طبيعته له أبعاد متعددة ويجب أن يتم إعداده من جانب فريق متكامل يعبر عن جميع التخصصات بالقدر الكافى . وتبرز هذه الحقيقة أكثر وضوحاً فى التعامل الخارجى والدولى

حيث القانوني يجلس إلى جوار السياسي ودون أن ينسى أى منهما
الاقتصادى والعلمى أو الفنى بمختلف نماذجهم . المبدأ الثانى ويدور
حول التوازن بين المنفق والعائد وقد سبق أن أبرزنا معنى ذلك .
والذى يعنينا بخصوصه أنه إذا كانت العاطفة قد تؤثر فى هذا
التوازن فى التعامل الداخلى فإن لغة التعامل الخارجى لا تعرف
سوى لغة المصلحة . كذلك فإن أى دراسة مستقبلية لأى قرار
سياسى قومى من منطلق مبدأ التدبر يجب أن تفترض التصور الكمى
والكيفى للآثار الجانبية لذلك القرار وكيفية معالجتها . أى قرار
سياسى لابد وأن تكون له آثار سيئة غير مقصودة وعلى المخطط
السياسى أن يعد تصوراً لمعالجة تلك النواحي . ولندكر على سبيل
المثال قرار تنظيم النسل الذى رغم بساطته لو ترك دون معالجة
جانبية فلابد وأن يودى إلى زيادة وانتشار مهنة البغاء .

٣٣ - اختفاء تقاليد التدبر والواقع السياسى المصرى :

أين تقاليد التدبر السياسى فى مصر المعاصرة ؟ الأعوام الأخيرة
خرجت علينا بمجموعة من القرارات تقطع بأن مصر لا تزال
بعيدة عن فهم طبيعة التدبر السياسى . ولنتذكر على سبيل المثال
بعض الوقائع التى لا تزال تعيش أحداثها :
أولا : هضبة الأهرام .

ثانياً : مشروع العامرية .

ثالثاً : مشروع دفن النفايات النووية .

فلنجعل من هذه الدراسة منطلقاً لفهم كيف كان يجب أن تتم عملية التدبير بخصوص نموذج واقعي بقصد بناء تقاليد للعمل القومي في دولتنا العصرية . ولنترك ونحن بهذا الصدد لغة العاطفة والشعور بالنقص . لقد أخطأنا كثيراً ومن الممكن أن يوصف ذلك بأنه كان بحسن نية . فلنحاول أن نقيم قواعد تسمح لنا بتجنب الخطأ .

هل من يستطيع أن يناقش ضرورة ذلك ؟

الفصل الثاني

العالم والسلطة

خلاصة :

العلاقة بين الطبقة السياسية وطبقة العلماء في المجتمع المتخلف -
الدولة العصرية وخصائصها : موضع الطبقة العلمية من مقوماتها -
طبقة العلماء ومسئوليتها في الواقع العربي المعاصر - العلاقة بين
الممارسة القيادية والعلم السياسي - العلم والتقدم الحضارى والهبة
الدولية - الصبغة القومية للتكنولوجيا وأهمية الطبقة العلمية في زرع
التكنولوجيا محليا - الوظيفة الاتصالية الدولية للطبقات العلمية -
وظيفة الطبقة العلمية المصرية في العالم العربي - الندرة وعملية التوازن
بين أداة التدمير وأداة التقدم السلمى .

٣٤ - العلاقة بين الطبقة السياسية وطبقة العلماء في المجتمع
المتخلف ومشاكل التنسيق والتعاون :

مجموعة من الحقائق يجب أن تكون على وعى بها ونحن بصدد تحليل العلاقة بين طبقة العلماء والممارسة السياسية في مجتمعنا المصري . فهم هذه العلاقة في صورتها الحقيقية سوف يسمح لنا بأن نفهم الأخطاء التي ارتكبتها وكيف أنه آن الأوان لأن ندق جرس الإنذار وأن نذكر كلا الجانبين الحاكم والعالم بحقيقة مشروائيه .

أول هذه الملاحظات تدور حول الطبيعة المتميزة التي سيطرت على الممارسة السياسية من حيث علاقتها بطبقة العلماء . لقد درج العالم على أن يتعامل بلغة الحقيقة . فهو فيلسوف وسوف يظل كذلك . والسياسي قد أضحي ومحور منطق الكذب والخداع . ومن هنا وبصفة خاصة في المجتمعات المتخلفة سيطرت على علاقة العلماء بالطبقة السياسية عقدة مزدوجة . الاحتقار من جانب العلماء والرغبة في الابتعاد الذي يتبلور في أغلب الأحيان في سلوك سلبي بعدم المشاركة وعدم الاهتمام والتقوقع في إطار عاجي مجرد . ومن جانب آخر الغرور والادعاء الذي هو أسلوب إخفاء الجهل وعدم الصلاحية وقد دعم منه وضمخ فيه مجموعة تقاليد الرياء والوصولية التي سيطرت على مجتمعنا المعاصر . تزداد مخاطر هذا الوضع عندما

نلاحظ العالم عندما يدعى لممارسة السياسة . خلال فترة طويلة درجت تقاليدنا على استيعاب أساتذة الجامعات في مراكز السلطة . بغض النظر عن أن كل طائفة بها العناصر الطيبة والأخرى السيئة . وإن العنصر المختل له درجاته ، إلا أن علينا أن نعتف بأن العالم الحقيقي لا يمكن أن يقبل على ممارسة السلطة والتعاون مع النظام السياسي في المجتمعات المتخلفة . التخلف يفرض على القيادة الغوغائية حيث أن القائد لا بد وأن يعكس خصائص المجتمع الذي يتربع على رياسته ، والفساد الذي بدوره لا ينفصل عن الغوغائية لا بد وأن يقود إلى ممارسة الرشوة من أوسع أبوابها^(١) . فكيف يستطيع العالم الحقيقي أن يتأقلم مع هذا الإطار؟ وهكذا الملاحظة الأولى هي أن العالم الجامعي عندما يمارس السياسة بنسى صفته العلمية ولا يتذكر سوى صفته السياسية . وكما يقول بعض المعلقين عندما يدخل العالم كرسي الوزارة يفقد نصف عقله ثم يفقد نصفه الثاني عندما يغادر ذلك الكرسي .

Tsurutani, The Politics of National Development, (١)
1973, p. 82.

تحليل علاقة العلماء بالسلطة كنطلق أساسى لفهم الأوضاع التى تعيشها مصر وكيف يجب أن تعالج من منطلق مختلف هو مشكلة متعددة الأبعاد وكل من أبعادها مرآب المتغيرات . والواقع أن أهمية هذه المشكلة تتعدى موضوع دفن النفايات الذرية . العالم المعاصر يعيش سياسة عالمية أساسها عملية استئصال للشعوب الملونة أو على الأقل تعريض تلك الشعوب لمخاطر تقلل من فعاليتها الكمية^(١) .

ومصر هى قائدة ثورة العالم الثالث وقلب العالم العربى ومحور الالتقاء الاستراتيجى بين جنوب آسيا والقارة الأفريقية . وإذا كان الحديث اليوم يدور حول دفن النفايات الذرية فإن هناك أشياء أخرى تبدو فى الأفق: الأسلحة البيولوجية والحرب الكيميائية ليست سوى بعض تطبيقاتها .

فلنحدد الخطوط العامة بقدر ارتباطها بموضوع هذه الدراسة .

(١) جدير بالقراءة والتحقق :

Brzezinski, Below two Ages, 1970, p. 254.

٣٥ - الدولة العصرية وخصائصها ، موضع الطبقة العلمية من مقوماتها :

كما لا شك فيه أن علاقة السياسة بالعلم تقودنا في أول منطلقاتها لمفهوم الدولة العصرية . فكلمة الدولة العصرية التي أضحت اليوم تمثل الهاجس الأساسي لكل قيادة سياسية هي في حقيقة الأمر دولة العلم والتكنولوجيا . ما معنى الدولة العصرية ؟

كلمة تتردد على كل لسان رغم ذلك يكاد يستحيل التعريف بها . ونستطيع أن نحدد بهذا المفهوم اتجاهاً عاماً أساسه تطوير المجتمع السياسي ليستطيع أن يصير قادراً على أن يقدم أقوى ما تملكه الدول الأخرى من أدوات لتحقيق الفاعلية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي . بهذا المعنى يعكس مفهوم الدولة العصرية حقيقة نسبية تحدت من حيث المكان والزمان . وهي حقيقة لا تبرز إلا من خلال المقارنة وهي تدور حول أدوات الفاعلية التي تنتهي في حقيقة الأمر لأن تكون منطلقاً لمفهوم التكنولوجيا والتقدم العلمي^(١)، وهذا يقودنا إلى التساؤل: ماهي خصائص الدولة العصرية من حيث علاقتها بالطبقة العليا .

(١) انظر للتفاصيل في :

Meynaud, La technocratie, 1964, p. 182.

ونستطيع أن نحدد في عناصر خمس أساسية السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة العصرية في تعاملها مع الطبقات البلية :

أولاً : احترام التخصص

ثانياً : إطلاق مبدأ المشاركة

ثالثاً : احترام الحريات الفردية والاتصال المباشر مع السلطة السياسية

رابعاً : تقديس مبدأ الانفتاح الخارجى فى التعامل العلمى

خامساً : تعبئة جميع القدرات القومية للتطوير العلمى

أول هذه المبادئ هو احترام التخصص .

العلم هو نظام اجتماعى ' ومعنى ذلك أنه يقوم على مبدأ تعدد الوظائف التى لا يحددها سوى الاهتمام الفكرى والتعاون الثقافى . كل له موضعه وكل له وظيفته . العالم يعرف أنه له كلته ولكن حيث له اختصاصه وهو لا يقبل المهارة مع من لا ينتمى إلى ذلك الاختصاص ولكنه أيضا يعلم بأن العلم له مستوياته وكما أن هناك حقائق لا تقبل النقاش فإن هناك أيضا مستوى آخر حيث أن كل وجهة نظر طالما صادرة عن متخصص لها احترامها .

المشاركة تعني أن الحاكم في أى قرار يتخذه عليه لأن يسأل ذوى
الرأى والخبرة فحسب بل وأن يعرف كيف يستمع وأن يكون ذلك
في اللحظة المناسبة ولا ينتهى القرار إلا عقب تمحيص مختلف وجهات
النظر . تعود العلماء في المجتمعات المتقدمة ألا يفرضوا آرائهم وألا
ينزلوا إلى مستوى الحديث الجماهيرى . ولكن هناك أيضاً التزام
دستوى وعرفى بأن تطرح المشاكل على أهل الاختصاص في اللحظة
المناسبة وبالقدر المناسب . وأن من يقدم المعلومات والإعلام العلمى
ليس الحاكم وإنما طبقة العلماء . بهذا المعنى توصف تلك المجتمعات

بأنها تقوم على أساس فكرة انتشار السلطة أى أن كل قوة اجتماعية
لها وزنها ولها دورها فى أن تقول كلمتها بخصوص أى مشكلة
ترتبط بمصالحها . وعندما تتعلق بالمصير القومى تصير جميع القوى
الاجتماعية مدعوة لأن تقول كلمتها . تدفق المعلومات ، والوظيفة
القومية للإعلام اليوم فضلاً عن الشعور بالتزام القومى من جانب
الحاكم بأخذ المشورة يعنى العلماء من أن يحملوا سيوفهم وأن يخرجوا
إلى الطريق العام .

يكمل هذه المتطلبات النظامية مبدأ الحرية لا بالمعنى السياسى
فقط ، بل وكذلك بالمعنى العلمى . رغم أن هذا المفهوم خضع

لتفسيرات مختلفة تبعاً لغلبة النظرة التقليدية أو الفلسفة الشيوعية إلا أن كلا النظامين الغربي والشرقي عندما ارتبط مبدأ الحرية بظاهرة الاتصال المباشر بين الحاكم والمحكوم انتهت تقاليد الممارسة إلى قواعد واحدة . إن باب الحاكم في أعلى درجاته ومن يمارس السلطة في جميع نماذجها يجب أن يكون مفتوحاً أمام العالم في أي لحظة . وإذا كان من حق السياسي الاختيار فإن عليه التزام أن يستمع وأن يجعل قنوات اتصاله بالعلماء دائماً وثابتة دون عوائق . مما لا شك فيه أن العلماء درجات ، وأنه لا يعقل أن يفتح رئيس جمهورية أبوابه لكل من اتهمى لأسرة العلماء ، ولكن العبرة هو أن طبقة العلماء بوصفها كذلك قادرة على أن توصل مفاهيمها ومدرعاتها وآرائها إلى الحاكم ودون عقبات في أدق مراحل الحرب العالمية الثانية لم يجد عالم أينشتاين أو العالم الآخر . بوهر . صعوبة في أن يلتق أياً منهما بروزفلت زعيم أقوى دولة في العالم أو تشرشل ، على الرغم من عجرفته المعروفة بل يقال إن أينشتاين تحدد لقائه مع روزفلت عقب نصف ساعة من طلب ذلك اللقاء .^(١)

(١) راجع للتفاصيل في :

Born, La responsabilité du savant, cit., p. 129.

كذلك فإن جميع النظم المعاصرة التي تزعم بالعصرية تأتي إلا أن تجعل الاتصال بين الأسرة العلمية القومية والأوساط العلمية الخارجية ثابتة ودائمة ومطلقة . إن فكرة الانفتاح الخارجي هي محور التقدم العلمي . هذا الانفتاح هو الذي يسمح وحده لا بالتغذية الذاتية فقط ولكن أيضاً لقياس مدى التقدم القومي . رغم أن الصين ظلت ثابتة في مبدأ الانغلاق حتى موت ماوتس تونج إلا أنها استثنت في هذا الشأن وعلى إطلاقه كل ما له صلة بالتعامل العلمي . بل ويقال وبغض النظر عما يعنيه ذلك من مبالغات أن جميع علماء الصين الذين حققوا لها دفعتها الذرية إنما تمارسوا في الجامعات الأمريكية .

تعبئة جميع القدرات القومية بقصد خدمة التطور العلمي يجب بدوره أن يفهم بأوسع معانيه ، إن التطور العلمي لا يفهم فقط بمعنى الترابط بين رفاهية المواطن والإيناع التكنولوجي ، إنه أيضاً مقدرة عسكرية وهو يفرض اليسر الاقتصادي . وهو يقود إلى الهيبة الدولية . التقدم العلمي هو العمود الفقري لكل ما له صلة بالفاعلية القومية والنفوذ الدولي والتأثير في العلاقة بين الشعوب . تعبئة جميع القدرات القومية تعني الإتفاق ومعاملة العالم على أنه رأس الحربة الممكنة من التقدم الحقيقي . كذلك فإن الإتفاق لا يفرض فقط الدخول المتميز بل وأيضاً جميع الإمكانيات الإدارية

من مادية ومعنوية ومكتفية^(١).

فأين من هذه الخصائص المجتمع العربي ؟

٣٦ - طبقة العلماء ومستولييتها في الواقع العربي المعاصر :

بما لا شك فيه أن السلطة السياسية في الوطن العربي لا تزال عاجزة عن فهم حقيقة العالم المعاصر . وهي لذلك لن يقدر لها في الأمد القريب وطالما ظلت هذه القيادة تمارس سلطاتها من منطق العقد التي تراكت خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية أي خلال فترة الاستعمار الفرنسي والأوربي ، أن تبني الدولة العصرية .

تحليل هذه الناحية بالتفصيل الكافي يخرج عن أهداف هذه الدراسة الموجزة . فلنقتصر على استعراض الحاضر في أهم أبعاده المرتبطة بحقيقة العلاقة بين العلم والسياسة :

أولاً : عالم السياسة ليس سوى أحد أعضاء الزفة السياسية .

ثانياً : العلاقة بين القيادة والعلم السياسي علاقة ضرورية ولازمة .

(١) انظر رغم ايجازه :

Billy, Les techniciens et les pouvoirs, 1960, p. 50.

ثالثاً : العلم في معناه العام هو قوة المجتمع للتقدم والارتقاء .
رابعاً : ولكن العلم له مقتضيات : لا من حيث الإنفاق فقط بل ومن حيث خلق المناخ الذي يسمح بالابتاع الحضارى .
خامساً : العلم لا يمكن أن يستورد ولا بد أن يأخذ الطابع القومى .

سادساً : العلم هو أحد مسالك الاتصال الخارجى بل هو يمثل إحدى القوى الضاغطة الدولية الحاسمة .

تحليل هذه التضاريس المختلفة للعلاقة بين الطبقة العلمية والطبقة السياسية في الواقع العربى حيث تتردد بين القائم في صورته السيئة وذلك الذى يجب أن يكون في تعبيراته المثالية سوف يوضح لنا أحد أسباب إخفاق الحركة العربية في أهم أهدافها وهو خلق التكتل والتماسك خلف الإرادة القومية .

٣٧ - وظيفة عالم السياسة في المجتمع العربى المعاصر :

درجت البلاد العربية ومصر كأحد تطبيقات ذلك العالم العربى، إلى النظر إلى عالم السياسة على أن وظيفته هي التصفيق الحاد المستمر. عالم السياسة ينتمى إلى طبقة العلماء وقد سبق وأسميناه خبير السلطة

لنرفع ذلك الخلط الذى قد يقع فيه القارىء . رغم ذلك فهو حلقة
الوصل الحقيقة بين الثقافة العملية والمهنة السياسية . ومن هنا تزداد
الخطورة التى يمثلها العالم السياسى . ليس من حق عالم السياسة أن
يحول علمه إلى أداة لتبرير القرار السياسى أو للدفاع عن الحاكـم
أياً كانت مكائده . ولعل ملحوظتين بهذا الخصوص تسمحان بإثارة
معالم الطريق إزاء ذلك الغموض الذى يفرضه واقع التحليل السياسى
فى المجتمعات المتخلفة . فى أول اجتماع لجمعية «الباجواش» وهى
مؤسسة دولية لتكثيف جهود العلماء بقصد إقرار السلام ، عندما
وقف أحد المندوبين الروس يهاجم بعنف وقسوة الحكومة
الأمريكية ، علق على ذلك العالم الإنجليزى المشهور السير جورج تومسون
باقتراح ألا يهاجم أحد من الحاضرين سوى الحكومة التى ينتمى
إليها^(١) ، وقد لقي هذا الاقتراح تصويتاً إجماعياً وهو يعبر عن هذه
الحقيقة المخيفة وهى أن واجب العالم ليس فى أن يهاجم الآخرين
بقدر أن ينتقد ويرز معالم الخطأ للقيادة التى يتعامل باسمها .

فى إطار الحرب الباردة التى نعيشها والتى أصبحت نظاماً سياسياً
مستقراً . من السهل أن تتدفق الاتهامات على الآخرين . على أن

(١) بورن ، م . م . س . ذ . ص ١٤٤ وما بعدها .

هذه ليست وظيفة عالم السياسة . إنها وظيفة الدبلوماسى أو رجل السياسة العملية بل ونستطيع القول بأن عالم السياسة فى تقاليدنا المعاصرة أضحت وظيفة تذكرنا بوظيفة ممثل الشعب فى التقاليد الرومانية الذى كان يتعين عليه قبل التصويت التشريعى أن يقف لينقد وليجرح وليبرز أخطاء القانون موضع المناقشة .

الملاحظة الثانية التى تثيرها وظيفة عالم السياسة فى العالم العربى تقودنا إلى الخبرة التى تطرحها تقاليد التحليل السياسى فى المجتمع الأمريكى . مما لا شك فيه أن الإنسانية لم تعرف حتى اليوم إطاراً قدم ذلك الثراء فى التعامل مع الثقافة السياسية كالنموذج الأمريكى . رغم أن ما قدمه الفكر الأمريكى من ثروة فكرية موضع المناقشة بل لا يزال أكثر من عالم واحد ينظر إلى تلك التراكبات الأمريكية نظرة الهزء والسخرية ، إلا أن أحداً لا يستطيع أن يشكك فى أن هذه التقاليد الأمريكية أعطت للتحليل السياسى دفعة حركية لم يسبق لها مثيل . فالوصول إلى السلطة أضحت أحد مسالك القدرة الأكاديمية : برينجسكى ومن قبله كيسنجر على سبيل المثال . وإحدى وظائف علم السياسة هى الانطلاق الفكرى بقصد تدعيم وتضخيم الصورة الأمريكية كنموذج مثالى للنظام السياسى المتقدم فى العالم الخارجى . وأحد مسالك السياسة الخارجية الأمريكية هو إعادة

تطويع الطابع القومى من منطلق مفهوم التسميم السياسى^(١) ، رغم ذلك فإن فكرة حياد علم السياسة لا تزال موضع خلاف : هل يتعين على المحل السياسى أن يقف من السلطة موقف الوضعية المطلقة والمجردة أم أن واجبا عليه أن يحيل ثقافته إلى أداة للدفاع عن أيديولوجية الدولة التى ينتمى إليها ؟ هذا الخلاف ، وهنا الدلالة الحقيقية : لم يتطرق إلى التشكيك فى واجب عالم السياسة فى المجتمع الأمريكى فى أن ينتقد ويقيم ويناقش السلطة الحاكمة فى كل ما يتعلق بقراراتها القومية - إذا كان الحياد غير مطلوب فيما له صلة بالدفاع عن الصورة الأمريكية فى العالم الخارجى فإن أحد عناصر هذه الصورة على العكس من ذلك هى قدرة العالم على أن يتحدى تلك السلطة وفى مقر دارها .

لو نظرنا إلى الواقع العربى لمانا ما تعنيه هذه الملاحظات . ليس فقط أننا لم نعرف عالماً واحداً للسياسة وقف من إحدى السلطات القومية موقف المناقشة والتقييم . بل لقد أضحي هؤلاء أى علماء السلطة جزءاً لا يتجزأ من البوق التى تصفق و «تزمز» بمناسبة وبدون مناسبة . وتطوع كل عالم وأستاذ جامعى بأن يكتشف فجأة فى

(١) حامد ربيع ، نظرية للقيم ، م . س . ذ . ، ص ١٧٩ وما بعدها .

نفسه القدرات والصلاحية لتحليل السياسى . ورأينا من قضى حياته ويا مكنيات فكرية محدودة يعيش مع نصوص الألواح الاثنا عشر الرومانية وقواعد البيع والشراء فى المجتمعات الفطرية وقد أضحى فجأة منظرآ للوجود السياسى ولعالم الحركة السياسية فى الربع الأخير من القرن العشرين . ساعد على ذلك أن أغلب علماء السياسة فى عالمنا المتخلف لم يصلوا إلى مكائهم إلا من الباب الخلفى ! دخلاء على الثقافة السياسية تسلقوا بفضل ظروف ما كان يمكن إلا أن تمكن الجهل من الإيناع وعدم التخصص من الازدهار .

٣٨ - العلاقة بين الممارسة القيادية والعلم السياسى ضرورة تفرضها طبيعة المجتمع المعاصر :

رغم ذلك فإن العلاقة بين القيادة والعلم السياسى علاقة ضرورية . إن علم السياسة ليست وظيفته مجرد تقديم الخبرة أو الاستشارة . علم السياسية يؤدى فى المجتمع المعاصر وظائف ثلاث لا يستطيع الحاكم أياً كان قدره من التخصص وأياً كانت مقدرة على التلاعب بالمواقف ، وأياً كانت صلاحياته لتكتيل الإمكانيات القومية أن يستغنى عنها .

أول هذه الوظائف عملية تنسيق القدرات وتنظيم التعامل بين .

القوى السياسية . الحاكم بطبيعته لا يمثل إلا قوة معينة وهو من ثم

يذكرنا بالفرد الذي يقف إزاء الغابة فلا يرى سوى الشجرة الى أمامه . العالم بفضل تجرده وثقافته يستطيع أن يخلق ذلك الإطار المتكامل الذي يسمح كبداية بخلق التماسك القومي من منطلق التعامل السياسي^(١) . ولعل خير نموذج يعبر عن هذه الحقيقة الخبرة الإسرائيلية .

الوظيفة الثانية وهي تحويل الأهداف القومية الى أسلوب للتعامل ، أيضاً القائد السياسي مهما قدم من تميز ونبوغ فهو في حقيقته قائد قومي . التعامل الخارجي يفرض سعة أفق ومستوى من الثقافة لا يستطيع أن يملكه القائد القومي بسبب نسبة ثقافته وحدود مدركاته السياسية وخبرته في التعامل . عالم السياسة بثقافته المتعددة النماذج يصير عوناً بهذا الخصوص لا غنى عنه . ولنتذكر كنموذج واضح لهذه الحقيقة مدى ما أحدثته قيادة كيندي من صدمات حقيقية في التعامل الدولي كنتيجة مباشرة لاستيعاب الفكر السياسي الأمريكي الذي لم يكن كينسجر إلا أحد أقطابه .

التخطيط البعيد المدى أو الطويل الأجل يكون جوهر ما نستطيع أن نسميه بالوظيفة الثالثة . إذا كان التخطيط بمعناه الضيق والمتداول

(١) حامد ربيع ، التعريف بعلم السياسة ، م . س . ذ . ، ص ٩٧ وما بعدها .

أى الذى لا يتجاوز من ثلاثة إلى سبعة أعوام هو عملية اقتصادية بحتة أو يغلب عليها ذلك الطابع فإن التخطيط الطويل الأجل حيث تمتد الفترة الزمنية إلى عشرين عاما أو أكثر لا يمكن أن يتولاها سوى خير السلطة بالمعنى السياسى . إنه عملية سياسية بحتة تفترض تضررا معينا لمفهوم الأمن القومى فى أبعاده الديناميكية المستقبلية وتحويل لذلك المفهوم إلى عناصر ومتغيرات تتابع فى " تذب تصاعدى قبل أى محاولة لبناء خطط متكاملة اقتصادية كانت أم غير اقتصادية لتحقيق تلك الأهداف .

فهل تعرف القيادات العربية المستولة هذه الحقائق ؟

٣٩ - العلم والتقدم الحضارى والهيبة الدولية :

كذلك فإن العلم بأوسع معانيه هو القوة الحقيقية للجمع فى سبيل التقدم . والعلم بهذا المعنى يجب أن يتسع ليشمل كل ماله صلة بالتعامل مع الواقع بقصد استخدام القدرات والإمكانات استخداما أمثل . قد تختلط بهذا الخصوص كلمة العلم بالتكنولوجيا بالصناعة فتصير جميعها بمثابة الأواني المستطرقة . والواقع أن الثورة العلمية التى تميز عالمنا المعاصر هى أساسا ثروة تكنولوجية وهى لم تكن إلا وليدة الثروة الصناعية (١) .

(١) كاثيل ها سبكتز : الثورة العلمية والسياسية العالمية ، ترجمة عمر القبانى ١٩٦٧ ص ٣٧ .

الذى يعنينا أن تذكره بهذا الخصوص أن العلاقة بين هذه الحقائق الثلاث تمثل ترابطاً ثابتاً هو وحده الذى يعبر عن حقيقة التقدم الاقتصادى والرفاهية المدنية . فالعلم بمعناه الحقيقى هو الاكتشاف أى اكتساب المعرفة الجديدة حيث تتفاعل الملاحظة والمشاهدة التجريبية بالقدرة والنبوغ الفردى على التفسير الكلى . وبالتالي بناء النظرية التى تسمح وحدها بإمكانية التنبؤ . هذا الاكتشاف الذى يظل دائماً كما سبق وذكرنا قدرة فلسفية هو الذى يقود إلى الاختراع أى إلى خلق أدوات جديدة لتحقيق الأغراض العلمية ، وهذا هو ما يقصد بالتكنولوجيا التى قد تسمى فى بعض الأحيان : هندسة التنمية . الاختراع أى تحويل الاكتشاف إلى أدوات لحل المشاكل العملية أى أدوات تسمح بالتدخل فى الظواهر والتخفيف من إنفاق الجهد البشرى فى التعامل اليومى يظل محدود الأهمية حتى يقدر له أن يتحول إلى سلعة متداولة فى أيدي الجماهير . وهكذا تصير التكنولوجيا مقدمة للصناعة . هذه العلاقة هى التى تفسر لا الرفاهية والتقدم واليسر فى الداخل فقط بل القدرة والمتعة فى التعامل الإقليمى والهيبة والسيطرة فى التعامل الدولى .

العلم هو محور التقدم الحقيقى ولن تستطيع جماعة تسعى إلى أن

تكون لها مكانة معينة في إطار القوى الدولية دون أن تسلمح
بالعلم .

رغم ذلك ككل حقيقة مركبة فإن العلم له مقتضياته ولا يمكن
أن يؤدي وظيفته دون أن تتحقق مجموعة من الشروط والمتغيرات
التي تسمح بخلق الجماعة العلمية . سبق أن ذكرنا بعض هذه المتغيرات
ونحن بصدد التحديد بموضوع الدولة العصرية من الطبقة العلمية ،
والبعض يحدد العناصر الأساسية التي لا بد وأن تتوفر لتستطيع
الجماعة العلمية أن تؤدي وظيفتها بعشرين متغير على الأقل^(١) . نذكر
من بينها على سبيل المثال : اتجاه التجارة والتعامل الاقتصادي إلى
التوسع الخارجى ، الحاجة إلى أسطول أو نقل بحرى ، التهديد
العسكرى من الشعوب الأخرى ، الاستقرار السياسى ، دولة
الرفاهية أو على الأقل سيادة مفهوم الاستهلاك الشعبى والجاهيرى .
لا تعيننا جميع هذه العناصر فإن الحقيقة التي يجب أن نسلّم بها هي
أن الظاهرة العلمية وهي ظاهرة اجتماعية تتصف بطابع نسبي . ولكن
الأمر الذي يجب أن يفهمه الحاكم بوضوح وأن يعترف بنتائجه هو أن
الابتاع العلمى لا يمكن أن يتحقق دون إبتاع حضارى .

(١) انظر تفاصيل ذلك فى :

Schooler, Science, Scientists and Public Policy, 1971, pp.
276-277.

الإيناع الجضارى هو الخلفية العامة التى تتبع منها تعبيرات ثلاث: النهضة العلمية ، الوظيفة الإعلامية ، التماسك السياسى . وعلى الحاكم أن يسعى لخلق ذلك الإطار الذى يسمح وحده للعلم أن يرسب تقاليده وللعلماء أن يعيشوا رسالتهم ويؤدون دورهم أداء حقيقياً وعالياً .

٤٠ - الصبغة القومية للتكنولوجيا وأهمية الطبقة العلمية فى زرع التكنولوجيا محليا :

كذلك فإن التكنولوجيا لا تستورد ، وإذا كان العلم فى حاجة إلى الانفتاح حيث أنه فقط من خلال ذلك التعامل مع الخارج يستطيع العلم أن يغذى نفسه فإن التكنولوجيا لا يمكن أن تكون إلاقومية . منذ عدة أعوام وعلى وجه التحديد مع بدء الحوار العربى الأوروبى سمعنا عن بدعة نقل التكنولوجيا التى لم تكن فى حقيقة الأمر سوى نوع من التمويه والتلاعب بالإرادة العربية . التكنولوجيا هى لغة للتعامل اليومى . وكما أن كل لغة تختلف وتتنوع لأنها تعبير عن مفاهيم ومدركات من منطلق الطابع القومى حيث التفاعل المطلق مع التراث التاريخى والخصائص الجغرافية فكذلك التكنولوجيا لغة لا بد وأن تتبلور على ضوء تلك المتغيرات المختلفة . التكنولوجيا تزرع ولا تستورد . ومن ثم فإن الطابع القومى للتكنولوجيا بل والمحلى فى بعض الأحيان هو المتغير الأساسى والصفة الثابتة التى لا بد وأن تدخلها القيادات العربية فى الاعتبار .

٤١ - الوظيفة الاتصالية الدولية للطبقات العلمية :

كذلك فإن الوظيفة الاتصالية للطبقات العلمية لم تستطع القيادات العربية حتى هذه اللحظة أن تفهمها وأن توليها أهميتها الحقيقية .
الانفتاح الخارجى ليس لمجرد التسمية الذاتية . هو شرط لازم ولكنه أيضاً وظيفة ترتبط بالتعامل الدولى : هو أولاً ينظف ويزيل الرواسب والشوائب بخصوص الصورة القومية . إن مجرد تواجد عالم مصرى على سبيل المثال له قدرة معينة فى الإقناع وعرض المشاكل أو مناقشة المنحنيات الفكرية فى لقاء دولى ، أكثر أهمية وفاعلية من حملة دعائية كاملة . كذلك فإن القيادات العملية هى أخطر أدوات مسالك التأثير فى الإرادات السياسية الخارجية . ومن هذه اللقاءات الدولية حيث يتم التعامل بين العلماء والخبراء ومن خلال تغيير المبركات ولو جزئياً تتم عملية جذب ذات أثر بعيد المدى على تلك القدرات العلمية الأجنبية التى بدورها تمثل عناصر للقوة فى المجتمع الخارجى بحيث تستطيع من خلالها أى دولة أن تصل إلى التأثير ولو بطريق غير مباشر فى الإرادة القومية الأجنبية ، وخير قوة سياسية فهمت هذه الحقائق واستطاعت أن تتلاعب بها بذكاء وحنكة هى الدولة الإسرائيلية .

فى أواخر الستينات أى منذ قرابة عشرة أعوام صدر مؤلف

لعالم فرنسى لم يحظى باهتمام الكثير من علمائنا بعنوان « الفرصة الأخيرة لدول العالم الثالث ». وقد تفتح ذهن مؤلفه المحلل الفرنسى الذائع الصيت « جرنبيه » فى سبيل رصد مستقبل العالم الثالث أن خير منهاجية لذلك أن يتساءل أولاً : ماهى حقيقة الاختراعات الكبرى التى سوف تسمح بالتغير الكلى والشامل لدول العالم الثالث بحيث تنقلها إلى حالة من عدم التخلف ولو نسبياً ؟ وقد استطاع أن يحصر ثلاثة وثلاثين اختراعاً قد وضعت جميعها تحت مجهر البحث والدراسة وهى فى طريقها لأن توثق ثمارها إن آجلاً أم عاجلاً بل واستطاع من خلال معلومات دقيقة أن يحدد التاريخ التقريبى الذى سوف يبدأ حوله كل هذه الاستكشافات وقد تحول من نطاق البحث والتجريب إلى مستوى الاستخدام اليومى ، أى وقد غادر المعمل ليتحول إلى الممارسة الجماهيرية . ومن خلال التحديد الكمى لمدى تقدم هذه الأبحاث فى الدول المختلفة نستطيع أن نحدد ولو تقريبياً احتمالات المستقبل بالنسبة لأى من تلك الدول التى نصفها بالمجتمعات النامية . ألم نعلنها مسبقاً أن التكنولوجيا لا يمكن أن تكون إلا قومية ؟ ومن متابعة هذه الاختراعات نجد أن ثلاثة وعشرون منها — وذلك منذ أكثر من عشرة أعوام — فى متهى التقدم فى مراكز البحوث ودوائر البحث العلمى فى إسرائيل ، بل والبعض منها

وصل إلى مستوى من التقدم لم تصل إليه أى دوائر علمية أخرى فى أى بقعة من العالم . ولتذكر على سبيل المثال بحوث الزراعة المنزلية والمركزة وبحوث تنقية مياه البحار . كذلك ستة أنواع أخرى فى درجة عالية من التقدم . ويكمل هذا الملاحظات التى صاغها عالم آخر عقب زيارة لإسرائيل منذ ما لا يتجاوز سبعة أعوام إذ خرج يتساءل : كيف استطاع العلماء الإسرائيليون أن يتفوقوا على زملائهم الفرنسيين فى تطويع الطائرات الميراج لتصير هذه أكثر صلاحية لمنطقة الشرق الأوسط والأرض المحيطة بالدولة العبرية ؟

ترى هل آن لنا أن نفهم معنى ودلالة هذه الحقائق ؟

٤٢ - وظيفة الطبقة العلمية المصرية فى العالم العربى :

الدولة المصرية تقوم على العلم وتنطلق من مفهوم الوظيفة الاجتماعية لطبقة العلماء . هذه الحقيقة تزداد وضوحا فى الواقع المصرى . طبقة العلماء فى مصر هى فى حقيقة الأمر العمود الفقرى للأسرة العلمية فى العالم العربى وهى أيضا محور الطبقة المثقفة ، ومن هنا تبرز حقيقة المسئولية السياسية التى آن للعلماء فى مصر أن يفهموا أبعادها ومتغيراتها .

أول ما يجب أن نذكره أن طبقة العلماء في مصر هي في حقيقة الأمر المحور الذي تتمركز حوله الطبقات العلمية في العالم العربي . فالعلماء في مصر يمثلون كما معينا ، ورغم أن الإحصاءات لا تسعفنا وهي في أغلب الأحيان غير دقيقة وغير كافية إلا أننا نستطيع أن نتصور أن مصر بها من العلماء ما يمثل $\frac{1}{2}$ من المجتمع العامل . بطبيعة الحال كثرة علماء بهذا المعنى تتسع لتشمل كل ما يمكن أن ينتمى إلى الطبقة العلمية دون تحديد لمستويات ذلك الاهتمام . لو تركنا مصر جانبا لوجدنا طبقة العلماء في جميع البلاد العربية بلا استثناء لا تمثل سوى كما يكاد يكون لا وزن له . تزداد هذه الملاحظة وضوحا عندما نتذكر كيف أن العلماء وأساتذة الجامعات في أغلب البلاد العربية مع استثناء محدود لا قيمة له في بعض الأقطار كالمغرب وكليتان هم علماء مهاجرون أو معارون من مصر . وليست مبالغة قول البعض بأنه لو سحبت الخبرة المصرية من بعض البلاد كالكويت والسعودية لتوقفت الحياة . كذلك فإن تلك الدول التي لا تستقبل الهجرة المصرية للعلماء لم تخلق مدارسها العلمية بعد وهي قد عاشت على العلم المستورد من بعض الدول الأوروبية ولا تزال غير قادرة على أن تتخلص بصفة خاصة من الاستعمار الفرنسي كما هو حادث في شمال أفريقيا .

أهمية التقاليد العلمية المصرية تتبع كذلك من أن الدولة الوحيدة في العالم العربي التي استطاعت أن تخلق مدارس عليية قومية في عالمنا المعاصر هي مصر . فلنذكر على سبيل المثال تقاليد البحث البترولي ثم مدرسة طب المناطق الحارة في نطاق العلوم البحتة ومدرسة علم النفس المصرية في نطاق العلوم الاجتماعية : هذه التقاليد هي التي خلقت المنطق العلمي الذي تسرب ولا يزال يتغلغل في المنطق والوعي العربي . ضخامة آثار هذه الناحية تبرز عندما نتذكر كيف أن التطور العلمي الحقيقي إنما ينبع من التعامل القومي كنطلق لخلق التكنولوجيا المحلية .

ولعل هذه الحقيقة التي تغفل عنها في كثير من الأحيان تفسر لماذا عندما أرادت السياسة الأمريكية أن تقيم وتفهم حقيقة التطورات في المنطقة العربية خلال فترة حكم جمال عبد الناصر دفعت مؤسسة فورد لأن تتعاقد مع مركز البحوث الدولية بروما للقيام ببحث اجتماعي عن : « أثر هجرة العلماء المصريين وانتشارهم في العالم العربي » إلى تحقيق ظاهرة الاندماج السياسي . هذا البحث الذي لم تشر نتائجه حتى هذه اللحظة والتي قدر لنا أن نطلع عليها شخصياً في لقاء تحكيم بميلانو عام ١٩٧٥ أجرى في لحظة لم تكن السياسة الأمريكية قادرة على أن تتعامل مباشرة مع مصادر المعلومات المصرية بصفة خاصة وعقب حرب الأيام الستة .

هذه الأهمية تزداد خطورة عندما نضيف إلى ذلك مجموعة من المتغيرات لانستطيع بصدها سوى أن نذكرها لتأكيد ما تعنيه :

أولاً : كل ماله صلة بزرع التكنولوجيا في العالم العربي يتوقف على العلماء المصريين وعلى نجاحهم في تطويع أدوات التعامل مع مشكل الحياة اليومية من منطلق الواقع العربي .

ثانياً : التحدى الإسرائيلي وما يفرض من مسابقة ضد الزمن إزاء تقدم علمى باهر فى المجتمع الصهيونى وقدرات قومية يهودية تلعب من الاتصال المباشر بتقاليد ثابتة بين العلماء الإسرائيليين والأوساط العلمية الأوروبية والأمريكية .

ثالثاً : أضف إلى ذلك ظروف معينة خاصة بالواقع المصرى مردها من جانب الوقت الضائع الذى فقدته مصر خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية وبصفة خاصة منذ الثورة التى لانزال نعيش نتائجها والتى كانت أحد أسباب التدهور العلمى فى واقعنا المحلى . ومن جانب آخر طبيعة المشا كل التى يواجهها المجتمع المصرى بخصوص التنمية القومية حيث أن الثروات الطبيعية محدودة والانفجار السكانى يتجاوز المعدلات المتقبلة .

رابعاً : فإذا أضفنا إلى ذلك وظيفة مصر القيادية في المنطقة العربية لهالنا ما تعنيه جميع هذه المتغيرات من أهمية خاصة يجب أن تكون الطبقة العلمية واعية بخطورتها .

٤٣ - لماذا تتعدى وظيفة العلماء في مصر النطاق العلمى والدائرة المحلية المحدودة ؟

وظيفة العلماء في مصر تتعدى النطاق المحلى ، وهى مـ جانب آخر فى داخل نفس المجتمع المصرى مزدوجة : إن العالم فى مجتمعنا هو فى حقيقة الأمر محور الطبقة المثقفة . فالطبقات المثقفة فى المجتمعات المتقدمة تمثل شريحة ضخمة حيث يصير العلماء فئة إلى جوار فئات أخرى كالمفكرين ورجال الإعلام والصحافة ورجال الفن على سبيل المثال . مجموعة من المتغيرات تأتى فتضفى على الطبقة العلمية فى الواقع المصرى مسئولية سياسية لا يزال العلماء غير قادرين على فهم حقيقة أبعادها .

(١) اختفاء المهنة الإدارية المتخصصة حيث لا تزال تعيش على أوضاع متعقنة تجعل مهارة العمل الإدارى وقد اكتسبت من خلال الممارسة اليومية .

(ب) قوقعة أو فساد المفكرين : المفكر في عالمنا العربي استثناء
وليقي وجد فهو واحد من اثنين إما أن يعيش في عزلة ويسلك سلوك
حكام الصين ، وإما أن يسير في زفة الحاكم .

(ج) انقطاع الصلة بين الداخل والخارج : من العبث الحديث
عن الانفتاح فتقاليد القوقعة والانغلاق التي وضعتها الثورة المصرية
لم تتحطم ويصعب أن تزال إزاء الواقع الذي أساسه نقص القدرة
المادية للمواطن المصري واستحالة تعامله بأكانياته الشخصية مع
المجتمعات الخارجية . ألا يدعوا هذا التساؤل عن معنى فرض صرية
١٠٠٪ على ثمن تهكرة السقر إلى الخارج ؟ ألا يعني ذلك زيادة في
عبء هو في أصله يكاد لا يستطيع المواطن أن يتحملة بسبب انخفاض
المستوى الاقتصادي ؟

(د) اختفاء الوعي المنطقي في السلوك السياسي : في المجتمعات
المتقدمة يوصف سلوك الحاكم على الأقل بأنه ينبع من التجانس بين
الرأى والاتجاه ورد الفعل . في المجتمع المصري بصفة خاصة والعربي
بصفة عامة لا يزال السلوك القيادي سلوك عاطفي لا يخضع لذلك
التجانس الذي هو وحده محور المنطقية في التعامل ، ولا يستطيع
أن يقدم مسالك تطوير ذلك السلوك سوى الطبقة العلمية ومنطق
العلماء .

أين علماءنا من هذه المسئولية السياسية ؟ سؤال الإجابة عليه ذات شجون .

والواقع أن العلماء المصريين لم يستطيعوا حتى اليوم أن يحققوا أى وظيفة خلاقة جماعية فى تاريخنا المعاصر . ورغم أنهم يملكون نقابة واتحادات فإن الملاحظة العامة هى التفرق والسلبية . وحتى عندما أنشأت جماعة الباجواش السابق ذكرها فرعاً لها فى مصر انتهت تلك الجماعة فإذا بجهودها لا تعدو أن تكون تبرير رحلات لبعض السادة الوزراء أو أصدقائهم الذين تطوعوا للحضور فى اجتماعات تلك اللجنة المصرية للباجواش . وهكذا رأينا محامياً يمثل مصر فى اجتماع الباجواش المشهور فى باريس عن السياسة البترولية لم يقدر له قبل ذلك أن يستمع ولو لمحاضرة واحدة عن مشكلة الطاقة .

فهل آن أيضاً لعلمائنا أن يفهموا مسئولياتهم الحقيقية ؟

٤٤ - المخاطر التى تفرضها المسئولية السياسية للعلماء والواقع

المصرى :

العلماء فى مصر عليهم أن يدركوا حقيقة وظيفتهم ، وهى أنها لا تقتصر على قيادة الثقافة الوضعية فى العالم العربى بل إنها تتعدى

ذلك إلى المسؤولية السياسية في جميع أجزاء المنطقة . رغم ذلك ورغم دعوتنا لهؤلاء العلماء أن يتقبلوا ما فرضته عليهم الظروف فعلينا أن نكون واعين بحقيقة المخاطر التي تفرضها تلك الوظيفة . الوظيفة السياسية للعلماء وللطبقات العلمية تتضمن مجموعة من المخاطر يجب أن نحدد أبعادها وأن نبرز معالمها حتى يقبل أولئك العلماء على أداء مسئوليتهم من منطلق الوعي الحقيقي بمخاطر الممارسة . ولعله مما يخفف من هذه المخاطر أن نتذكر أن جميع المجتمعات الأخرى بما في ذلك تلك المتقدمة عرفت نفس هذه المخاطر وتقبلتها بسعة أفق وباستبعاد للمغامرة . من جانب آخر ماهو العلم إن لم يكن قدرة على المغامرة والتحدى الفكري ؟

فلنذكر أهم هذه المخاطر :

أول هذه المخاطر والذي ينقلنا إلى صلب هذا الموضوع ويدور حول الاكتشافات الذرية والنووية هو ما يرتبط بإمكانية القضاء على الإنسانية بإرادتنا الذاتية . قد يبدو أن هذه المخاطر لا علاقة لها بالمسؤولية السياسية . ولكن هذا غير صحيح لأن استخدام الذرة أو بعبارة أكثر دقة استخدام التفجيرات النووية هو سلاح قابل لأن يصيب الخصم في مقتل فهل يتعين على عالم الذرة أن ينسى

فى حساباته المخاطر ليحقق أهداف رجل السلطة أياً كانت تلك الأهداف ؟ لقد سبق أن رأينا ما يعنيه العلم من تقدم فى أدوات التدمير : أسلحة ذرية ، أدوات فتاكة بيولوجية ، تعاملات كيميائية مدمرة ، ليست سوى بعض النماذج والتطبيقات . الأخطر من ذلك أن هذه الأسلحة ليست قاصرة على العالم الذى نعيشه بل تمتد إلى آلاف السنين ، وآثارها لا تقف عند القتل والإفناء بل ذلك يتم من خلال آلام مخيفة ونشر أمراض مستعصية لا يعرف حقيقتها إلا الخبراء .

ثانياً : وذلك فى نفس الوقت الذى أضحي فيه استخدام العلم بإمكانياته ضرورة لم يعد من الممكن إرجاؤها للتقدم البشرى . الإنسانية وبصفة خاصة فى عالمنا العربى وكنتيجة للمتغيرات السابق ذكرها مدعوة لأن تقبل التحدى ، ولا تستطيع أن ترجى الاختيار إلى مالا نهاية . إن تطورنا الحالى لا يستطيع إلا أن يعتمد على العلم بجميع إمكانياته بما فى ذلك تلك التى تفرض المخاطر . فكيف التوفيق ؟

ثالثاً : وهنا يبرز المحور الحقيقى لهذه المخاطر : ضرورة تجرد العلماء من جميع مقتضيات السياسة بمعناها المتداول بحيث يصير (١٠ - مصر)

المحور الوحيد لصنع القرار هو الضمير العلمى المهنى حيث توزن الامور بميزانها الحقيقى وتستبعد لغة الغوغائية وتكون السياسة وقد تمت صياغتها دون تدخل ممتن حرفة السياسة . هل من الممكن أن يتم ذلك ؟ إن الخبرة التى عاشتها الجماعات الأوروبية والأمريكية رغم تقدمها العلمى والقيادى تؤكد الصعوبات الحقيقية ومدى التعقيد الذى يرتبط بالارتفاع إلى هذا المستوى من مستويات التجرد القيادى .

ولنتذكر بعض الحقائق .

(١) تدخل السياسة فى عملية الإقناق على البحث العلمى أمر ضرورى حيث البحث العلمى أضغى فى حاجة إلى موارد لا يستطيع الفرد العادى أن يتحملها . ومن ثم يصير العالم لعبة فى يد السلطة سواء فى توجيه البحث أو فى تمييز باحث عن باحث آخر .

(ب) كذلك فإن العلماء وهم بشر يخضعون للإغراء . والسلطة فى ذاتها عنصر جاذب لانستطيع أن نقلل من شأنه . فكيف نحصى العلماء من إغراء ممارسة السلطة ؟

(ج) فإذا أضفنا إلى ذلك كيف أن العالم يميل بطبيعته إلى ما يمكن أن يوصف بأنه نوع من السذاجة حيث تسيطر عليه ظاهرة الميل

إلى اعتقاد الصدق فيما يسمع وإلى الارتفاع عن مستوى الصغار
لفهمنا كيف أن العلماء بطبيعتهم يمكن أن يتحولوا إلى لعبة سهلة في
أيدي من يسعى إلى ذلك . في التحقيق المشهور الذي أجرى مع أكبر
علماء الطاقة النووية في عالمنا المعاصر « أوبنهيمر » والذي انتهى
باستبعاده من المؤسسة الأمريكية ، وعندما سئل عن بعض تصرفاته
أجاب بكلمته المشهورة : « لقد تصرفت بحماقة وما كان يستطيع أى
عالم سوى أن يفعل ذلك » .

(د) أضف إلى ذلك النظرة السائدة على أن العلم هو نوع فقط
من الاستثمار السريع العائد . العلم هو بحث عن الحقيقة لا عائد له
سوى الإيناع الحضارى .

رابعاً : ويزيد من هذه المخاطر ويضخم منها أن المشاكل العلمية
بطبيعتها خلافية وأنه لا توجد مشكلة علمية إلا نادراً ، وقد اتفق
حولها الجميع . وهنا تبرز المخاطر الحقيقية حيث إمكانية لا القناعة
الذاتية والضمير والوعى العلمى المجرد هو الذى يتحكم فى ترجيح
رأى على آخر ، بل قد تتدخل اعتبارات غير علمية حتى ولو كانت
تتبع من ولاء سياسى أو قومى لتحدث آثارها فى اختلال التوازن
فى ترجيح كفة وجهة نظر على أخرى . يشير علماء السياسة العلمية
بهذا الخصوص إلى الصراع الذى نشب بين « أوبنهيمر » وعالم آخر

« تيلر ، . وإذا كانت هذه الصراعات تبدو خطيرة غير محدودة من حيث النتائج في العالم الأمريكى والأوروبى حيث هناك أدوات أخرى تسمح بخناق التوازن فكيف بنا الحال ولا موضع لآى أداة حقيقية قادرة على ضبط الممارسة القيادية ؟

٤٥ - الذرة وعملية التوازن بين أداة التدمير وأداة التقدم السلمى :

والخلاصة أن وظيفة العلماء فى المجتمع المصرى أكثر بعداً من أن تتقد بالبحث والكشف عن الحقيقة العلمية والمعرفة المجردة وأكثر اتساعاً من أن تقتصر على المجتمع المصرى بمعناه الضيق وأكثر تعقيداً من أن تتصور إمكانية أن تتحقق من منطلق الجهود الفردية بأى معنى من معانيها .

إن على العلماء وبصفة خاصة فى نطاق التعامل الذى أن يتذكروا أنهم هم ، وهم وحدهم ، محور التضامن الإقليمى : الذرة كأداة للتدمير لن تقتصر فى أبعادها السيئة على الإقليم المصرى ، بل سوف تتعدى ذلك إلى جميع أجزاء الوطن العربى ، وهى كأداة للتطوير سوف تكون المنطلق الحقيقى لخلق التحدى والقدرة على المناطحة مع ما يفرضه الوجود الإسرائيلى فى المنطقة من مخاطر .

بقيت عملية التوازن بين أداة التدمير وأداة التقدم السلمى
ولا يستطيع أن يقول الكلمة النهائية فى هذا الشأن سوى الضمير
العلمى الواعى الذى لا ينطلق إلا من مسئوليته الكبرى الإنسانية
والقومية على حد سواء .

فهل من مستمع ؟

خاتمة

خلاصة :

المتغيرات الأساسية التي يجب أن تتحكم في تقييم اتفاقيات دفن النفايات الذرية في صحراء مصر الشرقية - حقيقة النتائج المتوقعة والمحتملة لدفن النفايات - منطق اقتصاديات الحركة وتحديد موقف الجانب المصري - دفن النفايات في صحراء مصر الشرقية وأبعاد التعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط - هل هناك آثار محتملة لدفن النفايات في صحراء مصر الشرقية على مختلف أنواع التعامل بين العالم العربي والدولة العبرية في المستقبل ؟ دفن النفايات في الإقليم المصري والتطورات المستقبلية للعلاقات الدولية .

٤٦ - المتغيرات الأساسية التي يجب أن تتحكم في تقييم اتفاقيات دفن النفايات الذرية في صحراء مصر الشرقية :

والخلاصة التي يجب أن نصل إليها من خلال هذا التحليل المتعدد الأبعاد نستطيع أن نبورها حول المتغيرات الخمس التالية :

أولاً : أن تقدير النتائج الحقيقية لعملية دفن النفايات النووية في الصحراء الشرقية لم يخضع بعد لأي دراسة جادة ، وإن أى دراسة جادة ان تستطيع مهما بلغت من الدقة أن تقدم ذلك القسط من الضمانات الذي يسمح بالثقة والطمأنينة إزاء مثل هذا القرار .

ثانياً : كذلك فإن الاتفاقية بين مصر والنمسا والتي هي من حيث حقيقتها لا تعدو أن تكون عملية تأجير مقنعة لبعض المناطق المصرية بقصد استخدام تلك المناطق كمخازن مؤقتة للتخلص من مخاطر النفايات الذرية على أهالي النمسا تتضمن وتطوى على اختلال خطير في التوازن بين المنفق والعائد من الجانب المصرى .

ثالثاً : رغم أن الاتفاقية موضع المناقشة هي عملية تأجير لبعض أجزاء الإقليم المصرى إلا أنها تنطوى على تعامل خارجى يرتبط بالأمن القومى . وتزداد خطورة هذه الناحية عندما تذكر أن الآثار المترتبة على ذلك الاتفاق لا تقتصر على المصالح القومية المصرية بل

تتعدى ذلك بأنها تؤثر في منطقة الشرق الأوسط بما يعنيه من اتساع في آفاق التعامل مع الواقع العربي .

رابعا : ديناميات التحرك الدولي في منطقة الشرق الأوسط تفرض علينا أن نوسع آفاق التصور وأن ندخل في الاعتبار آثار أخرى تتعلق وتتحدد بالجانب الإسرائيلي : أين الإرادة العبرية من احتمالات التواجد النووي في هذه المنطقة ؟ سؤال آخر لم يطرحه الحاكم المصري وكان عليه أيضاً أن يناقش أبعاده واحتمالاته .

خامساً : وهكذا الدوائر تسع : مصرية ، دائرة شرق أوسطية ثم دائرة عربية : على أنها في حقيقة الأمر لا تقف عند تلك الدائرة الأخيرة بل علينا أن ندخل في الاعتبار تلك التصورات التي بدأت تتداول في الحفاه منذ قرابة عشرين عاماً ، والتي بدأت في الفترة الأخيرة تبلور في أصوات مرتفعة لتعبر عن تطورات دقيقة يجب أن نأخذها في الاعتبار : أين كل ذلك من السياسة الدولية العامة التي تسعى إلى استئصال الأجناس الملوثة ووضع حد لتضخمها الكمي والكيفي ؟

فلنتابع هذه النواحي الخمس بقصد وضع النقاط أسفل الحروف

فى تحليل متكامل موجز لموقفنا من اتفاقيات دفن النفايات الذرية فى مصر والدلالة التى يجب أن نصل إليها من مجرد احتمال مثل تلك الاتفاقيات .

٤٧ - حقيقة النتائج المتوقعة والمحتملة لدفن النفايات الذرية فى صحراء مصر الشرقية :

النقطة الأساسية التى تدور حول عملية دفن النفايات الذرية من منطلق النتائج المتوقعة والمحتملة نستطيع أن نحدد فى أربعة أبعاد أساسية :

أولاً : عملية دفن النفايات فى الصحراء المصرية تفترض دراسات متعددة ليست فقط جيولوجية بجميع ماتعنيه هذه الكلمة من معان سواء خاصة بخصائص التربة المصرية أو بإمكانيات تشرب الإشعاعات النووية إلى المياه الجوفية ومدى ارتباط عملية التشرب هذه على مسارات مياه النيل وإقليم حوض البحر الأحمر بل وكذلك جغرافية حيث خصائص المناخ فى المنطقة لا بد وأن تدخل فى الاعتبار ودون الحديث عن الدراسات الأخرى المتعلقة بالنواحي الصحية والإيكولوجية والتى لا بد وأن تلقى بنا فى متاهات عديدة فى حاجة إلى حشد فريق كامل من الخبراء .

ثانياً : وإذا اعتمدنا على تلك الدراسات التى أجريت فى الدول

الأخرى أو في المناطق الأخرى فإن علينا أن نقف منها موقف الحذر وعدم الطمأنينة . ليس فقط لاختلاف الخصائص الجغرافية والمناخية والبيولوجية بل وكذلك لأن أغلب الأبحاث التي أجريت لم تنشر ونتائجها الحقيقية لا تزال تعتبر من الأسرار القومية .

ثالثاً : وتبدو خطورة هذه العملية عندما نتذكر أن الكميات التي سوف يتعين علينا أن نستقبلها تمثل حجماً مخيفاً . وتعلق على هذه الحقيقة مجلة « أنباء من فرنسا » في عددها الصادر بتاريخ أول سبتمبر عام ١٩٧٨ بقولها : « تقدر مفوضية الطاقة الذرية أنه في عام ١٩٨٥ سيوجد في فرنسا خمسة وعشرون ألف متر مكعب من هذه النفايات التي تحتوى على إشعاع ضعيف وستة آلاف متر مكعب على إشعاع متوسط ، وقرابة ألف متر مكعب على إشعاع قوى ، ويمثل ذلك عبودية طائلة . فإذا تذكرنا أن فرنسا لم تتجه بكل قواها إلى الذرة كبديل للطاقة البترولية لاستطعنا أن نتصور مدى الحجم المخيف الذي سوف تمثله تلك النفايات لو قدر لهذه الاتفاقية أن تدخل حيز التنفيذ وبصفة خاصة عندما يتسع تطبيقها لتشمل ألمانيا الغربية وسويسرا إلى جوار النمسا . إنها إعداد لتحويل مصر حقيقة إلى « مزبلة » للقارة الأوروبية .

رابعاً : أضف إلى ذلك أن دراسة البروتوكول ومشروع الاتفاقية تثبت أنه في نهاية الاتفاقية لن يقدم لمصر أى شىء حقيقى . إنها توصف بأنها معاهدة تعميق للتعاون وهى ليست سوى اتفاقية تأجير . فى نطاق الخبرة الفنية أو التكنولوجية تقف هذه المواثيق موقف الصمت التام إن لم يكن الرفض الضمنى . إنها لا تقدم لمصر أى معونة أو تبذل أى مجهود لتطوير القدرة العلمية أو الصلاحية الفنية أو لزراع أى نوع من التكنولوجيا المتقدمة بخصوص أى نشاط مرتبط بالاستخدام العلمى للنرة فى نواحيه المدنية والعسكرية بل إن الاتفاقية تكاد تعلن من منطلقات متعددة ليست فى حاجة إلى مجهود معين لفهم النصوص التى تتضمنها بأن الدور الذى تقوم به مصر لن يحدو أن يكون عملية مادية فقط قاصرة على التخزين المؤقت . فكل ما له صلة بالإجراءات المتعلقة بضمانات الأمن الخاصة بنقل تلك النفايات وتغليفها المسبق إنما يتم بإشراف خبراء الوكالة الدولية . والنفايات ذاتها إنما تودع فقط فى مصر دون إمكانية استغلالها من الجانب المصرى . وعندما تحدث حالات طوارئ بسبب تلك العمليات المختلفة فحقوق مصر هى فى أن تدعو السلطات النمساوية لدراسة الموضوع . لماذا لم تتضمن الاتفاقية الإعداد لخلق جيل من الخبراء المصريين الصالحين لمواجهة تلك المشاكل ولو فى المدى البعيد ؟

٤٨ - منطق اقتصاديات الحركة وتحديد موقف الجانب المصرى:

لو تركنا جانبا حقيقة المخاطر المخيفة التى تتضمنها تلك الاتفاقية وتعاملنا مع هذا التبادل فى المصالح بمنطق اقتصاديات الحركة لانتبهنا إلى نتيجة واحدة : لا يوجد أى توازن بين المنفق والعائد. لو تصورنا أن هذه الاتفاقية لا تعدو أن تكون عملية بيع لبعض أطنان من البطاطس أو الطماطم ، ولو افترضنا أنها لا تتعلق من بعيد أو قريب لا بأمن مصر القومى ولا بالمصالح القومية للمنطقة لكان علينا أن نصل إلى نتيجة واحدة : إنها معاهدة مرفوضة . من المعروف أن اقتصاديات الحركة فى أبسط مفاهيمها تقوم على مبدأ التوازن بين ما يقدمه وما يستقبله كل طرف من الأطراف المتعاملة . وأن هذا التوازن يفترض أن يكون هناك زيادة نسبية فى الكم العائد إزاء الكم المنفق ، وإلا فلا موضع لذلك التعامل . فلو نظرنا إلى اتفاقيات ومواثيق دفن النفايات الذرية فى مصر لانتبهنا بأنها لا تعدو أن تكون قسطاً من المال الذى لم يحدد بعد فى مقابل تأجير مناطق معينة لإقامة مخازن لدفن تلك النفايات . كل ما نص عليه مشروع الاتفاقية هو تقديم مبلغ لإنشاء مستشفى وبغض النظر عما يتضمنه النص المتعلق بذلك من غموض يدعو للتساؤل ، فكيف يتم اتفاق على تأجير دون تحديد مقابل لذلك التأجير ؟ لمن

سوف يترك تحديد المقابل وكيف يتم تقديره إزاء تلك المخاطر
العديدة التي يتضمنها مثل ذلك التأجير ؟ ويكفي أن تذكر ما سوف
تجمله مصر بهذا الخصوص ودون مقابل .

(أ) نفقات تنظيف المنطقة من كل ما بها من مخلفات قتالية
- يمكن أن تخلق مخاطر معينة كنتيجة لاستخدامها لهذا الهدف -
من متفجرات أو ما في حكمها قد تركتها الحروب السابقة التي شهدتها
تلك المنطقة .

(ب) العدول نهائياً عن إمكانية استخدام المنطقة سواء في البحث
عن معادن أو ما في حكمها بل وكذلك العدول نهائياً عن احتمالات
تحويلها إلى مناطق سكنية وعلينا أن نتذكر بهذا الخصوص أن التخلي
لن يقتصر على الأماكن التي دفنت فيها تلك النفايات بل سوف
يتعداها إلى مساحات شاسعة محيطة بموضع دفن النفايات .

(ج) كذلك فلنتذكر أيضاً التزام مصر بتحميل الرسوم
والعوائد الجمركية التي كان يمكن أن تحض لها المواد والأدوات
المستوردة لبناء تلك المخازن .

ولعل هذه الملاحظة أى الاختلال في اقتصاديات التعامل تبدو

واضحة لو انتقلنا إلى الطرف الآخر في التفاوض العقدي : النمسا .
فالحكومة النمساوية ترفع عن عاتق الشعب النمساوى كل ما يعنيه
دفن نفايات نووية في أرضه من مخاطر التلوث على البيئة الجغرافية
أو الثروة السمكية والحيوانية أو الإنتاج الزراعى حالياً ومستقبلياً
في مقابل قسط من المال الذى لم يحدد والذى لا يمكن أن ينظر إليه
إلا على أنه شريحة في تكاليف المشروع الذرى لإنتاج الكهرباء .
وتصل حصافة الحكومة النمساوية إلى حد أنها تنص على إمكانيات
سحب هذه النفايات عندما تريد لأنها تعلم أن هناك مشروعات جادة
لإمكانية استغلال النفايا المشعة . وهناك مشاريع حالية وصلت
حداً معيناً من التقدم والنجاح في إمكانية استخدام تلك النفايات
بتحويلها إلى مواد أخرى صالحة للاستهلاك اليومي كالزجاج
وتخبرنا الصحافة المتخصصة بأن مشروعات بهذا المعنى قائمة على قدم
وساق بنجاح في فرنسا . وهكذا فإن النمسا تحفظ صحة أبنائها
وإطارها الإقليمى والجغرافى ولا تخسر ماتعنيه تلك النفايات من
إمكانيات الاستغلال المستقبلى .

هل نستطيع أن نجرى مقارنة بين المفاوض المصرى والمفاوض
النمساوى ؟

٤٩ - دفن النفائات في صحراء مصر الشرقية وأبعاد التعامل
الدولى فى منطقة الشرق الأوسط :

على أن للتقييم الحقيقى لهذه الموائيق الدولية لا يمكن أن يقتصر
فقط على البعد الاقتصادى بمعنى العائد المالى . إن الحقيقة التى يبدو
أنها غير واضحة فى ذهن الطرف المصرى هى أن هذه الاتفاقية
تعرض للمصالح القومية المصرية وللأمن القومى المصرى فى
أوسع معانيه .

وعندما نتحدث عن المصالح القومية المصرية والأمن القومى
المصرى فإن هذا يفرض إدراج المعاهدات والبروتوكولات التى
وقعت وسوف توقع عليها مصر فى إطار التعامل الإقليمى بكل
ما يعنيه ذلك من نتائج فى مستويات ثلاث : إقليمى أولاً وعربى
ثانياً ودولى ثالثاً .

البعد الإقليمى يرتبط بنتائج الإشعاعات الذرية المتوقعة على
منطقة يشقها البحر الأحمر حيث تتواجد حوله قرابة عشر دول
كل منها ذات مصالح حيوية فى ضمان نقاء مياه ذلك البحر . أن
احتمالات تسرب نتائج ذلك الإشعاع إلى مياه البحر الأبيض المتوسط
يجب أن ندخلها فى الاعتبار . وهنا يحضرنا أن تتسائل : لماذا وقف
(١١ - مصر)

الرأى العلمى الألماني فى مواجهة استخدام الذرة لتنفيذ مشروع منخفض القطاره بسبب احتمالات تلوث البحر المتوسط بما يعنيه ذلك من نتائج بالنسبة للسواحل الأوربية. الجنووية وهى جميعها تنتمى إلى دول السوق المشتركة؟ ألا يدعونا هذا إلى إعادة النظر وطرح أكثر من علامة استفهام واحدة؟

هذا البعد الإقليمى يجب ألا يختلط مع البعد العربى الذى تفرضه عملية دفن النفايات فى تلك المنطقة . الأمن القومى العربى وقد تبلور حول موضع الجزء الإقليمى الذى يمتد من السويس إلى القاهرة يثير مشكلتين أساسيتين : الاتصال المكافى من جانب والقدرة على الدفاع عن شمال الدلتا فى مواجهة الخطر الصهيونى من جانب آخر .

الناحية الثانية واضحة ليست فى حاجة إلى تفصيل : فأحد أهداف الحركة الصهيونية من منطلقات مفاهيمه التقليدية هى الاستيلاء على المثلث الذى تحده رعة الأسماعيلية جنوباً وفرع دمياط غرباً والدفاع عن تلك المنطقة يفترض لا فقط تركيز قوى أمامية حول قناة السويس بل تدعيم خط دفاع جنوبى يمتد ما بين السويس والقاهرة ، بل إن — متابعة استقراء الخبرة التاريخية

يؤكد أن الدفاع عن الدلتا من غرب قناة السويس لا طائل منه :
فلتذكر طومان باي وهزيمة وعراقي وانكساره . إن خط الدفاع
الحقيقي يجب أن يمتد ما بين خليج السويس شرقا وجبال المقطم
غربا . دفن النفايات في هذه المنطقة ولو في جزء منها يعني تفريغها
من أى احتمالات عسكرية دفاعية في المستقبل ولعدة قرون كاملة .
ترى هل من المبالغة تصور أن خلف مواقف كرايسكي مستشار
النمسا ، والمتفاوض الأول في هذه العملية ، عملية توزيع أدوار
مقنعة المستفيد الأول منها في خاتمة الأمر هي الصهيونية
العالمية ؟

الاتصال المكاني بمعنى التدفق المستمر بين المنطقة العربية غرب
قناة السويس والمشرق العربي شرق سيناء يمثل الركيزة الحقيقية
لمفهوم التكامل في عناصر الأمن القومي العربي . بهذا المعنى يوصف
الوجود الإسرائيلي بأنه أحدث الفرقة والانشطار في الجسد العربي .
التساؤل الجدير بأن نطرحه ولو على الأمد البعيد عندما يقدر
للصراع العربي الصهيوني أن يصفى سواء بالسلم أو بالحرب ، ألا
يعنى دفن النفايات في هذه المنطقة خلق نوع من تلك القطيعة وشل
الطريق المتصل بين المنطقة المحيطة بالقاهرة وباقي أجزاء المشرق
العربي عبر صحراء مصر الشرقية ؟

البعد الدولى يقودنا إلى دائرة ثالثة أكثر تعقيداً وفى حاجة إلى تصورات تتبع من مفاهيم مختلفة .

٥٠ - هل هناك آثار محتملة لدفن النفايات فى صحراء مصر للشرقية على مختلف أنواع التعامل بين العالم العربى والدولة العبرية فى المستقبل ؟

إن أى تعامل خارجى من جانب السياسة المصرية يجب أن يدرج تحركه فى دائرة ديناميكية تطرح جميع احتمالات مستقبل المنطقة . لقد سبق أن فصلنا فى غير هذا الموضع كيف أن مصر تمثل التقاء بين أربعة دوائر كل منها متميزة عن الأخرى : دائرة الشرق الأوسط أولاً ثم دائرة البحر الأبيض المتوسط الشرقى ثانياً ثم الدائرة العربية ثالثاً والدائرة الإسلامية رابعاً لتنتهى هذه الدوائر إن أطلقناها بالدائرة الكبرى وهى العالم الثالث . أى تحليل لأى حركة من الجانب المصرى فى النطاق الدولى يجب أن تنطلق من تصورات واضحة على الأقل للدوائر الثلاث الأولى : الشرق الأوسط : البحر المتوسط الشرقى ، الجسد العربى . هذه الدوائر من الممكن أن تنضج فى تعاملها مع المشاكل السياسية لأكثر من نموذج واحد . ولكن يظل دائماً النموذج الثابت والذى لا يزال يمثل المحور الحقيقى للتعامل مع المنطقة يدور حول الصراع العربى

الإسرائيلى بمعنى الصدام الكلى أو الجزئى بين القوى العربية من جانب والقوى الصهيونية من جانب آخر ولا يجوز أن يخذعنا بهذا الخصوص الحديث عن السلام أو توقيع معاهدات سلام : فى مثل هذا الصراع وبحكم طبيعته الواضحة وخصائصه المعروفة فإن عدو الأمس قادر على أن يصير صديق اليوم ، ومتحالف اليوم صالح لأن يحمل عداوة الغد . أى صداقة ليست دائمة وأى عداوة قابلة للتطويع ، لأنه فى نهاية الأمر لابد وأن يحتوى أحد الطرفين ويتبع الطرف الآخر . ومن ثم تصير ضرورة لازمة بناء احتمالات لعكس القائم حتى ولو كان سلماً والاستعداد لقتال الغد أيضاً فى لحظة التحالف مع العدو .

ولنصل إلى لب المشكلة : إسرائيل تملك قنابل ذرية ومن المعروف أن هذه الناحية أثارت عاصفة من الاستياء فى القيادات الدولية وقد تحدث البعض بخصوصها عن المخاطر التى لابد وأن يقود إليها إدخال الحرب الذرية فى المنطقة . فهل دفن التفاتات فى مصر بما يعنيه ذلك من تلويث المنطقة لا يقدم لإسرائيل شرعية دولية معينة فى تعاملها بالسلاح الذرى بمعناه الواسع أو الضيق فى صراعها القائم أو المحتمل مع البلاد العربية .

تساؤل نظرحه ولا نجيب عليه ولكننا نعتقد أن صانع القرار

السياسى المصرى كان عليه أن يدخله فى اعتباره وأن يخضعه لتحليلاته .
فهل فعل ذلك ؟

٥١ - طان للنفايات فى الاقليم المصرى والتطورات المستقبلية العلاقات الدولية :

الناحية الخامسة والاخيرة والى نعتقد أن هذه الاتفاقيات
بد وأن تثيرها تتعلق بالتطور المقبل والمتوقع للأسرة الدولية .
قد يبدو أن هذا نوعا من الخيال ولكن التحليل العلمى الوضعى .
بمعناه الضيق لا يستطيع إلا أن يدخل فى اعتباره جميع المتغيرات
وأن يطرح فى تقديره جميع التساؤلات حتى ولو انتهى ذلك باستبعاد
البعض منها واقتصر على أن يحيل الأخرى إلى نظام متدرج من
السيج المتكامل لمنطق التعامل .

من المعلوم أن الأسرة الدولية تعيش منذ عشرة أعوام على
الأقل تطورا خطيرا ذا أبعاد خفية لا يعرفها ولا يدرك حقيقتها
فى كثير من الأحيان إلا المتخصص الذى قدرت له مهنة الاعتراف
لتحليل العلاقة بين القوى الدولية . هناك لعبة ضخمة يدور رحاها
فى هذه اللحظة بين القوى الكبرى المتحركة فى مصير البشرية من
جانب وما يسمى بدول العالم الثالث من جانب آخر . قد يبدو

لأول وهلة أن محور الصراع الحقيقي هو الصدام بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . على أن هذا غير صحيح : يصف أحد المحللين لحقيقة العلاقة بين الكتلة الأوربية الشيوعية والعالم الرأسمالي الغربي بأنها مثل عقربين وضعا في أنبوبة واحدة . إن أيًا منهما لا يستطيع أن يميت الآخر . الصراع الحقيقي الخفي هو بين العالم الغني والعالم الفقير ، المتقدم والمتخلف . قد تكون الدوائر غير واضحة وقد تختلط أوراق اللعبة ولكن الخط العام ليس موضع شك ؛ كلا الاتحاد السوفيتي من جانب وتلحق به أوروبا الشرقية والولايات المتحدة من جانب آخر وتتبعها أوروبا الغربية يقفان في صف واحد في مواجهة الشعوب الملونة ، الهاجس الذي يمثل كابوساً مسيطرأ على جميع القيادات الأوربية والأمريكية هو ما يمثله الفيضان المتوقع ، من جانب هذه الشعوب الفقيرة . وهنا تتفاعل المتغيرات الاقتصادية والملاح الحضارية والتراث الكاثوليكي وتنصر في بوتقة واحدة . إزاء هذا الموقف خرجت علينا تعبيرات مختلفة تعكس في حقيقة الأمر الوعي الذي يسيطر على العالم المتقدم : حوار الشمال مع الجنوب ، حرب الطبقات الدولية ، تحالف الشعوب الصناعية ضد الشعوب الفقيرة . نحن نعيش مرحلة توارد خواطر أساسها الخوف من العالم الملون

تغلّفها عنصرية خفية تسيطر على جميع التغيرات السلوكية الدولية في العلاقة بين الدول البيضاء ودول العالم الثالث . هذه المرحلة تعيد إلى الذهن القرن التاسع عشر الذي رغم أنه نجرج يعلن عن مبادئ الثورة الفرنسية باسم الحرية والإخاء والمساواة إنما دعم وبني المنطق العنصري وكل دراسة متعمقة بحياذ ووضعية الحقيقة الفكر السياسي الذي ساد ذلك القرن تقودنا إلى تأكيد مدى ترسب تلك المفاهيم في القيادات المستولة . إن الذي يخلف القيادات البيضاء هو الاختلال الخفيف الذي يتوقعه جميع المحللين للأوضاع الديموغرافية لعالم القرن الواحد والعشرين ، ويكفي أن نتذكر أن آسيا فقط سوف تصل في نهاية القرن الذي نعيشه إلى حوالي أربعة آلاف مليون في مواجهة أقل من ألب مليون في أوربا بما فيها الاتحاد السوفيتي ويمكن القول إجمالاً بأنه عتب قرابة عشرون عاماً سوف تكون العلاقة بين الأبيض والملون بمثابة واحد إلى أربعة . والتاريخ يحدثنا أن الحروب الساحة والاقتضارات المدمرة ارتبطت بانفجارات ديموغرافية . في مواجهة جميع هذه الاحتمالات ، والقيادات الغربية عودتنا الشراسة في الدفاع عن ذاتها لابد وأن تطرح التصورات .

من هذا المنطلق نستطيع أن نفهم ظواهر ثلاث : إحداهما

استراتيجية تدور حول نقل محور الصدام المقبل أو المحتمل من غرب أوروبا إلى المحيط الهندي ، لماذا حتى في لحظة القتال تعرض المجلس الأبيض لمخاطر الحرب النووية ؟ أليس أكثر مدعاة للطمأنينة أن تنقل ميدان الصدام إلى قلب العالم الملون بما توارده في الخواطر حتى ولو كان دون اتفاق مسبق يحل حقيقة الخلفيات الفكرية التي تتحدد بها أبعاد الحركة . السعي نحو استقبات اليابان ثم الصين في دائرة الدول الغنية أو التقوية هو أضغاف للعالم الثالث أو للدول الملونة ولو مؤقتا لتحقيق أهداف عديدة تدور جميعها حول تقليص السكم الذي تمثله تلك الدائرة المندرة بأكثر الاحتمالات خطورة ، ثم تأتي إسرائيل في ذلك الإطار العام فإذا بهل إحدى الأدوات التي تيسر بتحقيق أهداف للشعوب البيضاء ولو من خلال الاستئصال المباشر لبعض عناصر تلك الشعوب الملونة .

قد يبدو هذا القول مبالغا فيه . وقد يتساءل البعض : أليس هذا نوع من الخيال القصصى ؟ ولكن هل يقتنع القارئ بصحة واحتمالات هذا التصور لو ذكرناه بأن بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر لمشاكل الأمن القومي أصدر مؤلفا كتبه عام ١٩٦٩ أنهاء بتساؤله عن حقيقة التطور المتوقع حول اتجاه الأسرة الدولية لتكوين معسكر من الدول المتقدمة يضم الولايات المتحدة وأوروبا

الغربية والمعسكر الشيوعي وإليابان يمثل خطاً ثابتة ينطلق من المحيط الهادى شرقاً لينتهى بالمحيط الهادى غرباً حيث تتكثل القوى المتحضرة فى مواجهة عالم الهمجية الملون ؟

أليس دفن النفايات الذرية فى الصحراء الشرقية هو بدوره تعبير آخر عن هذه القناعة وامتداد لهذا التصور؟ الدول الملونة لم تخلق إلا لتلقى نفايات وقاذورات العالم المتقدم ؟ وأليس واجباً على مصر وهى زعيمة العالم الثالث وإحدى قياداته أن تدخل ذلك أيضاً فى الاعتبار أم أنها أضحت أداة فقط لخدمة الامبريالية العالمية ؟ إن أدوات استئصال الشعوب الملونة عديدة والتجارب تدور على قدم وساق بخصوص الحرب الكيميائية والاستخدامات البيولوجية فهل سوف تأتى الإشعاعات النووية ليكمل هذا الإطار .

استفهام لا إجابة عليه .

ملحق الوثائق

نلحق بالمؤلف الوثائق الثلاث التي كانت موضع تحليل في
صلب الكتاب وهي مشروع الاتفاقية ثم مشروع البروتوكول
وأخيراً البروتوكول الذي تم التوقيع عليه من جانب الطرفين
المصري والنمساوي . ونشكر بهذا الخصوص زملائنا بوزارة
الخارجية الذين أمدونا بهذه الوثائق .

DRAFT AGREEMENT

Between the Government of the Arab Republic of Egypt (in the following referred to as Egypt) and the Government of the Republic of Austria (in the following referred to as Austria) concerning cooperation in the field of storage and/or disposal of radioactive materials, resulting directly or subsequently from nuclear power stations in the two respective countries.

Whereas the Governments of Egypt and Austria :

- are united in their desire to deepen the cooperation between their two countries ;
- are convinced that in the present and future phase of the economical and technical development of the world, the production of electric energy by means of nuclear fission cannot be ignored ;
- and are aware of the responsibility to deposit the radioactive materials obtained through the utilization of nuclear fission energy for the purpose of producing electric energy, in a way which is totally

safe and in full keeping with the protection of the Biosphere.

The two Governments agree to cooperate in the field of storage and/or disposal of radioactive material, resulting directly or subsequently from the nuclear power stations of their respective countries, on the basis of the following :

Article I

- (1) On account of the fact that according to the geological knowledge available today, Egypt has geological formations which ~~are~~ considered suitable for the building of storage and/or disposal facilities for spent fuel elements and for the storage and/or disposal of low and medium level radioactive material, resulting from the operation of nuclear power stations.
- (2) On the basis of the results of the technical feasibility and site selection studies Egypt is prepared to establish joint storage facilities in such a way that they are suited to accommodate the radioactive materials, resulting directly or subsequently from Austrian nuclear power stations located in Austria and

accepts the storage and/or disposal of such material in accordance with the stipulations of this Agreement and the implementation Agreements related thereto.

- (3) In the implementation agreements there will be provisions to entitle the Austrian partner to withdraw the radioactive materials, derived from its power stations from the storage facilities and to transport them outside the national territory of Egypt, provided that the conditions contained in the implementation agreements to the present Agreement are met and that the respective costs have been paid by Austria.
- (4) As concerns the storage of low, medium and high level radioactive material resulting from the reprocessing of spent fuel elements, the two Governments will enter into discussions on the matter in the light of the development in international and national policies and taking due account of the international obligations entered upon by any one of them in this respect.

Article II

- (1) Upon implementation of this agreement Egypt shall be prepared to place these storage and/or disposal facilities, where radioactive material from Egyptian and Austrian nuclear power stations shall be stored, under the safeguards of the International Atomic Energy Agency (in the following referred to as IAEA), with regard to the non-use of radioactive material for military purposes, as well as, with regard to the safe and secure layout of the buildings, the technical equipment, and the operation of the storage and/or disposal facilities concerned, in particular with reference to a permanent protection of the biosphere against the contamination by radioactive material. The safeguards activity by the IAEA shall also extend to the transport of radioactive material resulting directly or subsequently from Austrian nuclear power stations to the site on Egyptian national territory and to the inspection of health protection measures for the personnel working the storage and/or disposal facilities concerned or for the transport of these materials.

- (2) Upon meeting the requirement of paragraph (1) the Governments of Egypt and Austria shall jointly approach the IAEA, so that the IAEA can take up without delay and in an appropriate manner the required procedures and activities to review the measures prepared or undertaken by the partners to this Agreement and the partners to the Implementation Agreements and to advise on their suitability.
- (3) The costs of the safeguards activities of the IAEA according to paragraph (1) shall be borne by Austria.

Article III

- (1) The scope of the implementation agreements to the present Agreement, shall cover the following :
- a. The feasibility and site selection studies. These shall comprise legal aspects and treaty obligations, health and safety matters, technical aspects, economic aspects and political and security aspects.
 - b. The planning, construction and operation of ap-

appropriate storage and/or disposal facilities for :

- (1) The spent fuel elements from the nuclear power station at Zwentendorf, as far as Austria is concerned, which is provided with a light-water reactor (B.W.R.) for an electric capacity of 730 MW (gross output).
- (2) The spent fuel elements from a nuclear power station, as far as Egypt is concerned, which is provided with a light-water reactor (P.W.R.) for an electric capacity of 660 MW (gross output).

They shall also relate to other radioactive material resulting from the operation of these power stations.

- (2) Austria nominates as partner for the implementation agreements mentioned in paragraph (1) of this Article

.....

.....

Egypt nominates as partner for the implementation

agreements mentioned in paragraph (1) of this Article.

.....

.....

- (3) Extension of the cooperation between Egypt and Austria in the light of Articles I and II of this Agreement beyond the scope determined in paragraph (1) of this Article shall be reached by mutual agreement between the two governments.
- (4) The partners of the implementation agreements referred to in paragraph (2) of this Article shall establish at the earliest convenience a joint body with headquarters in Egypt, which shall arrange for the feasibility and site selection studies and for the planning of eventual storage and/or disposal facilities, their construction and operation, including the organisation of the necessary transports.
- (5) Whenever possible "Egyptian-Austrian" joint ventures companies shall be called upon to carry out the work referred to in paragraph (4) above. Austrian services and Austrian deliveries shall be enlisted as much as possible for the planning, the construction

and the technical equipment of the storage facilities.

- (6) Negotiations concerning the implementation agreement on the feasibility and site selection studies shall be taken up one month at the latest, after the ratification of this Agreement and shall be carried out in such a way as to allow for the beginning of the geotechnical and other work concerning the final determination of the site or sites of the storage and/or disposal facilities within the required period of six months at the latest after the ratification of this Agreement.
- (7) Provided that the feasibility technical studies are successfully concluded and approved by the experts of both sides and by the IAEA, work on the implementation of the storage and/or disposal facilities shall start as soon as possible thereafter to enable the storage of spent fuel and radioactive material by 1985.
- (8) All costs required for the implementation of this Agreement including all costs in connection with the studies, planning, construction and operation of the storage and/or disposal facilities in the scope as re-

ferred to in paragraph (1) above are borne by the Austrian partner referred to in paragraph (2) above who shall also bear the costs for the transport of radioactive material from Austria to the site on Egyptian national territory. The Austrian partner shall also bear the costs arising from the establishment of the undertaking referred to in paragraph (4) above.

(9). As an expression of good will the Austrian side will:

a) Provide by the partner to be nominated according to paragraph (2) above for the payment of services and material deliveries to the total amount of Austrian Shillings 1 Billion (1,000,000,000 OS). For these services and material deliveries the provisions of paragraph (5) have to be applied. The amount mentioned above is to be provided in 3 annual instalments in accordance with requirements. The details for the utilization of the above-mentioned sum has been stated in Appendix I

b) Provide for the completion of the feasibility study by the Verbundplan for the pump storage

power station near Suez, and the preparation of all technical specifications. A precondition for this is the removal of the military explosives and mines from the site which is the responsibility of the Egyptian side. For construction of this pump storage power station including equipment, civil construction and erection, the Austrian side will arrange, and give all assistance according to the Austrian laws for a long term credit. For all the work, including the supervision of the construction, the stipulations as outlined in paragraph 5 above shall also apply.

Article IV

This Agreement shall prejudice neither Egypt nor Austria to reach agreements with other governments concerning the co-operation in the field of storage and/or disposal of radioactive materials.

Article V

- (1) Egypt and Austria shall set up a joint commission to the implementation of this Agreement, which shall meet at least once a year, alternately in one

of the two countries, and which shall be chaired by the head of the delegation of the host country of the meeting.

- (2) The conclusions of such meetings of the commission shall be laid down in a protocol which shall be brought to the attention of the respective governments. The protocol shall be drawn up by the host country of the meeting.
- (3) In addition to the ordinary meetings of the joint commission, which shall take place at least once a year, extraordinary meetings shall be convened when so desired by one of the two Governments.
- (4) The dates for the ordinary and extraordinary meetings, as well as the composition of the commission shall be negotiated through the usual diplomatic channels in each case. The dates must be made known at least eight weeks in advance of the respective meeting.

Article VI

All facilities and equipment included in the projects to be implemented under this agreement shall be the property of the Egyptian Government.

All taxes resulting from the implementation of this agreement in Egypt shall be borne by the Egyptian Government.

Article VII

- (1) In the implementation agreements, the storage quantities, conditions and appropriate rental fees shall be specified.**
- (2) Other legal and contractual points such as the duration of the agreements, their termination, the review of their provisions, liability and damages, emergency situations, settlement of disputes, etc... are still to be negotiated and will be covered in the implementation agreements.**
- (3) In the event of a situation emerging in which the national security of Egypt is endangered or in which the natural environment of Egypt is exposed to excessive radiation, as a result from the storage and/or disposal of radioactive materials, the two Governments will immediately consult with a view to decide on appropriate and urgent measures to be taken.**

Article VIII

This Agreement shall enter into force immediately after completion of the ratification procedures in Egypt and Austria according to constitutional provisions for such agreements in both countries.

APPENDIX I

Concerning the 1 Billion (1,000,000,000 OS) mentioned in Article 9 (a) this will be earmarked for the construction of a hospital in Egypt, the location of which will be agreed upon later by both parties.

II

DRAFT PROTOCOL

The Vice Prime Minister and Minister for Electricity and Power of the Arab Republic of Egypt, H.E. Eng. Ahmed Sultan and the Federal Minister for Trade, Commerce and Industry of Austria, H.E. Dr. Josef Staribacher, in their desire to deepen the cooperation between their two countries, have held a series of formal discussions as of April 1978 on the question of storage and/or disposal of radioactive materials resulting directly from nuclear power stations operating in Egypt and Austria.

Since it appears that Egypt has geological formations which can be considered, according to the present available geological information, ~~is~~ suitable for the building of underground storage and/or disposal facilities for spent fuel elements and for low and medium level radioactive material resulting from the operation of nuclear power stations, President Mohamed Anwar El Sadat and Federal Chancellor Dr. Bruno Kreisky have agreed to pursue the matter further with a view to bring about a closer cooperation between Egypt and Austria in the field of storage and/or disposal of radioactive materials.

In their present round of formal meetings H.E. Eng. Ahmed Sultan and H.E. Dr. Josef Staribacher have agreed, as a first step towards achieving the said co-operation, to undertake technical, economic and other feasibility and site selection studies in order to ascertain the above mentioned possibilities in Egypt, and to ensure that these will be adequate for the purpose, totally safe to mankind and in full keeping with the protection of the Biosphere.

To that effect, a team of Austrian experts will leave

in July for Cairo to draw up with their Egyptian counterpart an implementation agreement covering the scope of the feasibility and site selection studies, planning, operative and administrative details, the extent of the participation to be requested jointly by Egypt and Austria from the International Atomic Energy Agency, target dates as well as other relevant matters.

It was, furthermore, agreed that once the feasibility and site selection studies have been carried out and their conclusions unanimously accepted by the Egyptian and Austrian experts as being positive, and approved as well as by the IAEA, the Governments of Egypt and Austria will decide within a period of months thereafter on the next step to be taken. The negotiation of an agreement between the two governments as well as the negotiation of an implementation agreement between partners to be designated by the two respective governments for the execution of the project, could then be envisaged.

Throughout the discussions held, the earnest desire of the two governments for the closest, long-range co-operation on this important issue has been repeatedly stressed.

III

PROTOCOL

The Vice Prime Minister and Minister for Electricity and Power of the Arab Republic of Egypt, H.E. Eng. Ahmed Sultan and the Federal Minister for Trade, Commerce and Industry of Austria, H.E. Dr. Josef Staribacher, in their desire to deepen the cooperation between their two countries, have held a series of formal discussions as of April 1978 on the question of storage and/or disposal of radioactive materials resulting from nuclear power stations operating in Egypt and Austria.

Since it appears that Egypt has geological formations which can be considered, according to the presently available geological information, as suitable for the building of underground storage and/or disposal facilities for radioactive material resulting from the operation of nuclear power stations, President Mohamed Anwar El Sadat and Federal Chancellor Dr. Bruno Kreisky have agreed to pursue the matter further with a view to bring about a closer cooperation between Egypt and Austria in

the field of storage and/or disposal of radioactive materials.

In their present round of formal meetings H.E. Eng. Ahmed Sultan and H.E. Dr. Josef Staribacher have agreed, that, as a first step towards achieving the said cooperation, technical, economic and other feasibility and site selection studies have to be undertaken in order to ascertain the above mentioned possibilities in Egypt, and to ensure that these will be adequate for the purpose, totally safe to mankind and in full keeping with the protection of the biosphere.

The Vice Prime Minister and Minister for Electricity and Power of the Arab Republic of Egypt, H.E. Eng. Ahmed Sultan and the Federal Minister for Trade, Commerce and Industry of Austria, H.E. Dr. Josef Staribacher note with satisfaction that to that effect, the Gemeinschaftsskernkraftwerk Tullnerfeld Ges.m.b.h. has decided to nominate a team of Austrian experts who will leave in the first week of July 1978 for Cairo to negotiate with their Egyptian counterpart, the Nuclear Power-Station Authority, an agreement covering the scope of the feasibility and site selection studies,

planning, operative and administrative details, target dates as well as other relevant matters and to discuss the extent of the participation which may be requested jointly by Egypt and Austria from the International Atomic Energy Agency. It is envisaged that this work shall be finished till the end of this year. All possible support to reach this goal will be given by the respective governments.

It was, furthermore, considered that once the feasibility and site selection studies have been carried out and their conclusions unanimously accepted by the Egyptian and Austrian experts as being positive, and provided that International Atomic Energy Agency, following an appropriate request by the two governments would approve those conclusions, an agreement between the governments of Egypt and of Austria within a period of one month could be envisaged.

On the basis of the negotiations of the governmental delegations committee between the two parties dated 19th April 1978, a draft agreement will be submitted by the Government of the Arab Republic of

Egypt to the Government of Austria for consideration and further discussion.

Negotiations of an implementation agreement between partners to be designated by the two respective governments for the execution of the project should start as soon as possible after the finalizing of the agreement between the two governments.

Throughout the discussion held, the earnest desire of the two governments for the closest, long-range cooperation on this important issue has been repeatedly stressed.

Vice Prime Minister and Minister
for Electricity and Power of the
Arab Republic of Egypt

Eng. Ahmed Sultan

Federal Minister for Trade,
Commerce and Industry of the
Republic of Austria

Dipl. Vw. Dr. Josef Staribacher

الفهرست

الصفحة	الموضوع
٢	تصدير
٩	مقدمة عامة : نحن والقيادة
٢٥	الباب الأول : النفايات الذرية وصحراء مصر الشرقية
	الفصل الأول : قراءة النصوص الدولية بين البروتوكول ومشروع الاتفاقية
٣١	
٥٩	الفصل الثاني : دفن النفايات الذرية وآثارها المتوقعة
٨٣	الباب الثاني : القرار القومى بين العلم والسياسة
٨٩	الفصل الأول : عملية صنع القرار فى تقاليدنا السياسية
١١٥	الفصل الثانى : العالم والسلطة
١٥١	خاتمة
١٧١	ملحق الوثائق
١٩٢	الفهرست

تطلب جميع منشوراتنا من

مؤسسة

دار الكتب والوثائق

للطباعة والنشر والتوزيع

الكويت شارع فهد السالم عمارة السوق الكبير
بجوار المخازن الكبرى محل رقم ٢٥٠ أرضي
ت : ٤٣٦٧٦٥ ص ٠ ب ٢٢٧٥٤